אוניברסיטת חיפה
University of Haifa
جامعة حيفا

המרכז היהודי-ערבי
المركز اليهودي-العربي
The Jewish-Arab Center

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الحيز العام ومشهد البلدات العربية في اسرائيل:

ازالة المعيقات وانجاز تحديات التطوير

راسم خمايسي

الحيز العــامّ ومشهد البلدات العربيّة في إسرائيل

إزالة المعيقات وإنجاز تحدّيات التطوير

Public Space and Landscape in Arab Localities in Israel

Eliminating Barriers and Undertaking Development Challenges

بروفيسور راسم خمايسي

تمّوز 2018

الحيز العام ومشهد البلدات العربيّة في اسرائيل

ازالة المعيقات وانجاز تحديات التطوير

Public Space and Landscape in Arab Localities in Israel

Eliminating Barriers and Undertaking Development Challenges

بروفيسور راسم خمايسي

مساعدي بحث:المعماري عبد ياسين،مستشارللبحث؛السيدة ركيفت روزنتال، المعمارية اسلام دعيس والسيدة تمام خمايسي

© كل الحقوق محفوظة لصندوق فريدريك ايبرت في إسرائيل والمركز اليهودي العربي ، جامعة حيفا

ممنوع الطباعة بدون الحصول على مصادقة خطية من أصحاب حقوق هذا الكتاب، ممنوع إعادة إعداده من جديد أو استعماله بأيّ طريقة من الطرق سَوَاء كانت إلكترونية، ميكانيكية، أو بوسائل أخرى معروفة اليوم أو يتمّ اختراعها في المستقبل، بما في ذلك تصوير أو تسجيل أو بأيّ نوع من مجمّعات المعلومات.

الرقم المعياري الدولي للكتاب ISBN: 978-965-92634-4-8

الآراء الواردة في هذا الكتيب لا تعكس بالضرورة مواقف مؤسّسة فريدريخ إيبرت.
يمنع بتاتًا أي استخدام تجاري لمنشورات مؤسّسة فريدريخ إيبرت دون إذن خطيّ.

The views expressed in this publication are not necessarily those of the Friedrich-Ebert-Stiftung.
The commercial use of media published by FES without its written permission is strictly forbidden.

إهداء

لذكرى والدي المرحومين، نزهة ومحيي الدين خمايسي، اللذين ربياني وعلماني أن احترم وأحب الإنسان والأرض والقرية، ولكلّ المواطنين العرب الذين أتمنى أن يعزّزوا انتماءَهم لتطوير بلداتهم وحيّزهم العامّ

جدول المحتويات

جدول المحتويات..... 3

قائمة جداول 7

قائمة الاشكال 7

مقدمة.....11

إيجاز 13

توطئة 20

الفصل 1. الحيّز العامّ والمشهد البلدي – إطار نظريّ 24

التفاوت في تعريف الحيّز العامّ..... 28

الحيز العامّ/ المُناخ العامّ وتطوير حيّز عامّ مشترك 29

المُناخ العامّ في الحيّز العامّ الفيزيائي 34

المُناخ العامّ في البلدات العربيّة 35

الفصل 2: وظيفة الأراضي العامّة المفتوحة في الحيّز المدني..... 41

مخطّط هيكليّ لا يحدّد مشهد البلدة..... 46

ازدياد الوعي للتخطيط كرافعة تطوير..... 50

تحوّلات في البلدة العربيّة تتطلّب ابتكار نهج تخطيطيّ لتطوير الحيّز العامّ..... 54

الفصل 3: بنية ومنهجية الدراسة.....59

فرضيّة الدراسة..... 60

طرق/أساليب البحث..... 60

الصعوبات والعوائق التي اعترضت تنفيذ الدراسة 64

الفصل 4: الحيّز العامّ في البلدات العربيّة 65

الحيز العامّ في البلدات العربيّة القرويّة 65

الحيز العامّ في القرية التقليدية 68

الطلب على مِساحة عامّة: 69

سلم أولويّات: 69

غياب الأمن الشخصي: 70

نظافة الحيّز العامّ: 71

الانتماء: 71

وتيرة التطوير: 71

حصار تخطيطيّ: 72

الفصل 5: مواقف ومفاهيم السّلطات المحليّة 73

منالية الأراضي العامّة المخطّطة 73

نطاق الأراضي العامّة المفتوحة المخطّطة في السّلطات المحليّة 74

تطوير أراضٍ عامّة مخطّطة 76

دوائر مخصّصة في السّلطات المحليّة 78

نقص في ميزانيّة خاصّة لتطوير الحدائق والحيّز العامّ 82

التخصيص مقابل الاستثمار 86

تخطيط تطوير الأراضي العامّة المفتوحة 88

مواقف ومفاهيم تجاه تطوير حيّز عامّ ومشهد البلدة 90

عوائق أمام تطوير الحيّز العامّ والمظهر المشهدي 94

عائق الميزانيّة 94
عائق منالية الارض 95
عائق الوعي والسلوك 95
عائق تخطيطيّ 96
عوائق اجتماعية 97
مشهد ومظهر البلدة 99
العوائق أمام تطوير البلدات 101
• عائق ميزانيّاتي 101
• عائق الأراضي 101
• الوعي والسلوك 101
• عائق تخطيطيّ 102
الفصل 6: العوامل التي تؤثّر على منالية الحيّز العامّ وتصميم مشهد البلدة 105
تحوّلات في تخطيط البلدة 105
مراحل إعداد المخطّطات الهيكليّة 105
مواصفات التخطيط القرويّ بالمقارنة مع مواصفات التخطيط في الواقع المدني الجزئيّ ... 118
الدورة الجيلية والطلب على الأراضي العامّة المفتوحة 123
سلّم الأولويّات 126
بين الحيّز العامّ في البلدات والحيّز خارج البلدات 128
الفصل 7: مشهد ومظهر البلدة 134

طريقة وعمليّة البناء السكنيّ كعامل مصمّم للمشهد 135

السكن الهجين في مشهد البلدة 137

العوامل التي تؤثّر على المشهد الهجين 138

أ. **شكل ملكيّة الأرض.** 138

ب. **تخطيط مقيّد/ متيح** 139

ج. **التطوير والبناء بطريقة البناء الذاتي.** 141

العوامل المؤثرة على تطوير البناء في الحيّزين العام والخاصّ 142

1. بناء وتطوير على مراحل. 142

2. تدخل ضئيل من مؤسّسات التخطيط والسّلطات المحليّة. 143

3. سلّم أولويّات الأداء الوظيفيّ البلدي. 143

د. **طمس الحدود بين العامّ والخاصّ.** 145

هـ. **شبكة طرق غير متطوّرة.** 146

و. **النقص في تطوير مركز بلدي** 147

ز. **ازدياد في إنتاج القمامة** 148

ح. **بين المسؤوليّة عن الحيّزين الخاصّ والعامّ** 149

عمليّة إنتاج الحيّز العامّ وتصميم المشهد البلدي 150

وعي مشطور: بين العاطفي والمنفعي 154

مخاوف تقليدية إدارية سلطوية 156

آليات تنفيذ غير مهيأة 159

تطوّر التشريعات القانونية وتأثيرها على توفّر أرض عامّة مفتوحة 162

الفصل 8: تلخيص واستنتاجات 168

ملحق: عوائق وتحدّيات أمام تطوير الحيّز العــامّ ومشهد البلدات العربية 175

المصادر 180

Abstract.....**194**

قائمة الجداول

جدول 1: الأراضي العامّة المفتوحة والمتطوّرة بالدونمات بموجب تقرير السلطة المحليّة تموز– آب، 2016 77

جدول 2: وجود دائرة/ وحدة خاصّة في السلطة المحليّة للحدائق وتحسين ملامح المدينة، وعدد العمّال في الدائرة الخاصّة بالحدائق وتحسين ملامح المدينة 79

جدول 3: حجم الاستثمار السنوي للسلطات المحليّة في تطوير وصيانة الحدائق العامّة، حسب عيّنة بلدات، بشواقل جديد 84

جدول 4: اعتمادات حكومية لتطوير هادف لحدائق عامّة 88

جدول 5: تفصيل حجم المِساحة المعدّة لتطوير الحيّز العــامّ في خطّة عمل السّلطات المحليّة في عام 2016-2017 89

جدول 6: تلخيص المواقف والمفاهيم ومدى موافقة أو عدم موافقة السّلطات المحليّة على مقولات واردة في الاستمارة، بنسب مئوية 91

قائمة الاشكال

شكل 1: تراتبيّة تقسيم الحيّز في النسيج المدني والانعكاسات التصميمية والوظيفية 26

شكل 2: مركّبات تؤثّر على تصميم الحيّز العــامّ ومشهد البلدة الذي يشمل البيئة، المجتمع ونظام الحكم 27

شكل 3 الساحة الرئيسية في مدينة سخنين التي تدمج بين طريق عابر وساحة البلدية 38

شكل 4: القدرة على التنقّل والتأرجح بين المجتمع التقليدي الأبوي والمجتمع الليبرالي توطئة لنشوء مجتمع وحيّز هجينين.....68

شكل 5: نطاق الأراضي العامّة المفتوحة المخطّطة بالدونمات في عيّنة لبلدات عربيّة بموجب تقارير السّلطات المحليّة، 2016 75

شكل 6: تقسيم الأراضي العامّة المفتوحة ضمن المخطّطات الهيكليّة الخاصّة ببلدتي كفر كنّا والمشهد بالمقارنة مع المخطّط المفصّل الخاصّ بهار يونا (جبل سيخ) في الأطراف الشمالية للناصرة العليا (نتسرات عيليت)* 75

شكل 7: توجد دائرة لتحسين ملامح البلدة، ومدى الرضا عن أدائها في سلطات محليّة عربيّة بالمقارنة مع باقي الدوائر في السّلطات المحليّة.....78

شكل 8: ثمّة دائرة مخصّصة للحدائق، تحسين ملامح المدينة في عيّنة سلطات محليّة 79

شكل 9: توزيع السّلطات المحليّة حسب تخصيص ميزانيّة خاصّة لتطوير وصيانة الحيّز العامّ (نسبة مئوية) (لا يشمل تنظيف الطرق بصورة مستمرة) 83

شكل 10: حجم الميزانيّة السنوية الخاصّة التي تستثمرها السّلطات المحليّة في الحدائق وتطوير الأراضي العامّة المفتوحة.....83

شكل 11: تقسيم السّلطات المحليّة حسب حجم الاستثمار في تطوير وصيانة الحدائق العامّة في البلدات 84

شكل 12: نسبة الاستثمارات في الحدائق وتطوير الأراضي العامّة المفتوحة، من مجمَل ميزانيّة التطوير السنوية للسلطات المحليّة 85

شكل 13: تقسيم السّلطات المحليّة حسب الاعتمادات الحكومية السنوية الخاصّة لتطوير حدائق عامّة في البلدة 87

شكل 14: تقسيم عوائق تطوير الحيّز العامّ في البلدات العربيّة كما عرضها مندوبو السّلطات المحليّة المشارِكة في العيّنة 94

شكل 15: أراضٍ عامّة مفتوحة، حدائق وساحات محميّة تحظى بالحماية والصيانة في مدخل مدينة باقة الغربيّة آب، 2016 (تصوير المؤلف) 96

شكل 16: نظرة السّلطات المحليّة للتخطيط كعائق أمام تطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدة .. 97

شكل 17: توزّع طابع الشعور لدى مندوبي البلدية تجاه تطوير مشهد البلدة ومظهرها 100

شكل 18: مخطّط هيكليّ لمجال البناء رقم ج/429 لكفر كنّا أُقرَّ في عام 1961 على أرض مقدّرة مساحتها بحوالي 563 دونمًا. مثال لمخطّطات اعتُمِدَت في المرحلة الأولى من إعداد مخطّطات القرى العربية 106

شكل 19: مخطّط هيكليّ محليّ أُعِدَّ لقرية كفر كنّا بموجب قانون التنظيم والبناء رقم ج/ 1231 بمبادرة وزارة الداخلية واللجنة المحليّة اللوائية للتنظيم والبناء، الجليل الشرقي 1979 107

شكل 20: مخطّط هيكليّ ج/1231 لكفر كنّا أُقرَّ سريانُهُ عام 1979 حيث يغيّر استعمال أراضٍ للتطوير ومن ضمن ذلك للحيّز العامّ من مِساحة 1780 دونمًا تمّ تغيير استعمال 2.7% لأرضٍ عامّة مفتوحة ولمِساحات رياضية (حوالي 48 دونمًا) 108

شكل 21: مخطّط هيكليّ محليّ كفر كنّا رقم ج/ 8588 أُقرَّ سريانُهُ عام 1999.* 110

شكل 22: أُعِدَّ المخطّط الرئيسي لقرية كفر كنّا في عام 2003 وتمّ تبنيه مبدئيًّا من قِبَل السلطة المحليّة ومؤسّسات التخطيط وهو يشكّل أساسًا لإعداد مخطّط مفصّل وأساسًا لإعداد مخطّط هيكليّ شمولي للبلدة 112

شكل 23: أُعِدَّ المخطّط الهيكليّ لقرية إكسال رقم ج/ 16578 في إطار مشروع العناقيد واعتمد على مخطّط رئيسي طُوِّرَ إلى مخطّط هيكليّ قانوني يشمل التقسيم لمجمّعات لتخطيط مفصّل.113

شكل 24: مخطّط مفصّل رقم 0251496–257 لمجمّع/ وحدة تخطيط في جنوب كفر كنّا تمّ تخطيطه على أرض بملكيّة خاصّة ونشر للإيداع في عام 2016 وهو موجود في مرحلة الاعتراضات. يشمل هذا المجمّع تغيير استعمال الأرض للصالح العامّ بنسبة فوق 35% من مِساحة المجمّع/ الوحدة التخطيطية. 114

شكل 25: يشمل تركيز مراحل التخطيط وإعداد مخطّطات هيكليّة محليّة مخطّطًا أُقرَّ في عام 2016 من قِبَل لجنة تخطيط مجمّعات مفضلة للسكن على أساس مخطّط رئيسي أُعِدَّ للبلدة. يعكف طاقم التخطيط اليوم على تحويله إلى مخطّط هيكليّ 116

شكل 26: نبع الماء ومكان ريّ البهائم، ومحطة لزيارة العرسان قرب النبع كجزء من طقوس الزواج، حيّز من بساتين الرمّان، مبانٍ دينيّة، وتوزيعة المباني على الانحدارات التي صمّمت مشهد قرية كفر كنّا.....118

شكل 27: تصوير جوّيّ لقرية طرعان في عام 1965 (فوق) بالمقارنة مع عام (2015)*. 122

شكل 28: إلقاء قمامة قرب طرق تجتاز الأحراش المحاذية لبلدات عربيّة (طريق في حرش ميرامية في شرق كفر كنّا)، ممّا يرمز إلى مشهد غير نظيف في بيئة محاذية للبلدة 131

شكل 29: مشهد ومظهر البلدة العربيّة (مثال لقريتي كفر مندا وكفر كنّا وتطوّر حوش عائلي "عصري" وحدائق حول المساكن)..... 136

شكل 30: إطار نموذج عمليّة إنتاج الحيّز العامّ في البلدة العربية 154

مقدمة

تطوير الحيّز العامّ في البلدات العربيّة موجود على أجندة المواطنين العرب بشكل خاصّ، وصنّاع السياسة على مستوى الدولة بشكل عامّ. قد يصنع هذا التطوير فرصًا في البلدة فيعمّق الإحساس بانتماء السكّان لمحيطهم ويساهم في تخفيف حدّة التوترات وتسوية النزاعات في البلدات العربيّة وبين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل، في الطريق نحو بناء مواطَنَة مشتركة في الإنتاج وفي تملّك الحيّز. يشمل جزء من عمل المركز اليهودي العربي إعداد دراسة سياسيات ذات توجّه تطبيقي وتنفيذ توصيات. نفذت هذه الدراسة التي أشرف عليها المركز اليهودي العربي من قِبَل مركز التخطيط والدراسات بمشاركة صندوق فريدرك ابرت وهي تتناول موضوعا ذا انعكاسات نهضوية على تطوير البلدات وإنتاج مشهدها وعلى تزويد الخدمات كجزء من سلة خدمات يتوجّب على السّلطات المحليّة تقديمها لمواطنيها. اليوم، هناك نقص شديد في الأراضي العامّة المفتوحة بالإضافة إلى أنّ الأراضي المعدّة لإقامة مبانٍ عامّة غير مستغلة بصورة تنتج بيئة ونسيجًا حضريًّا يلبي رغبات، توقّعات واحتياجات المواطنين في البلدات العربية. يتسبّب هذا النقص في حدوث اغتراب بين الإنسان ومحيطه ويزيد من حدّة العنف في البلدات العربيّة التي تبدو غير متطوّرة، فعندما ننظر إلى البلدات فهي تبدو وكأنها ترتدي شكلا آخر متميزا وغير متطور. يتطلّب هذا المشهد المهمل علاج فوريا لتقليص الإساءات المشهدية الناجمة عن التشويهات في تطوير هذه البلدات.

تعتمد قلة الحيّز العامّ القائم على الادّعاء الذي يقول إنّ السكّان العرب هم سكّان قرويّون تقليديون ولا يستهلكون حيّزات عامّة وأراضي عامّة مفتوحة. تشير التحوّلات والاتجاهات الحاصلة لدى السكّان العرب إلى اتجاهات جديدة في طلب الحيّز والمنشآت العامّة. تظهر حاجة ماسة لوجود حيّز عامّ في البلدة يشمل مباني جمهور، مرافق ومنشآت للصالح العامّ، مناطق عامّة مفتوحة ومِساحة عامّة تحتوي على شبكة طرق تخلق منظرًا متطوّرا لهذه البلدات. تقدّم هذه الدراسة التي تُعْنَى بتطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدات العربيّة مسحًا للوضع القائم وتحلّ المشاكل وتضع تحدّيات وتشير إلى اتجاهات سياسة تجيب عن السؤال: كيف نسدّ النقص ونلبّي الاحتياجات وفي نفس

الوقت نحول الحيّز العامّ إلى رافعة اجتماعية تصمّم مشهد البلدة العربية. نأمل نحن الباحثين أن تفتح هذه الدراسة بابًا أمام مزيد من الدراسات في مجال تخطيط وتطوير البلدة العربية.

يرحّب المركز اليهودي العربي بخروج هذه الدراسة إلى النور أوّلًا بالعبرية عام 2016، ولأهميتها رأينا واجب ترجمتها وصياغتها بالعربية لكي يستفيد منها كلّ قارئي اللغة العربية. ويرغب المركز في تقديم الشكر للطاقم الذي عكف على تنفيذها. كما ونرغب في تقديم الشكر للسيدة شونميت كرين على تحرير النسخة العبرية وللسيدة آمال عباس خليلية على إدارة الدراسة في المركز. ونقدم شكرا خاصا للسيدة يهوديت ستلمخ من صندوق فريدرك ابرت على التشجيع والملاحظات المفيدة لوضع الدراسة وللصندوق على التمويل.

ما نأمله هو أن تلقي الدراسة الضوء على هذا الموضوع الهامّ حول تطوير البلدة العربيّة وتضع الأساس المعرفي لتطوير الحيّز العامّ والمشهد البلدي. تقدّم الدراسة صندوق أدوات لمتذي القرار ولصناع السياسات ولباحثي ومطوري البلدة العربيّة، ممّا قد يساهم في تصميم مفاهيم واستنتاجات لإخراج توصياتها إلى حيّز الوجود.

بروفيسور راسم خمايسي

رئيس المركز سابقًا

إيجاز

يشكّل الحيّز العامّ في البلدة العربيّة ومشهدها الأساس لوضع هذا الكتاب. فإذا نظرنا إلى البلدة العربيّة التي تشهد عمليّة تمدين نجد أن البلدة تنتقص إلى الأراضي العامّة المفتوحة وأن سكانها توقفوا عن وضع الحيّز العامّ، الذي يشمل شبكة الطرق وأراضي المباني العامّة والأراضي العامّة المفتوحة، على رأس سلّم أولويّاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه الأراضي لا تحظى بالصيانة والحماية بصورة كافية فيمسّ إهمالها بجودة حياة السكّان في هذه البلدات. إن الغاية من هذه الدراسة هي استيضاح أسباب شحّة الحيّز العامّ في البلدة العربيّة ولماذا لا يُصان ولا يُطوَّر كما يجب. هناك العديد من العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثّر على شحّة الحيّز العامّ بشكل غير متناظر. العوامل الخارجية متعلّقة بمكانة وأوضاع السكّان العرب الذين تحوّلوا دفعة واحدة إلى أقليّة مستبعدة عن تَمَلُّك وإنتاج وإدارة الحيّز العامّ على مستوى الدولة، وهو الإقصاء الذي كانت له انعكاسات مباشرة على الحيّز العامّ في البلدات. عدا ذلك، فإنّ المجتمع العربي نفسه هو مجتمع قرويّ تقليدي في الأصل ويزيد تواجده في بلدات صغيرة بالأرياف من حدّة تعلّقه بالمدينة اليهودية التي يكون حيّزها العامّ غالبًا واسعًا ويتطوّر على أساس تخطيط تطويري مدروس. وعليه فهو يختلف عمّا هو الحال في البلدة العربيّة التي تشهد عادة تطوّرًا عضويًّا تراكميّا على أساس تخطيط منظّم ومُقَيِد. يحاول هذا الكتاب استيضاح معنى مكانة السكّان العرب" كمواطنين مع وقف التنفيذ او في حلة مكانة مواطنة مشروطة"، وتبعات وإسقاطات هذه المكانة على مسؤوليّتهم وصلاحيّتهم في تطوير حيّز عامّ وقيامهم بتصميم منظر ومشهد بلداتهم.

يقف في صلب هذه الدراسة تغيير مكانة ووضع باقي السكّان العرب بعد حرب 1948 الذين أصبحوا مواطني الدولة الجديدة وانتقلوا من مجتمع قرويّ تقليدي يستهلك الحيّز العامّ ولا ينتجه إلى مجتمع مدني بصورة جزئيّة. وبدأت تتطوّر فيه مكانة طبقة متوسّطة من ناحية اقتصادية إلّا أنّها تفتقر لتقاليد مدينيّة متطوّرة بصورة كافية لإنتاج الحيّز العامّ في البلدة ولتغيير مشهد وملامح البلدة ومحيطها الفيزيائي. ما تسبّب في نقص الأراضي العامّة في البلدات العربيّة هو سياسة حكومية تسعى لحصر التطوير الحيزي العربي

والتضييق عليه، سلّم أولويّات مشوّه للسلطات المحليّة يدمج مع نقص في وعي السكّان لتطوير الحيّز العامّ والتركيز على الحيّز الخاصّ؛ وهذا ما تسبب به أيضًا حجم البلدة (هناك الكثير من البلدات الصغيرة ذات حيّز عامّ ضئيل لكون مواطنيها مستهلكين محدودين لأراض عامة مفتوحة من حيث المِساحة وتشكيلة الأراضي.

تتكوّن هذه الدراسة من ثمانية فصول، تشمل: عرض إطار نظريّ علمي لاستيضاح قضية الحيّز والمُناخ العامّ، إنتاج مشهد ومظهر بلدي في المناظر الطبيعية، فحص سيرورات وتحوّلات واتجاهات تطوّر البلدة العربية، واستعراض نتائج ومواقف ومفاهيم السّلطات المحليّة حول حالة وخصائص الحيّز العامّ ومشهد البلدة العربية. فحصت الدراسة تطوّر المفاهيم التخطيطيّة ومخطّطات البلدات العربيّة وتأثيرها على تطوير حيّزها العامّ. والتفتت الدراسة إلى أنّ التفكير الذي انتهجه واضعو المخطّطات الهيكليّة في البلدات العربيّة انقسم إلى أربع مراحل تخطيط رئيسية: الأولى، قبل إقرار قانون التنظيم والبناء – مخطّطات مجال البناء؛ الثانية، بعد إقرار قانون التنظيم والبناء الذي قُيِّدَ التخطيط فيه، الثالثه بدأت في إعداد مخطّطات رئيسية وهيكليّة عشية نهاية القرن العشرين، والرابعة – منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وهي تشمل إعداد مخطّطات رئيسية ومخطّطات هيكليّة شمولية ومفصّلة كمكملة. ينحو التخطيط المحليّ في هذه الفترة الأخيرة نحو العالمية وهو يراعي الثقافة المحليّة ويتبنى طريقة التخطيط التطويري. التخطيط معدّ للسكّان القرويّين ولا سيّما لتعجيل عمليّة التمدين الفيزيائي لديهم، وفي نفس الوقت تقليص المِساحة المخطّطة والمعدّة للتطوير.

تقدّم الدراسة إطارًا لمفاهيم نظريّة لتكون البلدة العربيّة وتضع أساسًا لتعليل التغيير الحاصل فيها. هناك سلّمان لأولويّات توجّه التغيير، نموّ أجيال جديدة – تطرح احتياجات جديدة وتوقّعات عصرية، وتغيير في اداء السّلطات المحليّة. في نهاية استيضاح عميق للعوامل والدوافع الداخلية والخارجية تُقَدِّم هذه الدراسة التطبيقية في جوهرها عدّة توصيات في مجال السياسة يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1. الاعتراف بأن غالبيّة البلدات العربيّة اليوم لم تعُدْ قرويّة وتقليدية بل هي تتحوّل إلى مدن متوسّطة صغيرة. يسعى السكّان بها إلى توفير الاحتياجات والخدمات التخطيطيّة

المطلوبة من حيث منالية حيّز عامّ مفتوح بموجب الحصص والأنظمة القانونية، خاصّة في مناطق جديدة مخطّطة على أساس تخطيط تمهيدي.

2. يتبيّن أن المفهوم الذي يرى أن كلّ السكّان يتصرّفون حسب منطق يتمثّل في أنظمة تخطيطيّة لم يعُدْ موجودًا اليوم. يظهر حاليًّا بدلًا منه مفهوم يعترف بالتفاوت بين الثقافات وبين الفئات الجماهيرية وبين البلدات. ولذا فثمة حاجة لتطوير أنظمة تراعي عوائق إنتاج حيّز البلدات العربيّة العامّ الذي يتطوّر على الأرض الخاصّة.

3. في المرحلة الوسطى من تطوير البلدة العربيّة بمواصفات مدنية لا بدّ من زيادة الأراضي المخطّطة لتطوير البلدة، وأن نشمل فيها أراضي بملكيّة الدولة بقدر الإمكان. وذلك لتحويل أراضٍ عامّة مفتوحة أكثر ممّا تتيحه الأراضي الخاصّة، وفي المقابل توفير ردّ ليس فقط للأراضي الجديدة المخطّطة لتوسيع البلدة، وإنما أيضًا ضمان تلبية نقص الأراضي المفتوحة في المخطّطات الهيكليّة القديمة التي تمّ اعتمادها حتّى تسعينات القرن الماضي. أي، إلى جانب تخطيط أحياء جديدة تعمل على توسيع المِساحة المعدّة للإسكان والأراضي العامّة المفتوحة المعدّة لخدمة السكّان، لا بدّ من إعادة تخطيط الأرض المبنية عبر فحص إمكانية ضمان تغيير استعمال أراض مفتوحة للصالح العامّ حتّى في الأراضي المبنية والمخطّطة اليوم. لهذه التوسيعات تأثير وظيفيّ على احتياجات السكّان الآخذين في التزايد حيث ستساهم في بناء الثقة وتبديد التوتر والمخاوف التي تُخَيِّم على العلاقة بين السكّان العرب ومؤسّسات الدولة.

4. لدى السكّان العرب المتمدّنين الذين تحدث لديهم تغييرات في أنماط وأساليب الحياة، وخاصّة لدى الأجيال الشابة والمتوسّطة، تطالب الشريحتان المذكورتان بتوفير حيّز عامّ مفتوح وحدائق مفتوحة، حدائق، دروب، كورنيشات، مسارات وارصفة لائقة. لكن هذه الأراضي تتطلّب تخطيطًا مسبقًا ومصادرة الأرض من المالكين الخاصّين أو من أراضي الدولة. الافتراض القائل إن السكّان العرب القرويّين يفضّلون الحيّز الخاصّ وصلت كما يبدو إلى منعطف. فبدلًا من ذلك بدأ ينمو الاعتراف بأنّ الأراضي العامّة هي حاجة ضرورية يجب توفيرها للمواطن لتلبية احتياجاته العصرية ويأتي ذلك بالتوازي مع تطوير تمدين متفاوت ومُفَرِّق في البلدات المتوسّطة. يتبيّن من المقابلات واللقاءات

والاستطلاعات التي جرت في إطار إعداد مخطّطات هيكليّة ومفصّلة أن أصحاب الأرض الخاصّة على استعداد لتخصيص مساحة تصل إلى حوالي 40% من أراضيهم الخاصة لصالح الأهداف والغايات العامّة. لكن هذا الاستقطاع يجب أن يتمّ بصورة متساوية من المالكين الخاصين، وتطبيق جداول توازن (بالمساحة والقيمة) لتحسين أراضيهم. إنّ هذا التغيير يتيح الفرصة أمام زيادة مخزون الأراضي العامّة المفتوحة وتطوير هيئة معيارية، ومن هنا فإنّ التحدي الذي تواجهه السلطة المحليّة العربية هو تنفيذ مصادرة الأراضي وتطوير الأراضي العامّة القائمة والمخطّطة.

5. أشارت الدراسة إلى عدم وجود استعداد تخطيطيّ وإداري وميزانيّاتي كاف في السلطة المحليّة لتطوير الأراضي العامّة. هناك ضرورة لتعزيز السّلطات المحليّة من حيث الجانب المهني والميزانيّات عن طريق تعزيز اقسام الهندسة والتخطيط فيها. في المرحلة الأولى يجب إقامة دائرة مستقلة لتحسين ملامح البلدة في كلّ سلطة محليّة يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة. يتوجب على السلطة المحليّة إعداد خطّة عمل لتطوير الأراضي العامّة المخطّطة بعد مصادرتها وتسييجها. بهذه الطريقة سيدرك السكّان بأنّ الأرض المؤشّرة قد تحوّلت إلى أرض عامّة تشمل شبكة طرق وهي قابلة للتطوير. في المقابل يجب تشريع قوانين مساعدة وتطبيقها من قبل قسم المراقبة المدينية وبالتعاون مع دائرة تحسين ملامح البلدة. يتعيّن على السلطة المحليّة الانتقال من حالة ردّ الفعل إلى حالة المبادرة والمشاركة الفعالة في التخطيط الهيكليّ المحليّ والمفصّل. يحقّ للسلطات المحليّة الكبيرة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من عشرين ألف نسمة الحصول على مكانة لجنة محليّة مستقلة للتنظيم والبناء. غالبيّة البلدات العربيّة تتواجد في مرحلة من إعداد مخطّط هيكليّ شمولي أو إعداد مخطّطات مفصّلة تعتمد غالبيّتها على تطبيق جهاز التوحيد والإفراز وهي الآليّة التي تساهم في توفّر أراضٍ للمرافق وللصالح العامّ حسب الأنظمة والحصص التخطيطيّة القطرية والعالمية عبر تكييفها للسياق التخطيطيّ والثقافي للسكّان المحليين. استعداد السلطة المحليّة للتحدّيات التخطيطيّة ولتطوير وإدارة الحيّز العامّ هو أمر ضروري لتصحيح الغبن التاريخي وضمان الردّ الوافي والشافي للاحتياجات المستقبليّة.

6. يتوجّب على السلطة المحليّة سنّ قانون مساعد متعلّق بنصب اللافتات والحفاظ على مشهد البلدة يُدْمَج في القوانين المساعدة الخاصّة بتحسين ملامح البلدة حيث يضع توجيهات واضحة لنصب اللافتات في شوارع البلدة وواجهة البنايات والمباني العامّة ومداخل البلدة ومداخل الأحياء. إلى جانب سنّ هذا القانون المساعد وتطبيقه يتوجّب على السلطة المحليّة ضمان نظافة الحيّز العامّ من المكاره البيئية أو المشهدية. وينبغي على السلطة المحليّة في نفس الوقت العمل في المجال التربوي وزيادة وعي السكّان بالتعاون مع الوزارات الحكومية مثل وزارة حماية البيئة لضمان علاج قضايا فرز القمامة وتنظيف الأحراش والمحميّات الطبيعية المجاورة للبلدة. زيادة الوعي وضمان انتماء السكّان للحيّز العامّ وزيادة العقوبات وفرضها على المخالفين هي المفتاح لتغيير الوضع تمهيدًا للمستقبل الذي تهتم فيه البلدة العربيّة بمشهدها ومظهرها.

7. هناك ضرورة لإعداد وإنجاز مخطّط وبرنامج تطويري للحيّز العامّ وخلق تراتبيّة لحيز عامّ مفتوح لتوفير النشاط العامّ. إذا استمرّت الاتجاهات القائمة في البلدات العربيّة التي تتواجد في مرحلة من التحوّل إلى بلدات متوسّطة فستزداد الطبقة المتوسّطة ويصبح تطوير الحيّز العامّ الفيزيائي متاحًا وسيساهم في تعزيز المُناخ العامّ، ويجب تأشير المركز العامّ الذي يجري فيه نشاط المُناخ العامّ الذي يراعي التفاوت بين البلدات العربيّة في وضع مخطّط التطوير. تخصيص أراضٍ لمتنزّه أو لحديقة عامّة رئيسية داخل البلدة يكون له توجّه إقليمي وقطري. في نفس الوقت ثمّة حاجة لزيادة النشاط العامّ الاجتماعي والجماهيري في هذه الأراضي، في المباني وفي الحيّز العامّ القائم في البلدة ذات الاستعمال الجزئي، مثل المباني العامّة، المكتبات العامّة، مباني اشكول بايس ومباني المراكز الجماهيرية. تشمل هذه المنشآت أراضي خالية ومفتوحة متاحة لتطبيق نشاطات متعلّقة بتطوير المُناخ العامّ وأنشطة ثقافية وفعاليّات جماهيرية في البلدة. في الأماكن التي تتواجد فيها لا تكون قائمة بالفعل وإنما هي غير مستغلة بصورة كافية وفي الأماكن الأخرى نلمس نقصًا يجب سده. لتشجيع الأنشطة الجماهيرية والثقافية في البلدة ينبغي على السّلطات المحليّة إعداد مخطّطات عمل بالتعاون مع مديري المراكز والمنشآت الجماهيرية، ومن ضمن ذلك شركة المراكز الجماهيرية علمًا بأنّ الهدف من ذلك هو

زيادة نجاعة استعمالها، وإقامة حياة جماهيرية وأنشطة ثقافية تلبّي احتياجات مختلف المجموعات السكّانية وخاصّة شريحة السكّان الشباب في البلدة.

8. في مرحلة الانتقال لتطوير حيّز عامّ شامل للأراضي العامّة المفتوحة يتوجّب على الدولة طرح وتخصيص مِساحات أكبر من أراضي الدولة التي قد تشكّل آليّة تجسيرية بين العرض وطلب المسكن لتلبية الاحتياجات وسدّ شحّة الأراضي العامّة للبلدة مع التنويه بأن هذا التدخّل الفعّال من خلال تخصيص أراضي دولة لأهداف عامّة كما حصل بالفعل في أمّ الفحم وبلدات عربيّة بدوية في النقب، سيساهم في خلق خطاب جديد ولغة جديدة وأساس لتسويات وترتيبات بين البلدة العربيّة والدولة.

9. في إطار خطّة حكومية لتطبيق قرار الحكومة رقم 922 (الذي يخصّص موارد بما في ذلك مالية لتطوير البلدات العربية) يُقتَرَح إقامة صندوق لتطوير الأراضي العامّة والحيّز العامّ ممّا يعجّل في تطوير ملامح البلدة في البلدات العربيّة مع الإشارة إلى أنّ هذا الصندوق سيعرض مبلغًا ماليًّا قدره حوالي 100 مليون شيكل ليكون أساسًا للتمويل المكمّل للسلطات المحليّة. وسيقدّم هذا الصندوق تمويلًا مرحليًّا للسلطات المحليّة لتطوير أراضٍ عامّة مفتوحة قائمة وسيُخصّص قسم من الصندوق لشراء أراض للصالح العامّ وفي حالات معيّنة لتنفيذ مخطّطات هيكليّة ومفصّلة. يرتكز تلقّي التمويل من هذا الصندوق على إعداد خطّة عمل لتنفيذ تطوير المِساحة.

10. تطوّر مشهد ومظهر البلدة العربيّة عضويًّا مع تدخّل طفيف. يشمل التوجّه التخطيطيّ الجديد المطبق أيضًا في البلدات العربيّة اليوم إعداد ملاحق بناء لتصميم المباني. نقترح إعداد نموذج بلدي يظهر تطوير كلّ بلدة بصورة ثلاثيّة الأبعاد وقد يكون فيزيائيًّا ومحوسبًا ويشكّل أساسًا لاستصدار رخصة بناء حسب الملحق المذكور. يوجّه النموذج على المستوى التفكيري تطوير البناء في البلدة بافتراض استمرار اتجاهات البناء القائم على أساس البناء الذاتي والتكثيف والازدحام وإمكانية دمج نماذج بناء مدروس بالمقاولة. يهدف النموذج إلى طرح أساس موجّه لتطوير المشهد البلدي بموجب مخطّط هيكليّ بلدي تمهيدًا للعقدين التاليين يشمل الأراضي العامّة المفتوحة. يضع النموذج تصوّرًا لتطوير المشهد العام للبلدة بموجب خصائصها ويترجم رؤى السكّان المحليّين.

يدمج هذا النموذج بين الصورة الخارجية الموحّدة للبلدة وقرارات متراكمة للأفراد لتصميم منظر البلدة على أساس وظيفيّ يوازن بين الطريقتين؛ المتنوّعة/ المتعدّدة والمختلفة؛ والمتجانسة – المنتظمة (uniformity).

للإجمال يمكن القول إن البناء في البلدات العربيّة اليوم هو دمج هجين بين المركّبات الفيزيائية من جهة والمركّبات الاجتماعية والوظيفية من جهة أخرى. ليس هذا الدمج الهجين سلبيًّا بالضرورة ولا يعطل الخصوصيّة أو الأصالة بل هو نتاج لما يتطوّر في البلدة العربيّة غير المتجانسة والمتميّزة ويدلّ على تفاوت تنوّع أنماط البلدة. تعطينا الدراسة فكرة عن التفكير بخلق مشهد ومظهر البلدة العربيّة التي تشكّل ثمرة دمج بين عوامل خارجية متعلّقة بسياسة حكومية وعوامل داخلية متعلّقة بخصائص المجتمع وأدائه والشروط الفيزيائية البيئية، أي فهم يدمج ويعمّم تطوّر البلدة العربيّة والعوامل التي تصمّمها ممّا يتيح فهم الوضع القائم لصناع السياسة المحليّين والقطريّين والمخطّطين والمطوّرين والجمهور العامّ. ومن خلال هذه الطريقة يمكن إجراء تكهنات تعتمد على تحوّلات واتجاهات توازن بين رموز متميّزة وعالمية خلال تخطيط وتطوير البلدة العربيّة التي تتقدّم في اتجاه الرؤية المدنية كجزء من الاتجاه العالمي. يميل هذا التوجّه المدني، كما أسلفنا، باتّجاه البلدات المتوسّطة التي ما زالت تنتشر فيها الروح الانتمائيّة الجماهيرية الراسخة وتسعى، رغم ذلك، إلى تطبيق سلوكيات مدنية تلبّي الاحتياجات العصرية للسكّان.

توطئة

تمرّ البلدات العربيّة الفلسطينية في إسرائيل في عمليّة تمدينيّة سريعة بحيث تحوّلت بعض البلدات في أعقاب هذه العمليّة إلى مدن متوسّطة نمت على خلفيّة أنسجة قرى عريقة. يتعلّق تطوّر النسيج الحضري السليم بمدى توفّر الحيّز العامّ الذي يشمل أراضي مفتوحة جيّدة تؤثّر على مشهد البلدات أيضًا. تُطرح قضية تطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدات العربيّة على الأجندة العامّة على ثلاثة مستويات: على المستوى الفردي – في تلبية احتياجات الفرد والمجتمع في البلدات العربية؛ على مستوى السلطة المحليّة – في تشجيع نشاطها ووظيفتها في تطوير حيّز عامّ بجودة راقية وصيانته وتفعيله وعلى مستوى الدولة – حيث تتسج العلاقات بين مؤسّسات الحكم الرئيسي والمجتمع العربي بشكل عامّ والسّلطات المحليّة العربيّة بشكل خاصّ. وهي ترمي إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع العربي كأفراد ومجموع وحضوره في الحيّز العامّ. إذ تعاني البلدات العربيّة من شحّة أراضٍ متطوّرة متاحة تعطي المجال لتطوير حيّز عامّ ومشهد بلدي من نوعيّة فائقة تعزز انتماء السكّان لمحيطهم وبلداتهم. يتسبّب هذا النقص في تكوين تصوّر ذاتي سلبي يزيد من حدّة مشاعر الاغتراب والضعف والوهن والأزمة. ورغم التمييز ضدّ السّلطات العربيّة والفجوات المؤسّساتية في تخصيص موارد عامّة للسلطات المحليّة العربيّة غير أن السّلطات المحليّة العربيّة تتلقى في نفس الوقت كميّة لا بأس بها من موارد تستثمر في تطوير البلدة. رغم حصول البلدات العربيّة على الموارد فإنّ غالبيّتها تفتقر للبنى التحتيّة العامّة كما أنّ صيانة الشوارع والحيّز العامّ غير منسجمة غالبًا مع احتياجات السكّان وتوقّعاتهم في البلدة العصرية. وبالتالي فما يتكوّن لدينا هو في الواقع مشهد بلدي ينطوي على الإهمال، سواء تجاه الخارج والسكّان الذين يعيشون بها او يزورونها، فتكون البلدة ذات صورة بلدة يصعب العيش فيها، بل ويصعب خلق انتماء عاطفي للحيّز السكنيّ. يُعزى كلّ هذا بالأساس إلى سوء إدارة البلدة من قِبَل السّلطات المحليّة التي لا تُعْنَى بسلم أولويّات يضع في مقدّمته الحاجة لتطوير الحيّز العامّ وتحسين مشهد وملامح البلدة. هل هذا الادّعاء صحيح بالفعل؟، وإذا كان هذا الادّعاء صحيحًا بالفعل، فالسؤال هو لماذا ينتشر هذا الواقع المنقوص بالحيز العامّ في البلدة العربية؟ كيف

تطوّر هذا الواقع؟ وما هي عوائق تطوير حيّز ومشهد عام في البلدة العربية؟ هل هناك تفاوت بين البلدات؟ ما معنى شحّة الأراضي العامّة للبلدة العربيّة ولسكّانها؟ هل وكيف يمكن تغيير الإحساس بالحصار وواقع شحّة الحيّز العامّ الفيزيائي وإزالة العوائق من امام تطوير حيّز ومشهد بنوعية جيّدة في البلدات العربية؟. كيف تواجه السّلطات المحليّة النقص والحاجة لتحسين ملامحها؟. سترصد الدراسة معنى شحّة الحيّز العامّ واداء البلدة كبيئة فيزيائية وجماهيرية ومعنى تكريس مفهوم الضعف والوهن. كما ستسعى الدراسة إلى التمحيص في أسباب ضآلة الحيّز العامّ في البلدات العربيّة وعدم تخصيص الاهتمام والموارد للحفاظ على ملامحها.

تفترض الدراسة أن أسباب هذا الواقع متعلّقة بتغيير مكانة وأوضاع باقي السكّان العرب الذين تحوّلوا إلى أقليّة من المواطنين في إسرائيل بعد النكبة عام 1948 وانتقلوا من مجتمع قرويّ تقليدي مستهلك للحيّز العامّ دون إنتاجه إلى مجتمع شبه حضري بدأت تتطوّر فيه طبقة متوسّطة من ناحية اقتصادية، إلّا أنّها تفتقر لتقاليد مدنية متطوّرة كافية لإنتاج حيّز عامّ في البلدة ولتغيير محيطها الفيزيائي. علاوة على ذلك فما تسبّب في نقص الأراضي العامّة في هذه البلدات هو سلّم أولويّات مشوّه تنتهجه السّلطات المحليّة، وقلّة الوعي السكّاني حيال تطوير الحيّز العامّ والتركيز على الحيّز الخاصّ؛ أضف إلى ذلك أيضًا تأثير حجم البلدة (ثمة بلدات صغيرة ذات حيّز عامّ ضئيل بسبب كون سكانها مستهلكين محدودين لأراض مفتوحة من حيث مِساحة الاحتياجات وتنوّعها) على تصميم الحيّز العامّ ومشهد البلدة العربية.

سيجمل الكتاب نتائج استيضاح الإجابات عن هذه الأسئلة من خلال عرض سياقات تطوّر الحيّز العامّ ومشهد البلدات العربية. تتبع هذه البلدات لفئة قرى ومدن متوسّطة صغيرة "Intermediate Towns" ذات تقاليد بلدية قصيرة نسبيًّا وقدرة اقتصادية محدودة. يتميّز مجتمعها بطابع قرويّ تقليدي وبالانتماء ويشهد عمليّات تمدين مشوه في بلداتها. كذلك فإنّ تغيير مكانة السكّان العرب بحيث أصبحوا ما يشبه "مواطنين مع وقف التنفيذ على أساس حالة المواطنة المشروطة التي يعيشونها" (اوستسكي–لزار وجبارين، 2016)، في علاقته مع مؤسّسات الدولة التي تصمّم الحيّز العامّ وتستبعد

العرب من الشراكة الفعالة والفاعله في إنتاج وتملّك وتصميم الحيّز العامّ. تؤثّر هذه العوامل بصورة مباشرة على إنتاج وإدارة الحيّز العامّ في البلدات العربية. سنحاول في هذا الكتاب فحص تأثير العوامل الخارجية والداخلية رغم عدم التماثل والتناظر بينها على مناليّة تطوير الحيّز العامّ في البلدات.

يُعْنَى جرد الأدبيّات ضمن هذه الدراسة بتعريف ما هو الحيّز العامّ؟، كيف نشأ؟ وما انعكاساته على المجتمع؟ ما هي وظيفة السّلطات المحليّة والمجتمع في إنتاج الحيّز العامّ وتطوير المشهد البلدي، وما هو تأثيره على صورة السكّان في البلدات؟. من منطلق الاطّلاع على التجربة العالمية والمحليّة، أجرى الباحث مسحًا لفحص حالة الحيّز العامّ القائم على أرض الواقع والمخطّط الذي تتضمّنه مخطّطات هيكليّة معتمَدة في بلدات عربية. كما فحص المشهد القائم في السّلطات المحليّة العربيّة بواسطة عيّنة تمثيلية منها. وأجريت مقابلات مفتوحة مع عيّنة من شخصيات معنية وأقيمت ورشة بحث مع العديد من المشاركين للتعرف على مواقفهم ومفاهيمهم واقتراحاتهم حول كيفيّة مواجهة شحّة الحيّز العامّ وتحسين مشهد البلدات. كما ارسلت استمارة مغلقة إلى كافّة السّلطات المحليّة العربيّة مع الإشارة إلى أنّ بالقليل منها عبأت الاستمارة كاملة وأجملت نتائجها في فصل خاصّ. وسنتعرف على حالة المخطّطات الهيكليّة والمفصّلة التي تقصى أو تخصّص بموجبها أراض في البلدة تشكّل أساسًا لتطوير حيّز عامّ فيزيائي. كما اطّلعنا على مخطّطات وأنشطة بعض الدوائر في السّلطات المحليّة التي تعمل على تطوير الحيّز العامّ وتحسين ملامح البلدة.

بعد استيضاح، وصف، تحديد ملامح، تحليل وفهم العوامل ومعاني الحيّز العامّ ومشهد البلدات العربيّة والاطّلاع على أهميّة تعزيز السّلطات المحليّة، صيغت ووُضِعَتْ سياسات وصندوق أدوات لتغيير الوضع القائم والمساهمة في تطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدات من قِبَل شخصيات معنية على المستوى الحكومي، السّلطات المحليّة، المجتمع المدني والسكّان. تتطلع الدراسة إلى تقديم مساهمة نظريّة وتطبيقية كونها ذات توجّه في مجالي السياسات والنشاطات الانجازية.

أجريت الدراسة من قِبَل طاقم متعدّد المجالات مكوّن من باحث رئيسي، باحثين ثانويين، مستشارين ومساعدي بحث. تجمل النتائج في هذا الكتاب الذي يشكّل جزء منه مستند سياسات سيساهم في شق الطريق وتعزيز فهم مركّب اضافي لواقع ومنظر البلدات العربية. سيساهم الفحص الأساسي والمنهجي للسلطات المحليّة والمنظّمين ومندوبي المكاتب الحكومية والمجتمع المحليّ في تعميق التفاهمات حول الحيّز العامّ في البلدة العربيّة وطرق تحسينه.

يتكوّن الكتاب من ثمانية فصول. تعرض التوطئة إطار الدراسة وخلفية السؤال الرئيسي فيها. يتناول الفصل الأوّل بتوسّع في إطار نظريّ السؤال: ما هو الحيّز العامّ، كيف تنظر إليه شخصيات معنية في المجتمع، وكيف تصمّم مفاهيم ومعرفة إضافية لفهمه في بلدات الأطراف وهي مفاهيم تعجل وتعزز عمليّات التمدين لدى أقليّة تعاني من الإقصاء. يتناول الفصل الثاني وظيفة الأراضي العامّة المفتوحة في الحيّز المدني. يعرض الفصل الثالث بنية الدراسة التي تشمل أسئلة البحث، الفرضيّة والنظريّة. يتناول الفصل الرابع تطوّر الحيّز العامّ في البلدة العربيّة التقليدية. يجمل الفصل الخامس مواقف ومفاهيم السّلطات المحليّة بخصوص الحيّز العامّ ومشهد البلدة العربية. يتناول الفصل السادس بتوسّع العوامل التي تؤثّر على منالية الحيّز العامّ وتصميم مشهد البلدة، تطوّر التخطيط وتأثيره على تصميم البلدة العربية. يتناول الفصل السابع تأطير الأساس النظريّ لتصميم مشهد ومظهر البلدة. تناولنا في إطار هذا الفصل تطوير التوجّه الهجين المؤثّر على تصميم وإنتاج مبنى ومشهد البلدة العربيّة والذي يتحول إلى مدينة متوسّطة الحجم. يتضمّن الفصل الثامن الذي يختم الكتاب إجمال محتويات الدراسة واستنتاجات السياسة.

الفصل 1. الحيّز العامّ والمشهد البلدي – إطار نظريّ

يسعى هذا الفصل إلى وضع أساس نظريّ لتطوّر مفهوم ومنالية الحيّز العامّ الذي يشكّل مركّبًا مركزيًّا في تصميم مشهد البلدة ومظهرها وإنتاج الأداءات فيها. بدّل النقاش النظريّ في الحيّز العامّ كمفهوم فكري وعنصر تطبيقي ومختلف الاشكال والمعاني. كمصطلح ومفهوم شهد الحيّز العامّ عدة تحوّلات عندما أصبح موضوعا للدراسة وحلبة للتنافس على بلورته وتصميمه واستعماله. يُخصّص هذا الفصل لتلخيص الإطار الفكري على أساس المعرفة والمفاهيم النظريّة في الموضوع، تطوّر هذا المصطلح على صعيد الزمان، المكان، الثقافة، أنواع الحيّز العامّ، طابع المشاركة في الحيّز العامّ وشكل البلدات. على أساس هذا الإطار نعرض ونحلل الحيّز العامّ ومشهد البلدة العربيّة مع التاكيد على موضوع منالية الأراضي العامّة المفتوحة التي تشكّل مركّبًا هامًّا في النسيج المدني، الفيزيائي، المشهدي، الوظيفيّ والإداري.

قد يكون الحيّز محسوسًا – فيزيائي، سلوكي، وظيفي؛ وحتى غير محسوس – إدراكي، مفهومي وعاطفي. ثمّة علاقة بين المحسوس وغير المحسوس حيث يعبّر عن غير المحسوس في المحسوس وبالعكس. انصبّ التركيز في الموقف من الحيّز العامّ المدني ومن التخطيط الحيّزي غالبًا على البُعد الفيزيائي للبلدة مع التطرق إلى معنى العلاقة بين غير المحسوس والفيزيائي. قد تتوزّع مركّبات هذا الحيّز على طيف يمكن إجماله بخمسة مستويات (انظر شكل 1 فيما يلي)؛ الحيّز العامّ الصرف والحيّز العامّ المدمج، وشبه الحيّز العامّ، وشبه الحيّز الخاصّ والحيّز الخاصّ الصرف (Whyte، 1980). مفهوم ضمنًا أن الحيّز العامّ غير متعلّق ومفتوح ومتاح لجميع الفئات والأعمار بصورة متساوية؛ قد يكون هذا الحيز عامّا وظيفيا صرفا مثل الطرق الرئيسية، الحدائق العامّة، ساحات المدينة؛ تحدّد الحيّز العامّ المدمج بصورة معيارية لاستعمالات مصنّفة ومعيّنة مثل حدائق عامّة ومواقع اثرية وحيزات في مناطق مراكز تجارية. شبه الحيّز العامّ، المفتوح والمتاح لفئة قومية/اثنية طائفية؛ شبه الحيّز الخاصّ المتاح لحمولة، عائلة موسّعة فئة مخصّصة مثل حوش–بنايات تابعة لعائلة موسّعة مبنية حول ساحة مفتوحة يستعملها أفرادها (Canaan، 1933؛ Toqan and Khamaisi، 2002) في النسيج

المبني التقليدي؛ الحيّز الخاصّ متعلّق بالملكيّة الخاصّة التي لا نتقاسمها مع الآخرين بدون اذن (فوكس، 1989).

يمكن تقسيم الحيّز الخاصّ في النسيج المدينيّ إلى شبكة طرق، حيّزات لنشاط دينيّ/وظيفي (مصطفى، 2010؛ Akbar، 1988). تؤثّر هذه التراتبيّة على تحديد إطار المسؤوليّة وصلاحيّة المالكين؛ من يسيطر ويستعمل ومن يصمّم الحيّز ويؤثّر على مشهده (أكبر، 1995؛ المواصلوي ويعقوب، 2005). بدأ تطوّر تراتبيّة سلّم الحيّزات عضويًّا في القرى وبأنسجة بناء تقليدية قديمة (إبراهيم، 1987؛ Schmidt & Németh 2010) ازدادت في ضوء تزايد طلب المسكن لأراض مبنية وانزلاق وتوسع الأرض المبنية، ازدياد الازدحام وازدياد المطالب المعيارية لأراض مفتوحة تتوافق مع جودة ومستوى الحياة في أراضٍ مبنية (Worpole & Knox، 2008).

زاد التكاثر السكّاني وتسريع عمليّة التمدين الحاجة لتوفّر أراض غير خاصّة لخدمة الفرد كفرد قائم بذاته وكعائلة نوويّة ومجتمع محليّ ينتظم حول قيم ومعايير وأنماط سلوك مؤثرة على طابع، نوع، حجم، موقع، استعمال وتوزيع الأداءات والاستعمالات في الحيّز (Amin، 2008). تطوّرت هذه العمليّة العضوية وأنتجَتْ رموزًا ولغة ووضعت قواعد في المجتمع العصري (Lynch، 1981). وجهت هذه المكوّنات المخطّطين لوضع معايير وقواعد باتت مقبولة على المخطّطين وصنّاع السياسة العامّة في تصميم الحيّز العامّ داخل الحيّز المدني، وحددت العلاقات والتناسب بين الحيّزين العامّ والخاصّ (Hakim،1986). يلعب هذا التناسب دورًا مركزيًّا في تحديد طابع ومشهد النسيج المدني (Lynch، 1972). يتكوّن هذا النسيج نتيجة لعمليّات داخلية تؤثّر على تكوّنه وتصمّمه تجاه الخارج (إبراهيم، 1987). قد يكون مخطّطًا ومصمّمًا من الخارج عن طريق قرار سابق بشأن ملامح مرغوبة ومطلوبة وحسب ذلك تنظم أداءات وأنشطة داخلية. هذا المشهد للنسيج الحضري الذي يتنظم حول تراتبيّة أنواع الحيّزات المعروضة في شكل 1، قد ينسج عضويًّا من تحت لفوق بصورة تصاعدية كما يُلمس في بيئات مدينية تقليدية قديمة مثل عكا، القدس، فينيسيا، ستوكهولم، البلدة القديمة في القاهرة؛ أو يكون مخطّطًا بالتوافق مع غايات واحتياجات السكّان حسب رموز ومعايير متأثرة بالبيئة

الطبيعية. تحدّد المعايير والقيم الاجتماعية حسب العادات التحتيّة فيما تحدّد قوانين الدولة وتوجيهات مؤسّسات التخطيط الفوقي ويحدد طابع النسيج المدني من ناحية معيارية على أساس القوانين والأنظمة التخطيطيّة في المدينة أو الدولة بحيث يقرر التشبيك الجدلية بينهما تراتبيّة الحيّز العامّ ويؤثر على مشهد البلدة (انظر شكل 2).

شكل 1: تراتبيّة تقسيم الحيّز في النسيج المدني والانعكاسات التصميمية والوظيفية

تراتبيّة مستويات ومركبات الحيز / النسيج الحضري الذي يتوزع بين الملكية والاستعمال والسيطرة.

توزيع الحيز العام الواقع تحت صلاحية ومسؤولية السلطة العامة هو رهن استعمال وادارة وملكية وسيطرة الجمهور ويشكل حيزا من الثقة يمكثون فيه بدون عوائق ولا قيود

أ. **حيّز عامّ صرف:** شوارع، ساحات وأزقة يستطيع الجمهور المكوث فيها وزيارتها أو المرور منها على مدار الساعة وبدون أي خوف

ب. حيّز عامّ مدمج : أراضٍ مفتوحة، حدائق أثرية ومبانٍ عامة يمكن القيام فيها بأعمال تدخّلية بصورة منتظمة .

ج. حيّز عامّ جزئي: كنائس، مساجد، مؤسسات دينية مختلفة، اضرحة، مجمعات ومواقع تتيح للجمهور امكانية الوصول اليها بصورة محدودة وخاضعة للرقابة.

د. حيّز خاص جزئي: فيها حوش وساحات لا يستطيع الجمهور العام الدخول اليها الا بعد الحصول على اذن خاص

هـ. حيّز خاص صرف: المساكن الخاصة والمناطق الخاصة الأخرى.

تشمل المركّبات الثلاثة البيئة الفيزيائية التي تشمل المُناخ والظروف الطبيعية؛ البيئة الاجتماعية التي تشمل عالم المعايير والقيم، العادات والمصطلحات الجمالية في المجتمع الأبوي المنظّم حول رموز المجتمع التقليدي؛ تشمل البيئة الشكلية المؤسّساتية قوانين الدولة وخاصّة صلاحيّة تطبيق التوجيهات والتنظيم. يؤثّر الدمج بين المركّبات الثلاثة – البيئة، المجتمع ونظام الحكم [الدولة/السلطة المحليّة] فوقي أو/ و تحتي على تصميم النسيج المدني / البلدي، على منالية الحيّز العامّ المحسوس وغير المحسوس حسب تراتبيّة أنواع مركّبات الحيّز، على حجم مِساحة الحيّز، موقعه، وادارته في الحيّز

البلدي وفي حيّز الدولة. تؤثّر هذه المركّبات أيضًا على المشهد البلدي الذي يشمل مركّبات غير رسمية تتطوّر تحتيًّا بموجب احتياجات الفئات السكّانية في المجتمع وعلى أساس الرموز والقيم المعيارية فيه. تتأثر هذه أيضًا بالبيئة الفيزيائية والمركّبات الرسمية التي تحدّد بموجب توجيهات ومطالب الدولة / السلطة المحليّة التي تقرّ فوقيًّا وتلزم الفرد والمجتمع المحليّ.

شكل 2: مركّبات تؤثّر على تصميم الحيّز العامّ ومشهد البلدة الذي يشمل البيئة، المجتمع ونظام الحكم

لاستيضاح مناليّة الأراضي العامّة المفتوحة، أراضي المباني العامّة ومشهد البلدة لا بدّ من فهم التشبيك والجدلية بين البيئة والمجتمع والدولة/السلطة المحليّة. الدولة/ السلطة

المحليّة هي ذات الصلاحيّة والوظائف الرئيسية في إنتاج وإدارة الحيّز وفي تخصيص موارد محسوسة وغير محسوسة حسب الترتيب. تشتق قراراتها من نظام اجتماعي قيمي معياري اجتماعي–سياسي واجتماعي اقتصادي؛ ومن بيئة فيزيائية تؤثّر على طابع، كميّة، صيانة ورعاية الأراضي المبنية والمفتوحة في النسيج المبني – البلدي والمدني والقرويّ. تعتمد هذه المركّبات الثلاثة على طابع وروح المكان، الإنسان والحُكم، والإنسان/ المواطن/ الساكن (Yousef، 2009؛ Lefebvre، 1996، 1991)، فهي ديناميكية ومتغيّرة على محور الزمن والحيّز ومتأثرة بالتحوّلات في العلاقات التي تربط فيما بينها. يميل الإنسان الفرد إلى تفضيل تطوير بيئي يخدم احتياجاته. عندما يتحول الفرد إلى مجتمع، قرية إلى مدينة، والمجتمع الأبوي إلى مجتمع ليبرالي تنشأ احتياجات جديدة تتطلّب حيّزًا سلوكيا أكثر اتساعا ويختلف عن حيّز خاصّ يتشارك فيه اخرون ومختلفون قد حولوه إلى حيّز عامّ (Chig، 1996). يخلق الانتقال من مجتمع بمواصفات قرويّة إلى مجتمع بمواصفات مدنية صفات وأساليب حياتية جديدة (Whyte، 1980). فقد يجمع الحاجة لتطوّر حيزات اضافية تكمل الحيّزات الخاصّة. استعداد الفرد/المجتمع لإنتاج حدود الحيّزات يمنحه تعبيرات افقية / فيزيائية، وعامودية / إدراكية ويساهم في تطوّر الحيّز العامّ.

التفاوت في تعريف الحيّز العامّ

تعرض الأدبيّات عدة صياغات لتعريف مصطلح الحيّز العامّ. (Carmona et.al. ، 2003) تدلّ كثرة الكتابة حول ذلك على كون المصطلح ديناميكيا وواسعا (Carmona، 2010؛ 2014). يشكل الحيّز العامّ بالمفهوم المجرد والأساسي كلّ المناطق الخاصّة ببيئة مبنية أو طبيعية يتحلى الجمهور بمناليّة الوصول الحرّ إليها؛ كلّ الشوارع، الساحات، الممرات، الأراضي المفتوحة، المتنزّهات واي مكان عام أو خاصّ يمكن الوصول إليه بصورة حرة (Zucher، 1959؛ Moughtin، 1992). الحيّز العامّ هو مِساحة مشتركة يقوم فيه الناس بأنشطة وظيفية ويمارسون عادات تجمع في نطاقه أبناء المجتمع المحليّ سواء كان متعلّقا بحياتهم اليومية أو باحداث خاصّة (Carr, et. al.، 1992). وهي منطقة تجري فيها حياة اجتماعية منفصلة عن المجال النووي القريب

وتتيح الانكشاف على معارف وغرباء (Mehta، 2014). حيّز متاح قريب من الإنسان ويعرض تشكيلة من الاستعمالات والأنشطة (Goheen،1998) ومتاح للأغراض العامّة والخاصّة مثل بيع وشراء منتجات، حدائق، باجهزة رياضية للتدريب أو مكان يستطيع الإنسان العيش فيه (Carr, et. al.، 1992؛ Hass and Olsson، 2013). الحيّز العامّ مفتوح لكلّ الناس بدون أي تمييز (Lossau and Stevens، 2014) وهو غير مشروط بدفع رسوم ويستعمله الناس للسير فحسب وإنما لاحتياجات اجتماعية وثقافية أيضًا (Lo Ka Man، 2013). قد يكون الحيّز العامّ أيضًا مرتعا لممارسات خطيرة على السكّان مثل الجريمة أو الاحتجاجات العنيفة (Carr, et. al.، 1992؛ Madanipour, et. al.، 2013).

الحيز العامّ/ المُناخ العامّ وتطوير حيّز عامّ مشترك

يعبّر عن الحيّز العامّ غالبًا بشكل فيزيائي، أو يترجم لحيز فيزيائي يجري فيه نشاط عامّ. يعد الباحث الألماني يورجن هابرماس (Habermas، 1989) من فئة الجيل الثاني من مدرسة فرانكفورت ومن الطلائعيين الذين ابتكروا مصطلح "الحيز العامّ" أو "المُناخ العامّ" وعمل لاستيضاح وتصميم تعريف ما هو الحيّز العامّ. (Habermas، 1992) وميّز بين الحيّز العامّ الذي يتكوّن فيه الرأي العامّ الجماعي ويجتمع فيه الجمهور للتداول في قضايا عامّة لتحقيق أهداف وغايات مشتركة وطابع الحيّز الفيزيائي الذي يجري فيه النشاط. الحيّز العامّ حسب الأدبيّات الكثيرة في هذا الموضوع (Habermas، 2006؛ Johnson، 2006؛ Abbott ، 2016) هو مكان فيزيائي له معنى اجتماعي ويصمّم الوعي الاجتماعي–السياسي للأفراد وللمجموع على حدّ سواء. يستعمل هذا النوع من الحيّز العامّ لممارسة الحياة الاجتماعية لدى الأفراد ويمنحهم حرية تداول المشاكل الاجتماعية وتحويل النقاش إلى خطوات سياسية. المتسع الذي يلتقي فيه أفراد وفئات للتداول بمصالح مشتركة للتوصل، قدر الإمكان، إلى اتفاق مشترك. يمكن اعتبار الحيّز العامّ من هذا المنطلق مسرحا للمجتمعات العصرية للتعبير عن المشاركة السياسية من خلال وسيط كلامي على غرار حيّز الحياة الاجتماعية الذي يتكوّن فيه الرأي العامّ.

يتواسط الحيز العامّ بين الحيّز الخاصّ وحيّز الحكم الذاتي للجمهور حسب تعريف الباحث هابرماس (Habermas، 1989). الحيّز الخاصّ في هذا السياق هو المجتمع المدني بمفهومه الأضيق، حيّز العمل والتجارة. في المقابل، حيّز الحكم الذاتي للجمهور له صلة بشؤون الدولة، مجال نظام الحكم، والطبقة المهيمنة. قطع الحيّز العامّ الفجوة بين هذين الحيّزين بواسطة الرأي العامّ ليربط الدولة باحتياجات مواطنيها. يختلف الحيّز العامّ عن الدولة نفسها فهو موقع لإنتاج وترويج النقاشات والأفكار التي قد توجّه النقد للدولة بالأساس (Wright، 2012).

أحد المفاهيم الأساسية في نظريّة الحيّز العامّ هو أن العمل السياسي موجّه من قِبَل الحيّز العامّ وان النظام الشرعي الوحيد الممكن هو الذي يصغي للحيّز العامّ حيث تتكوّن آراء الجمهور ورغباته (Fraser ، 1992). يعتقد هابرماس ان الأنظمة الديمقراطية ترتكز على قدرة المواطنين والفرصة المتاحة لهم للمساهمة في نقاشات تنويرية (Habermas، 2006). يُعْنَى قسم من النقاش حول الحيّز العامّ في النظريّة السياسية الحالية بالسؤال حول ما هو الأساس النظريّ للحيّز العامّ؟ كيف تتحرك المعلومات وتعالج في إطار الحيّز العامّ وما هو تأثير الحيّز العامّ على المجتمع وأحداثه السياسية؟

الحيز العامّ هو إذن مجال أو مكان (ليس فيزيائيًّا بالذات) متاح وعلني في حياتنا الاجتماعية حيث يجري هناك نقاش عقلاني ومنهجي ومتساوٍ(Fenton and Downey، 2003) في ظروف المجتمع التقليدي الأبوي والاقطاعي حيث يكون الحاكم هو ممثل القبيلة/الحمولة ويدير المداولات مع فئة صغيرة من المساعدين حيث كان الحيّز العامّ في حينه صغيرًا. مع حدوث الثورة الصناعية التي صحبها ظهور طبقة برجوازية تطالب بتلقّي حقوقها في الحيّز العامّ تقلّصت القوى التقليدية الانتمائيّة وتضرّرت مكانة السلطة والدولة فتحوّلت إلى صلاحيّة خاضعة لمراقبة الجمهور ومعرّضة لنقده. وانبثقت من الثورة الصناعية مثاليّات وقيم التنوّر – مثل مساواة المواطن وحقوقه وما شابه. أُقيم بعد الثورة الصناعية حيّز عامّ مثالي يصفه هابرماس بأنّه نموذج ليبرالي للحيّز العامّ (Castells، 2009). وقد وضع هابرماس عدّة شروط لتطوير

الحيّز العامّ يمكن إجمالها بالنقاط التالية (Bruns، 2008)، أ: منالِيّة حرة لكافّة المواطنين بغض النظر عن الفوارق في الجنس، الدين، القومية، الاصل الإثني وما شابه. ب). اشتراك حرّ تطوعي. ج). اشتراك خارج الوظائف المؤسّساتية، ومنها: ما هي وظيفتك كمواطن والمساحه/ الدور الذي تؤدية. د). عدم التعلّق بالنظام. ه). حريّة النقاش، التعبير عن الرأي والنقد في شؤون الدولة و). الاتصال بين المواطنين. وضع هابرماس نموذجا ثانيا للحيّز العامّ – ديمقراطية الجماهير، "اقطاعية متجددة" (Rasmussen، 2016). يطرح السؤال: هل نجد في القرن الحادي والعشرين حيّزًا عاما حقيقيا حسب تعريف هابرماس؟. يُعزى تضاؤل الحيّز العامّ اليوم لأسباب مختلفة: أ). ظهور دولة الرفاه التي تسبّبت في تدخّل الدولة في حياة الفرد مما يتنافى مع تعريف هابرماس الذي يرفض تعلّق الفرد بالدولة. ب). تسببت الرأسمالية والاقتصاد النيو–ليبرالي في تعزيز ثقافة الاستهلاك، وحولتنا، نحن المواطنين، إلى مستهلكين من النمط الأوّل في كلّ مجال، وأحيانًا أيضًا إلى مستهلكي معلومات، سطحية جزئيًّا، وليست ناقدة، ممّا أدّى إلى نشوء مجتمع سطحي و/غير سياسي. ج). ظهور فئات مصلحة منهجية سياسية–اقتصادية تحلّ محلّ الديمقراطية الاشتراكية. إذا كان الجميع في الماضي يستطيعون المشاركة في نقاش منزوع المصالح وكجزء من المجموع فإنّ الهيمنة التي فرضتها فئات المصلحة على النقاش مناقضة لمفاهيم هابرماس حول تشجيع المصلحة عبر مراعاة الصالح العامّ (http://textologian.net4/؟3855=p). د). ظهور الاتصال الافتراضي والشبكات الاجتماعية التي تمكن تجميع فئات المصالح وتصميم مواقف حول مسائل عينية تصمّم رأيا عامّا لكافّة قطاعات الجمهور وفئاته (Rasmussen، 2016a؛ Webster، 2013).

تدعي بروفيسور تمار ليبس (2010) في مقالها بعنوان "الحيّز العامّ الجديد؟"، أن برامج الـ Talk Shows تشكّل الحيّز العامّ الجديد إلّا أنّها تفحص هل هذه البرامج أو الحيّز العامّ التلفزيوني بشكل عامّ منسجمة مع الشروط التي وضعها هابرماس. الإجابة هي "لا". ثمّة عدّة أسباب لذلك: أ). قواعد هابرماس غير منسحبة على هذه البرامج نظرًا لأن صاحب القرار فيها هو الممول. ب). ليست لدى الأقليّة منالِيّة للإعلام. ج). طابع النقاش غير عقلاني حيث انه في هذه البرامج أيضا بدءًا من مرشّحيها، ثمّة قرار

مصلحي منحاز لقطاعات معيّنة يتسبّب في نشوء حالة يمثّل كلّ شخص فيها مصالحه الحصرية فلا يكون النقاش للصالح العامّ. تعتقد الباحثة ليبس أن الحيّز التلفزيوني يخلو من نقاش عامّ "هابرماسي". فالتأطير وقولبة الواقع لا ينتجان رأيًا عامًّا خاصّة وأنها برامج منحازة وبعيدة عن الحياد.

الفئات السكّانية القويّة بشكل عامّ أكثر مناليّة للحيّز العامّ وتصمّمه حسب نموذج هابرماس أيضًا، فيما نجد أن الفئات الضعيفة، الأقليّات، النساء والفقراء يُستَبعَدون تفاضليًّا عن الحيّز العامّ. هذا الواقع منتشر أيضًا في إسرائيل التي تستبعد غالبيّة سكّانها العرب عن الحيّز العامّ الخاضع لهيمنة الأكثرية اليهودية على المستويين القطري والمدني. تتسبّب هذه الهيمنة في تصميم الخطاب وتحدّد الأجندة العامّة. من أجل العودة والتأثير على الحيّز العامّ يتوجّب على العرب/ الأقليّة / المستضعفة تغيير استراتيجيتها والمطالبة بتحويل الحيّز العامّ القطري، المدني الفيزيائي والإدراكي إلى حيّز مشترك. وبالفعل هناك العديد من الهيئات التي تطالب بذلك. فمثلا، ينفذ المركز اليهودي–العربي في جامعة حيفا مشروعًا لتطوير عكا كحيّز مشترك وكنموذج تطبيقي في مدن مختلطة إضافية، وتنفذ جمعيّة سيكوي للمساواة في الفرص بين العرب واليهود مشروعًا لإنتاج حيّز عامّ مشترك بين الشعبين في إسرائيل. الافتراض الذي يرتكز عليه هذا المشروع هو أن الأوضاع القائمة اليوم من الإقصاء الحادّ للمواطنين العرب وثقافتهم ولغتهم ورموزهم من الحيّز العامّ الفيزيائي والإدراكي هو أحد العوائق الرئيسية أمام بناء مجتمع متساوٍ، ديمقراطي ومشترك للمواطنين اليهود والعرب في إسرائيل. القدرة على إشراك واحتواء مختلف المجتمعات واللغتين والثقافتين العبرية والعربية إلى جانب بعضهما البعض في الحيّز العامّ هي شرط ضروري لإنتاج مجتمع يعيش فيه المواطنون العرب واليهود بشعور من الانتماء مع احترام المختلف بينهما واحترام خصوصية كلّ شريحة. جمعيّة سيكوي عاقدة العزم على صنع تغيير بعيد المدى وتحويل الحيّز العامّ في إسرائيل إلى حيّز مشترك (سيكوي، 2016).

ما هو الحيّز العامّ في الواقع الإسرائيلي الذي يجب أن ننتج فيه مشاركة محتوية، منصفة ومتساوية؟. يشمل الحيّز العامّ في إسرائيل حسب جمعيّة سيكوي المناطق

المفتوحة لكلّ مواطني الدولة لإقامة نشاط اجتماعي، ثقافي، تربوي، تجاري وغيره. وهو يشمل أيضًا المؤسّسات الحكومية والمؤسّسات غير الربحية مثل المتاحف، المستشفيات، مؤسّسات التعليم العالي والمتنزّهات. كما يشمل البنى التحتيّة مثل المواصلات العامّة (قطار، سيارات أجرة، حافلات باص، مطارات)، المباني العامّة والمناسبات الثقافية مثل المهرجانات. اللغة والثقافة والرموز العربيّة اليوم مغيبة بصورة ملموسة من الحيّز العامّ. عدم منالية المعلومات بالعربية تعرقل استنفاد الحقوق وتلبية احتياجات المجتمع العربي الذي يتحدّث بعض أبنائه العبرية ممّا يتسبّب في زيادة الفجوات بين المجموعتين. يؤثّر عرض الرواية اليهودية الصهيونية وتجاهل الرواية العربيّة وتشويه الحيّز العامّ الإدراكي من خلال تغيير الرموز سلبيا على انتماء العرب للحيّز العامّ الفيزيائي (Khamaisi، 2014).

يساهم الحضور البارز للغة والثقافة العربيّة في الحيّز العامّ في سدّ الفجوة بين المجموعتين السكّانيتين ويصنع التغيير لدى كلّ منهما ويساهم الاستماع إلى نغمة اللغة العربيّة والتعامل اليومي مع الكتابات والرموز بالعربية في الحيّز العامّ المدني وتوزيع الموارد الرمزية في الحدّ من العداء والضغينة والخوف الذي يحسّ به يهود كثيرون تجاه المواطنين العرب واللغة العربيّة حيث سيشعر المواطنون العرب أن الحيّز العامّ تابع لهم أيضًا وعندها فإنّ شعورهم بالاغتراب سوف يتضاءل. تعزيز مكانة اللغة والثقافة العربيّة في المجتمع العربي سيساهم في زيادة انتماء المواطنين العرب للمجتمع في إسرائيل. ستشكّل هذه الخطوة بداية لظهور مجتمع مشترك يمثّل قطاعات مختلفة في حيّز عامّ مشترك.

(http://www.sikkuy.org.il/departments/%D7%9E%D7%A8%D7%97%D7%91%D7%A6%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A8%D7%99%D7%9E%D7%A9%D7%95%D7%AA%D7%A3-2 تم تنزيل الاقتباس 21 أيلول 2016)

المُناخ العامّ في الحيّز العامّ الفيزيائي

عرضت أوّلًا تراتبيّة الحيّز العامّ الفيزيائي الذي يجري فيه نشاط المُناخ العامّ بصورة تفاضلية حسب تعريف الباحث هابرماس. يجب التمييز بين الحيّز العامّ والحيّز الخاضع لاستعمال الجمهور، وان كانت حاجة في كليهما لمِساحة فيزيائية. إنّ الحيّز العامّ هو حيّز خاضع لهيمنة واستعمال الجمهور برمته تديره سلطة عامّة مثل طريق أو أرض عامّة مفتوحة. قد يكون الحيّز الخاضع لاستعمال الجمهور حيّزًا خاضعًا لملكيّة وسيطرة خاصّة أو شبه خاصّة إلا أنّ الجمهور يستطيع استعماله مثل مجمّع شرائي (مول)، أو مستشفى تديره هيئة مسؤولة عن تصريف شؤونه. تشمل بعض هذه الأنشطة أراضي مفتوحة فيما تشمل الأخرى أراضي مبنية. ثمّة مثال للحيّز العامّ المفتوح في المدن الكبيرة مثل متنزّه الهايد بارك (Hyde Park) في مدينة لندن الذي اشتهر بنقاشات عامّة حرّة تجرى فيه كلّ يوم أحد بدون أي عوائق (Speakers' Corner). تضمّ بعض المدن مثل نيويورك وبرلين وباريس ساحات رئيسية تجرى فيها لقاءات عامّة. كما جرت في ميادين وساحات عامّة كثيرة في البلاد والعالم نشاطات عامّة شملت احتجاجات عامّة ومظاهرات مثلما يحدث في ميدان تل أبيب أو حديقة ساكر في القدس؛ ميدان التحرير أو ميدان رابعة في القاهرة؛ ميدان اللؤلؤة في البحرين وما شابه. هناك حيّزات خاضعة لاستعمال الجمهور تصمّم النسيج المدني / البلدي في المباني العامّة الحكومية، في المؤسّسات الثقافية والموسيقية، في المتاحف، في مؤسّسات التعليم، في دور العبادة والأماكن الدينيّة، في المنشآت الرياضية والأراضي المفتوحة رغم كلّ التقييدات الإدارية المترتبة على استعمال المنشآت التي تعرضها حيث تشكّل هذه المباني العامّة حيّزات خاضعة لاستعمال الجمهور رغم القيود الإدارية وشروط الاستعمال.

هناك تفاوت في طابع وشدّة وأنواع الأنشطة العامّة والمُناخ العامّ في الحيّز العامّ الفيزيائي مع العلم أنّ هذا التفاوت متأثّر بحجم المدينة، بمركزها القومي أو الدولي– المعولم، بالظروف البيئية / الفيزيائية، بالمُناخ الاجتماعي–السياسي، بالتقاليد الديمقراطية التي تتيح النقاشات العامّة، بالسياسة التخطيطيّة وبالقدرة الاقتصادية ومستوى التطوير في الدولة. كما نلمس تفاوتًا داخل المدن حول مناليّة الحيّز والنشاط

العامّ. تُقام في مركز المدينة نشاطات عامّة متنوّعة بفضل تركيز السكّان، التجارة والسياحة، المباني العامّة ومباني الحكم أمّا أطراف المدن فتوجد فيها أراضٍ عامّة مفتوحة ومتنزّهات فيما نجد في المنطقة الوسطى بين المركز والأطراف أراضي عامّة متوسّطة مثل حدائق الجيوب والمباني العامّة التي تحتوي على خدمات لصالح سكّان المدينة حيث يقوم البعض بزيارتها. لقد تسبّب تطوّر النسيج المدني العضوي والمنظّم في حدوث تفاوت في تقسيم الأراضي العامّة والحيّز العامّ في المدينة. ثمّة مُناخ وحيّز عامّ في الأراضي العامّة المفتوحة، في الميادين والمباني العامّة. المدن والبلدات التي أحسنت تطوير حيّزات عامّة أنشأت فيها قدرًا أكبر من المُناخ العامّ. ولذا فثمّة علاقة إيجابية بين نشوء مُناخ عامّ وحيّز عامّ ومناليّة للأراضي العامّة المفتوحة في البلدة. إنّ المناليّة للمُناخ العامّ والحيزات العامّة في البلدة هي مؤشّر واضح لمستوى تطوّر المدن، المغمورية في المجتمع المدني، بين مدن كبيرة رئيسية ومدن متوسّطة وقرى. يكون الحيّز العامّ في القرى الصغيرة ضئيلًا وبالتالي مغمورًا حيث إنّ أعضاء المجتمع المحليّ يعرفون بعضهم البعض وبالتالي فإنّ علاقاتهم تعتمد غالبًا على مفاهيم تقليدية وانتمائيّة، أمّا البلدات المدينية الكبيرة فنجد فيها حيّزًا عامًّا واسعًا ومتطوّرًا وثمة صلة إيجابية عمومًا بين حجم البلدة ومستوى التطوير وتطوّر الحيز العامّ الفيزيائي والمُناخ العامّ. فكلمّا كانت البلدة أكبر كان الحيّز العامّ الفيزيائي والمُناخ العامّ أكثر تطوّرًا حيث تتوازى تراتبيّة مناليّة وحجم الحيّز العامّ الفيزيائي ومناليّة الأراضي المفتوحة مع تراتبيّة أشكال البلدة سواء كانت قرية أو بلدة أو مدينة أو حاضرة (Omer and Or, 2005 ؛ كوتوك وكوخن، 2015).

المُناخ العامّ في البلدات العربيّة

في ضوء تلخيص النقاش والأدبيّات المهنية يُطرح السؤال: هل يوجد في البلدات العربيّة مُناخ عامّ يتمثّل في وجود حيّز عامّ فيزيائي فيها؟. تتطلب الاجابة عن هذا السؤال إجراء دراسة لفحص إسهام الحيّز العامّ الفيزيائي في إقامة وتركيز نشاطات عامّة تعبّر عن مضامين فكرية اوردها الباحث هابرماس واخرون بخصوص الحيّز العامّ الإدراكي والسياسي. تحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذا السؤال عبر تحديد مواصفات العلاقة

بين المُناخ العامّ والأراضي العامّة في البلدات العربية. وإذا كان صحيحًا أن البلدات العربيّة تشهد نشاطًا سياسيًّا وعامًّا على المستويين القطري والمحليّ يتمثل في المظاهرات والاحتجاجات والمهرجانات والاحتفالات الاجتماعية خارج البيت مثل مهرجان يوم الأرض، ذكرى أحداث اكتوبر، عيد العمّال ومسيرات تُقَام عشية الأعياد وخلالها إلّا أنّ هذه النشاطات هي نشاطات جزئيّة وموزّعة بين البلدات العربيّة (الناصرة، شفاعمرو، سخنين، رهط أمّ الفحم وغيرها). يُعْزَى توزيع نشاطات الحيّز العامّ في البلدات التي تتحوّل إلى جماهيرية متوسّطة، مثل الناصرة (أكبرها وذات التقاليد المدنية المتطوّرة للغاية. يبلغ عدد سكّان الناصرة حوالي 75 ألف نسمة وهي تدار من قبل بلدية منذ عام 1877)، عدّة عوامل، منها:

أ. كان النموذج الجغرافي للسكّان العرب دائمًا وأبدًا توزيع السكّان بين مناطق مختلفة – الجليل، المثلث، النقب والمدن المختلطة. وتسبّب هذا التوزيع في تضاؤل احتمالات نشوء مدينة رئيسية ذات نشاط عامّ يكون رافعة للتنمية من خلال تخصيص مِساحة لشوارع رئيسية، ميادين، حدائق /متنزّهات لإقامة نشاط عامّ متنوّع مثل الاحتجاجات والمظاهرات. كانت مدينة الناصرة بمثابة المركز الذي أُقيمت فيه المظاهرات في مختلف المناسبات مثل يوم العمّال، والاحتفالات والاحتجاجات والمهرجانات لإحياء ذكرى يوم الأرض وما شابه، إلّا أنّ مكانتها تراجعت مع مرور الزمن وبدأت الأنشطة تنتقل إلى بلدات عربيّة ناشئة مثل شفاعمرو، سخنين، أمّ الفحم، كفر قاسم ورهط. وامتدّت هذه النشاطات أحيانًا إلى مدينة حيفا، التي استأنف المجتمع العربي وجودَه ونموّه فيها بعد نكبة 1948. نحن نشهد حاليًّا تكوّن مجتمع محليّ عربي من أبناء الطبقة المتوسّطة فيها مع الإشارة إلى أن أن وجود المواطنين العرب في حيفا له عمق ورديف عربي كبير يشمل سكّان الجليل عِلْمًا أنّ كثيرين من أبناء الطبقة المتوسّطة العرب ينتقلون للإقامة فيها للاستفادة من محيطها الحضري. النموذج الجغرافي التقليدي، التنافس بين البلدات العربيّة المدنية النامية، استعدادها لاستيعاب نشاطات المؤتمرات والتجمعات العامّة، مكانة رئيس البلدية في مؤسّسات فوق محليّة مثل لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربيّة في إسرائيل، أثّرت على توزيع رقعة الأنشطة وعدم تركيزها في المدينة. يمكن

الإشارة إلى أنّ النشاطات السياسية والاحتجاجات التي ينظّمها المواطنون العرب ساهمت في تكريسهم في الحيّز البلدي المنعزل.

ب. عدم الاستعداد المتعمّد من قبل السّلطات المحليّة/ البلديات لإقامة نشاطات من هذا القبيل عن طريق تخصيص مِساحة ملائمة في المخطّط الهيكليّ البلدي الذي يتمثّل في النسيج والمشهد البلدي. يتضمّن ذلك تخطيط شبكة طرق موصلة إلى الحيّز العامّ الرئيسي ومعدة لتغطية مِساحة لائقة واسعة. فمثلا تعدّ ساحة شهاب الدين في الناصرة أو ساحة الأوّل من أيار ساحات صغيرة نسبيًّا وهي تشكّل جزءًا من الشارع الرئيسي في المدينة عِلْمًا أنّ النشاطات العامّة السياسية والاحتجاجات الاجتماعية السياسية للسكّان العرب تُقَام فيها ويشهد بعضُها اندلاع أحداث عنيفة تؤثّر سلبًا على مشهد الطريق. مثلًا واجهات شارع بولص السادس في الناصرة تمّ استبدالها خوفًا من وقوع أحداث عنيفة خلال مظاهرات الاحتجاج؛ فبدلًا من أن تكون هذه الواجهات واجهات زجاجية مفتوحة وشفافة تمّ تركيب اباجورات حديدية عليها لمنع تخريب واجهات الحوانيت من كلا طرفي الشارع. منذ عام 2000، وقبيل احتجاجات الألفية عكفت بلدية الناصرة بالتعاون مع وزارة السياحة وهيئات حكومية إضافية على تخطيط حيّز عامّ خارج المدينة شمل مدرجًا ومسرحًا في جبل القفزة، وهو حيّز غير نشيط اليوم. وثمّة مثال آخر، هو الساحة التي خطّطتها بلدية سخنين بين البنايات المدينيّة، مبنى البلدية، المركز الجماهيري الرئيسي ومسجد النور. تقع هذه الساحة بجانب طريق رقم 805 الذي يشكّل طريقًا محوريًّا عابرًا للمدينة وتمّ تغيير اسمه إلى طريق الجليل (انظر الشكل رقم 3). وقد بدأت بعض المدن الأخرى مؤخرًا في إنشاء الساحات والدوارات كجزء من شبكة المواصلات التي تتحوّل إلى مركز للنشاط العامّ وتغير المشهد البلدي من قرية إلى مدينة. ومع ذلك فقد بقيت هذه الساحات مناسبة لأنشطة محليّة ولم تخطط لإقامة نشاطات قطرية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ بعض طرق البلدة الداخلية تتحوّل إلى ساحة لإقامة حفلات الأعراس فيها، أو لإقامة خيام العزاء في حالات الوفاة، وتُستعمَل لهذه الأغراض بسبب شحّة الحيّز العامّ الذي يفتقر إلى أماكن خاصّة لهذا الغرض، وبسبب ضآلة الحيّز الخاصّ الذي لا يمكنه احتواء مثل هذه النشاطات إذ تحوّلت الأعراس وخيام العزاء إلى مشكلة حقيقية كونها

غير لائقة ببلدة عصرية لأنّها تتسبّب في إغلاق الطرق فيتعذّر الوصول إلى أنحاء البلدة.

شكل 3 الساحة الرئيسية في مدينة سخنين التي تدمج بين طريق عابر وساحة البلدية

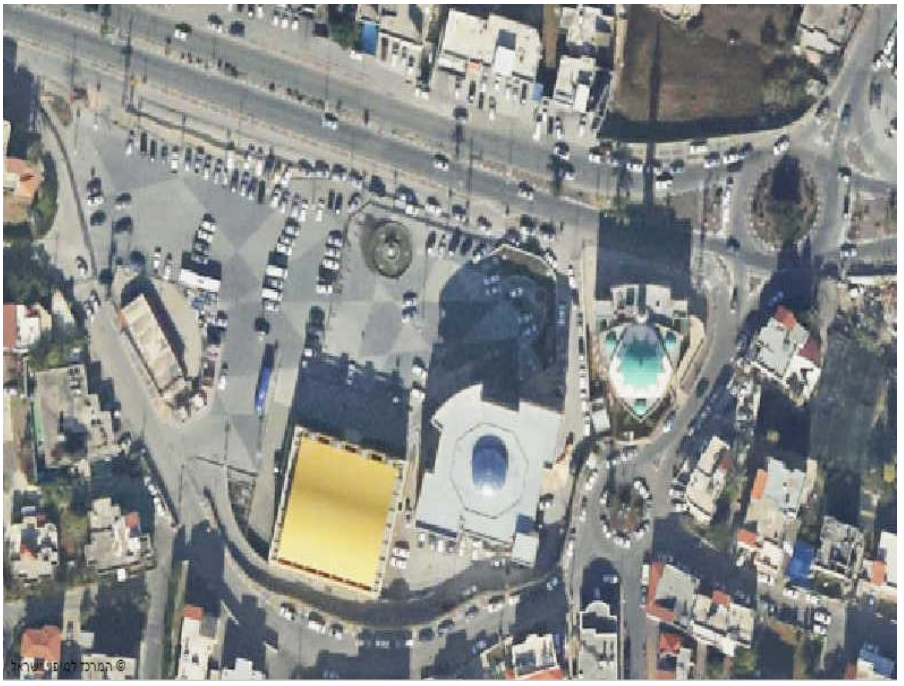

https://www.govmap.gov.il/?c=228806.31,751731.05&z=10&b=1

ج. إن العرب في إسرائيل هم أقليّة لم تضع حتّى الآن أجندة قومية متّفقًا عليها بين كلّ ألوان الطيف السياسي والاجتماعي المكونة منها. حيث تركّز هذه الأقليّة على بعض الأحداث المميّزة التي تضفي عليها صبغة خاصّة وتعبّر عن معتقداتها السياسية من خلال احتجاجها على السياسة الحكومية، وفي مقدّمتها تغيير الوضع السياسي في العلاقات بين دولة إسرائيل والشعب العربي الفلسطيني، وضدّ مصادرة الأراضي وهدم المساكن. تهدف هذه المظاهرات والمسيرات الجماهيرية والاحتجاجات التي تُقَام في

الساحات العامة المحلية وعلى جوانب الطرق القطرية والاقليمية إلى تعزيز حضور العرب في إسرائيل في الحيّز العامّ في بلداتهم، فتُدعى وسائل الإعلام لتغطيتها ونشر التقارير حولها. بخلاف أحداث مميّزة لا تشارك فيها أعداد كبيرة من الجمهور فثمّة احتجاجات ومظاهرات قطرية تُقام بمشاركة المواطنين اليهود. إنّ هذه المظاهرات تُقام غالبًا في تل أبيب وتُقام أحيانًا في القدس وتتميّز بشحّة مشاركة المواطنين العرب لأسباب متعددة. نظرًا لأنّ العرب أقليّة ولأنّ أنشطتهم في المُناخ العامّ ضئيلة فإنّ ذلك يساهم في الحدّ من الحيّزات الفيزيائية العامّة في المدينة الصغيرة. تؤثّر أعداد السكّان بشكل عامّ في الدولة والمنطقة والمدينة على مكانة وطابع احتجاجاتهم وقدرتهم على القيام بنشاط ملموس له حضور في المُناخ العامّ على مناليّة وتخصيص أراض عامّة. نجد أن الأراضي المعدّة/ المخصّصة لنشاط المُناخ العامّ في المدينة والقرى والبلدات هي أراضٍ قليلة وموزّعة.

هـ. يتأرجح الوعي المزدوج لقادة البلدات ورؤساء السّلطات والكادر المهني في البلدات العربيّة بين اللافظيات الشعبوية والرغبة في تطوير البلدة التي تفتخر بمركز حضري مكوّن من ساحات وميادين عامّة وحدائق ومتنزّهات وبين واقع عدم تحقيق تعهّدات وتطلّعات التخطيط بكلّ ما تعنيه بتفكير أوّلي لإقامة نشاطات لتطوير المُناخ العامّ. فمن جهة، هناك عوائق داخلية متعلّقة بعدم القدرة على تحويل أجزاء من أراض خاصّة لصالح مِساحة كبيرة للتطوير ناهيك عن عدم استعداد القادة المحليّين للتفكير بتحويل بلداتهم إلى بلدات رئيسية لاستيعاب الهجرة الإيجابية من الأشخاص والمصالح التجارية. ما زالت القوالب الاجتماعية الانتمائيّة تسيطر على تحديد أجندة تخطيطيّة وبلدية، خاصّة وان غالبيّة البلدة العربيّة المتمدّنة مبنية وتتطوّر عضويًّا وبتنوّع بدون مراعاة تطوير المُناخ العامّ. من جهة أخرى، ثمّة عوائق خارجية يبرز فيها عدم استعداد الدولة لتخصيص أراضٍ شاسعة لتطوير مستقبلي للبلدات العربيّة ومساعدتها على التحوّل إلى مدن ذات بنية تحتيّة مدنية وحيّز عامّ لائق يُقام فيه مُناخ عامّ فعّال. تعنّت الدولة بمفهومها حول كون البلدة العربيّة متعلّقة بالمدينة اليهودية الرئيسية تسبّب في عدم تطوير أراضٍ لحيز عامّ فيزيائي فعّال، وعليه فقد كان للظروف البنيوية، الجيوسياسية، الوظيفية، الاجتماعية الاقتصادية والثقافية تأثير سلبي على تطوير مُناخ وحيّز عامّ لائق

وكبير في البلدات العربيّة في إسرائيل. إن الوضع الذي نلمسه اليوم هو تقسيم الأراضي العامّة المحدودة والقليلة أصلًا، واستعمالها غالبًا لإقامة طقوس في مناسبات اجتماعية محليّة مثل الأعراس وبيوت العزاء وساحات الألعاب، لكنّنا نلمس شحّة الحيّز العامّ الفيزيائي الحضاري. ورغم ذلك، يمكن ذكر القليل من الأنشطة على المستوى المحليّ أو القطري مثل ملعب كرة قدم – استاد عصري يشكّل مكانًا لتجمّع الناس وأنشطة كبيرة وفوق محليّة مدينية، مثل إقامة مهرجان "الأقصى في خطر" الذي يُقام في استاد أمّ الفحم أو مهرجان غنائي بمشاركة المطرب الفلسطيني محمد عساف في استاد الناصرة عام 2015. قلّة النشاطات في نطاق المُناخ العامّ في البلدات العربيّة وغياب استعداد مدينيّ لائق لتطويرها وزيادتها واستعمالها كرافعة لتطوير مدني تسبّبت في تقليص الأراضي العامّة في البلدات الكبيرة. ورغم أن هناك ميلًا لزيادة النشاطات العامّة ومشاركة العرب في تحديد أجندة المُناخ العامّ إلّا أنّ الأمر ما زال بعيدًا عن المنشود ويؤثّر على تخصيص أراضٍ لإقامة أراضٍ عامّة ذات انعكاسات على اداء البلدة العربيّة ومشهدها.

الفصل 2: وظيفة الأراضي العامّة المفتوحة في الحيّز المدني

وجود الحيّز العامّ هو من خصائص المدينة، حيث يتطوّر الحيّز العامّ في المدينة العصرية أيضًا في الأراضي العامّة المفتوحة التي تساهم كثيرًا في تصميم نسيج الحياة فيها، فدور الأراضي العامّة المفتوحة في الحيّز المدني هامّ من ناحية وظيفية ومعنوية ومشهدية. يتوزّع الحيّز والنسيج المدني بين أجزاء المدينة الأصلية – القلب – التي تطوّرت عضويًّا بصورة تراكميّة من تحت لفوق (Down–up)، بدون تخطيط مسبَق تضعه المؤسّسات المسؤولة من فوق لتحت (Up–Down) وأجزاء جديدة قد تطوّرت حسب تخطيط مسبَق ملزم بقرار من مؤسّسات تخطيطيّة وسلطات بلدية. تظهر في بعض المدن الكبيرة وفي أطرافها مجمّعات واحياء فقيرة – (slums) وبناء رمادي غير رسمي Informal building (يفتاحئيل، 2013؛ Innes، 2007 .et. al؛ Alfasi، 2014). نشأت هذه المجمّعات الفقيرة نتيجة لهجرة مكثّفة من القرية إلى المدينة أو نتيجة عمليّة تمدين سريعة في ظلّ عجز مؤسّسات السلطة القطرية والمحليّة عن مواجهتها بصورة صحيحة. ثمّة تفاوت بين المناطق والأجزاء المختلفة للنسيج الحضري في منالية أراضٍ عامّة مفتوحة ومبانٍ عامّة، وهو تفاوت يتمثّل في الانتماء الاجتماعي–الثقافي والطبقي للمجتمع المحليّ، وعلى مستوى النشاطات العامّة ووجود المُناخ العامّ. تفيد مختلف الدراسات أنّ الأراضي المفتوحة والمتنزّهات تلعب دورًا اجتماعيًّا ومشهديًّا هامًّا في رفع جودة حياة سكّان المدينة وأحيائها. إن هذا الإسهام يؤثّر على خمسة مجالات رئيسية:

1. **أنماط سلوك ومشاعر الفرد؛** يقدّم المكوث في الأراضي المفتوحة والمتنزّهات بصورة مكثّفة وزيارتها مساهمة كبيرة في الطمأنينة النفسية والصحة البدنية والنفسية – تبديد التوتر، الشفاء السريع، والحدّ من العنف (Hartig and Cooper–Marcus، 2006؛ Garcia and White، 2006؛ Isenberg and Quisenberry، 2002).

2. **الاتصال بين الأفراد وبين الفئات؛** نجد داخل المتنزّهات والأراضي العامّة المفتوحة اتصالًا بين أشخاص وفئات فيُولد خطاب ولقاء محسوس. تشكّل الأراضي العامّة

المفتوحة مركّبًا منظّمًا وناظما اجتماعيًّا وفيزيائيًّا حيث تُقَام المباني السكنيّة حول أرض عامّة مفتوحة، كما هو الحال في المدينة الأوروبية وتنشأ مناطق يجري فيها لقاء يومي بين سكّان البنايات، ويتمّ التعارف وربّما حتّى تتكوّن صداقات بين السكان. يُطلَقُ على هذا الحيّز في المدينة التقليدية الشرق اوسطية اسم "الحوش" (أكبر، 1995؛ Elmendorf et al. ، 2005؛ Amiry and Tamari،1989؛ Zhang and Gobster، 1998)

3. **تصميم حياة المجتمع المحليّ؛** يساهم حضور الناس في الحيّز العامّ والمتنزّهات في تنشيط حياة المجتمع المحليّ. تزداد المشاركة الاجتماعية للأفراد في الأراضي العامّة المفتوحة بحيث تنتظم أحيانًا فئات جماهيرية منهجية يقودها نشطاء اجتماعيون يزيدون من تدخّلهم في السياسة المدنية (Putnam، 1995). تجذب الأراضي العامّة المفتوحة ومنها المتنزّهات الناس لمغادرة بيوتهم وزيارة الحيّز العامّ مع الإشارة إلى أنّ حضور الأشخاص يزيد من المراقبة الاجتماعية على الحيّز العامّ ممّا يؤدّي إلى تنحية نشاطات جنائية وجنوحية وقد أظهرت دراسات كثيرة أن استعمال الحيّزات الحاراتية المشتركة تتركّز في أماكن مزروعة بالأشجار والعشب الأخضر Coley et al.، 1997). وتضمّنت الحيّزات الخضراء تقريبًا ضعفي عدد الزوّار والتفاعلات الاجتماعية قياسًا بحيزات أخرى (Kuo and Sullivan، 2001، Sullivan، Kuo، and DePooter، 2004).

4. **إنتاج بيئة مدنية صديقة بصورة أكبر لسكّان المدينة** (شنل وآخرين، 2014)؛ أظهرت دراسات كثيرة مدى إسهام الأراضي العامّة المفتوحة والمتنزّهات في الشبكة البيئية المدنية ودورها في تخفيف تلويث الهواء، تخفيف حدّة درجة الحرارة في المدينة، التظليل وتبريد البيئة وخاصّة في الأيّام الحارّة (فوتشتر وشعشواع بار، 2009). مساهمتها ملحوظة أيضًا في الامتيازات الاقتصادية مثل تقليل تكاليف العلاج للأمراض المتعلّقة بحرارة الجسم وصيانة الطاقة. تساهم المتنزّهات في منع تآكل التربة وتزيد من امتصاص مياه الأمطار وفي تحسين التصريف وفي تقليل المياه السطحية. كما تساهم الأراضي الخضراء الخلابة في ترك انطباع إيجابي عن المدينة أو الحارات (هارليف

وآخرين، Daily1999، 1997؛ Boland and Hunhammar، 1999؛ Savard et al.، 2000؛ Farber et. al.، 2002؛ Hougner et. al.، 2006؛ Crompton، 1999؛ Arvantidis and Skouras، 2008) الفوائد البيئية التي نجنيها من المتنزّهات المدنية أكثر راحة للزوار فثمة مكان حيادي وبسيط (شنل، 2014) يضفي أجواء من الطمأنينة والارتياح (Groenewegen, et. al.، 2012؛ Giles-Corti et. al. ، 2003؛ Schnell et. al.، 2011). في محاولة لفهم ماهيّة العلاقات الاجتماعية التي تولد في الحدائق المدنية يقوم الباحث شنل بتعريف المتنزّهات على أنّها أماكن ثالثية تخدم فئات جماهيرية تابعة للحارات (شنل، 2014). يمكن تصنيف نشاطات الزوّار في الأراضي العامّة المفتوحة والمتنزّهات بموجب معيارين: زيارة منفردة بالمقارنة مع زيارة اجتماعية وزيارة ساكنة بالمقارنة مع زيارة فعّالة. من بين النشاطات الرئيسية في هذه الأراضي: التسفّع، الرسم، التصوير، المطالعة، التمشّي والجلوس باسترخاء، الشواء، الالتقاء بالأصدقاء، الجلوس للتفرج على الناس، التحدّث مع الآخرين، استعمال منشآت جماعية مثل المخيم، الموائد، غرف الراحة ولعب الورق وغيرها (شنل وسعدي، 2014). وهناك نشاطات فعّالة تجرى على انفراد مثل التجوّل مع الحيوانات الأليفة، الصيد، السير على الأقدام، العَدْو واستعمال المنشآت الرياضية (Hayward، 1989؛ McIntyre et. al.، 1991؛ Loukaitou-Sideris، 1995؛ Chiesura،2004؛ Cohen et. al.، 2006)

5. **إسهام في مشهد المدينة/ الحيّ ومظهرها في المنظر الطبيعي**، بشكل عامّ هذه هي صورتها في نظر سكّانها من جهة، وعموم الجمهور من جهة أخرى (روفي، 2014). تحتلّ الأراضي العامّة المفتوحة والمتنزّهات حيّزات في النسيج المدني ممّا يتسبّب في حدوث تغيير في مشهد المدينة والحيّ. تنتج الأراضي التي تحظى بالعناية والرعاية مغناطيسًا للحيّز الذي يزوره المستهلكون، وهو يشمل نصف قطر من التأثير التصميمي على المشهد المدني. شكل تصميم الأراضي المفتوحة في الحدائق العامّة المفتوحة والساحات والجزر المرورية في الطريق والأرصفة له تأثير على تصميم السمعة والصورة المدنية والحاراتية. الأراضي العامّة المفتوحة والمتنزّهات المدنية الأنيقة التي تحتوي على مختلف أنواع النباتات هي عبارة عن "مغناطيس أخضر" لاجتذاب زوّار كثيرين فعدا

الرئات الخضراء، درجة أقلّ من الازدحام، التأثير على صورة ولون النسيج المدني فهي تحثّ على إقامة علاقات اجتماعية بين الناس وتجذب السكّان للإقامة في أحيائها. الأجواء غير الرسمية الحيادية التي تمنح الإنسان الطمأنينة والاسترخاء في المتنزّه تحثّ على إقامة تفاعلات اجتماعية أولية من التأمل وتبادل التحيّة وتبادل الاحاديث العابرة التي تتنامى بصورة تدريجية فتتحوّل إلى علاقات اجتماعية (Kuo, et. al.، 1998؛ Sullivan، Kuo، and DePooter، 2004، Gobster، 1998).

يشمل البناء والتذويت الاجتماعي والفيزيائي واداء الحيّز العامّ واستعماله، الإدراكي والفيزيائي أراضي مفتوحة غير جمالية وثابتة بل متغيّرة وديناميكية حسب روح العصر، المكان، الطابع الاجتماعي–الثقافي ومكانة مختلف المستعملين. وعليه فثمّة حاجة للتعرف على التركيبة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والادائية التي تطرح السؤال حول استدامة الأراضي المفتوحة وليس منالیتها فحسب. عكفت الدراسة التي قام بها كوتوك وكوخن (2015) بعنوان "**توطئة للمدن المستديمة: إمكانيات جديدة للعيش في الحيّز العامّ**" على فحص التحوّلات الحاصلة في الحيّز العامّ المدني أيضًا، وحددت الحاجة لتطوير حيّز عامّ مستديم. ومما كتبه الباحثون في هذا السياق:

اننا نرى ان الحيّز العامّ المستديم يشكّل جزءًا هامًّا في البناء اليومي للمستعملين ويشكّل في نفس الوقت حيّزًا لغير الاعتيادي، التجريبي، الخاصّ والمفاجئ. يجب أن يتطوّر مقابل أشكال التخطيط والتصميم وتنظيم الحيّزات العامّة القائمة التفكير بعمليّات إنتاج حيّز عامّ مستديم ليس من مفهوم استعمال دائم وأبدي فقط سواء في التخطيط الفوقي أو تصور حيّزي لاحتياجات المستعملين كما تستشف من مقابلات أو استطلاعات محليّة. يجب أن تنمو الحيّزات العامّة المستديمة من مشاهدة عمليّات التصميم والبناء واستعمالها وكأنها تحتوي على مركّب هام من عدم اليقين والوجود المؤقت وتتطلّب التطرق منذ بداية عمليّة التصميم مع الإمكانيات الراهنة والمستقلبية في ترتيبات الحيّز (كوتوك وكوخن، 2015: 4).

إنهما يدعوان في التوصيات التلخيصية إلى إعادة النظر في تخطيط، تطوير، تصميم وصيانة الحيّز العامّ المدني وتطبيق نهج الحيّز العامّ المستديم بقولهما:

لا يمكن تنفيذ تصميم الحيّز العامّ المستديم فقط عن طريق مخطّطين/مهندسين معماريين يعملون كـ sole authors بل من قِبَل طاقم يكون فيه المخطّط استراتيجيًا ومنسقًا ينظّم مختلف الإمكانيات الكامنة في الحيّز. وفي مثل هذه النظرة فإنّ عمليّة تكوّن الحيّزات العامّة اليوم هي اول مرحلة فقط في تصميم وتطبيق الحيّز العامّ المستديم. لا يترك المصمّم الحيّز بعد نهاية مرحلة التخطيط أو مرحلة البناء، والمشروع ليس مجرّد تنفيذ خطّة محدّدة سلفًا. إن هذه العمليّة في الواقع هي عمليّة ديناميكية يواصل فيها الحيّز تغيير ملامحه وتحديثها وفي إنتاج تفاعل بين المصمّم، المستعملين والحيّز ذاته حيث يعيد الحيّز معلومات إلى مصمّم (بوسائل تكنولوجية مثلا) يتيح إعادة ملاءمة الحيّز ذاته. يستدعي إنتاج هذا النوع من الحيّز أحداثًا كثيرة تصنع معرفة حيّزية تعيد تصميم الحيّز. يضع الحيّز العامّ المستديم تحدّيات أمام توجهات مهيمنة حول تحديد مواصفات وتصميم حيّزات عامّة وامام الحدود الإدارية التي تملي اليوم تخطيط وإدارة الحيّزات العامّة. ولذا فهو يتطلّب إعادة تفكير بوظيفة ورؤيا الدولة/المستوى المدني المحليّ وقدرته في نقاط حيّزية معيّنة للتنازل عن منطق السوق والربح والتنظيم – ركائز النظام النيو ليبرالي لإنتاج بيئة متيحة لعمليّات أخرى (ن.م.، ن.م.: صفحة 9).

التحوّلات والاتجاهات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تتطوّر في المدينة العصرية في ظروف الاقتصاد النيوليبرالي التنافسي والتدفق الحرّ للمعرفة والمعلومات والتعرف على أنماط سلوكية وأساليب حياتية جديدة بين مناطق مختلفة والمسؤوليّة المتزايدة للسلطات المحليّة في تطوير "مواطَنَة مدينيّة" مقابل تطوّر التنافس بين المدن على تصميم ملامحها وتمريكها. الهدف من ذلك هو منحها صبغة مغايرة بدلًا من الاذعان لمفهوم "المزيد مما كان/ موجود" "More of the Same". هناك بعض الأسئلة والتساؤلات التي تطرح في موضوع التخطيط والتطوير والاداء والحفاظ على مشهد الحيّزات العامّة او/و الحيّزات الخاضعة لاستعمال الجمهور خاصّة على خلفيّة الاشكالية في تراتبيّة الحيّزات العامّة من حيث الحجم والموقع والفئات المستهدفة والاشكال التصميمية المؤثرة على مشهد هذه الأراضي سواء في وعي الجمهور وسواء في النسيج الفيزيائي المدينيّ. تقودنا هذه الاشكالية إلى طرح السؤال التالي: ماذا يحدث في البلدة العربيّة في إسرائيل؟ علمًا أنّها تشهد تحوّلات بعيدة المدى نتيجة عمليّة تمدين تتأرجح بين القرويّة والمدنية في سياقها (Khamaisi، 2012). يؤثّر هذا التطوّر على تطوير التخطيط، الاداء ومشهد البلدة. لم تخلّف عمليّة متراكمة من قرارات أفراد يقرر

كلّ منهم تصميم مشهد حيّزه الخاصّ إلّا بعض الاهتمام بالنسيج المدني العام الذي لم يتمّ تصميمه أو بلورته بموجب تخطيط عقلاني مسبَق يقوم به مهني في التصميم أو مخطّط أو مهندس معماري مختص في مجال المناظر/ المشاهد المدينيّة. إن هذه المقولات متأثرة بعدّة متغيّرات متعلّقة بالبيئة الفيزيائية والقيم والرموز والمفاهيم الجمالية المحدّدة من قِبَل الفرد والمجتمع، القدرات الاقتصادية للفرد، استعداده للتقليد والنسخ عبر ملاءمة، أو بدون ملاءمة البناء للسياقات المحليّة. ينتج الفرد مشهد المبنى وبيئة حيّزه الخاصّ تحتيًّا ويتكيف مع الأطر والتوجيهات فوقيًّا – أي من مؤسّسات التخطيط التي تقوم باعطاء الرخص وبمراقبة البناء حسب التخطيط الذي تكمن وظيفته في وضع حدود المسموح والممنوع من حيث حقوق البناء لكنه غير متداخل بصورة كافية في مسائل تصميم ومشهد البناء. وما زالت السلطة المحليّة لا تبادر إلى التخطيط الملزم للتصميم المشهدي للنسيج البلدي الذي يتطوّر عضويًّا تراكميّا وهو محصلة قرارات موحدة لافراد.

مخطّط هيكليّ لا يحدّد مشهد البلدة

تتمحور المخطّطات الهيكليّة وغالبيّة المخطّطات المفصّلة للبلدات العربيّة المعتمَدة اليوم في تحديد غايات الأرض التي تعتمد على مفهوم استعمالات أرض تشمل شبكة طرق، علمًا أن هدف غالبيّة المخطّطات تغيير استعمالات الأرض من الزراعة إلى السكن والصناعة ولإقامة مبانٍ عامّة وشبكة طرق. تتضمّن المخطّطات توجيهات بناء حسب قائمة غايات تحدّد استعمالات الأرض المسموحة طبقًا للنظام القانوني إلّا أن مخطّطات قليلة تضع توجيهات وملاحق بناء تشمل تصميمًا مدنيًا وتهيئة/ إنتاج المكان Place Making، (Thomas، 2016) حيث تحدّد هذه أنماط البناء والالوان ومواد البناء والتناسب بين البنايات بتفكير يقوم بصقله مهنيون وصنّاع سياسات التصميم التي تبدأ بالمنظر البلدي. إن هذا النقص التخطيطيّ ناجم عن عدّة أسباب:

أ. افترض المفهوم الذي اعتمد عليه التخطيط الحيّزي الهيكليّ للبلدة العربيّة ترتيب البناء القائم واعطاء حقوق بناء وحرية للمبادرات الخاصّة العائلية لوضع تخطيط وتطوير على توجيهات تخطيط هيكليّ تحدد استخدامات الأراضي الرئيسة. لم توضع حتّى الآن توجيهات تصميمية الزامية كشرط لاستصدار رخصة بناء. كما أنّ البناء الفعلي لم ينفّذ

على أساس ملاحق بناء الزامية كجزء من مخطّطات هيكليّة معتمَدة. عدم وجود ملاحق بناء الزامية كجزء من المخطّط الهيكليّ خلق مرونة تخطيطيّة جوهرية واجرائية. وهكذا فإنّ مقدم طلبات البناء والمبادرين الخاصّين من جهة ومؤسّسات التخطيط والسّلطات المحليّة من جهة أخرى يرحبون بصمت بدرجات الحرية التي حظوا بها وتمكنهم من تصميم مشهد بنايتهم في إطار توجيهات المخطّطات الهيكليّة. المفهوم التخطيطيّ للبلدة القرويّة لا يطالب بالتدخّل البلدي العام أو الحاراتي في تصميم مشهد البلدة المرهون بقرارات فردية تجميعية. إن متبني النتاج المتنوّع في تطوّر النسيج كأفضلية يبرزون الفردانية الجديرة بالتقليد. إن الهدف من المفهوم التخطيطيّ هو إنشاء ترتيب ونظام وتقييد انتشار البناء على أراض شاسعة وتوجيه التطوير في البلدة ووضع أساس لاستصدار رخص بناء وتحديد استعمالات الأرض في حيّز البلدة. وقد تغير هذا المفهوم مع مرور الزمن فلمسنا مؤخرًا بدء سيرورة من تهيئة البلدات العربيّة للتطوير المدينيّ. في المخطّطات المفصّلة الجديدة يبدأ التخطيط في المطالبة بإعداد ملاحق بناء كجزء من مخطّطات مفصّلة للمجمّعات الجديدة، خاصّة في الأحياء الجديدة على الأراضي الموجودة ضمن ملكيّة الدولة.

ب. تمّ التركيز عند تخطيط البلدة على تخطيط مدينيّ وإعداد مخطّطات تنظيمية تخلو من عناصر التصميم المدينيّ وتصميم المنظر الطبيعي والمشهد البلدي من حيث مراحل تطوّر تخطيط البلدة العربيّة الذي بدأ بالأساس بعد سنّ قانون التنظيم والبناء في عام 1965 بتعديلاته اللاحقة حيث انصب التركيز على تحديد غايات استخدام الأرض وليس على التصميم. اعتبر التخطيط المؤسّساتي حتّى تسعينات القرن الماضي من قِبَل الجمهور العربي وسيلة لفرض الهيمنة والرقابة الحكومية. كذلك حال مؤسّسات التخطيط التي كانت مسؤولة عن تنفيذ التخطيط كوسيلة عقلانية لتقييد التطوير في البلدات العربيّة ولتحديد غايات الأرض فيها ومراقبة تطبيقها. إن هذا المفهوم التنظيمي واخراجه إلى حيّز التنفيذ أدى إلى إعداد مخطّطات وإقرارها كما يجب إلا أنّه لم يولِ المشهد البلدي اهتمامًا خاصًّا. فقط مؤخرًا لمسنا تزايد الوعي إزاء أهمية التصميم المدني الذي يشمل تحديد توجيهات ونماذج لتطوّر البلدة مستقبلا. تطوّر تكنولوجيات جديدة تمكننا من إعداد مخطّطات تشمل محاكاة لكافة أنحاء البلدة، الحي والمباني ساهم بدرجة كبيرة في احتواء

التصميم المدينيّ كمركب هامّ في التخطيط الحضري. يساهم الربط المنطقي بين تخطيط مدينيّ تقليدي وتخطيط عصري وتكنولوجي يدمج تصميمًا مدنيًا محوسبًا وحلولًا تخطيطيّة في تغيير مفاهيم التخطيط من وسيلة مقيدة إلى وسيلة مطوّرَة ومتيحة.

ج. تتميّز البلدة العربيّة المتمدّنة بسيرورة تطوّر عضوي نظرًا لأنّها تتطوّر بدون تخطيط مدروس يشمل توجيهات تصميمية ملزمة. فقد بدأت البلدة في التطوّر قبل إقرار المخطّط الهيكليّ واستمرت في التطوّر بعد إقراره، وبعد تقديم نسخ جديدة ومعدلة وتوسعات متراكمة شملت أراضي إضافية ضُمَّتْ لتطوير الأرض المخصّصه للبناء والتطوير للبلدة. لم تشكّل المخطّطات الهيكليّة التي اعتُمِدَت للبلدة العربيّة آليّة ذات تأثير كبير على إنتاج النسيج المبني وعلى تصميم المنظر والمشهد المبني للبلدة. وكذلك فإنّ قلّة المشاريع العامّة التي تُقَام في البلدة ومنها تطوير أحياء سكنيّة جديدة ببناء شعبي أو بمقاولات لم تدرج نموذجًا أو مركّبات تطوير جديدة في حيّز البلدة تؤثّر على تصميم منظرها. بدون تخطيط وتدخل تصميميين ومنظريّين مدروسين وموجّهين سلفًا فإنّ التأثير على تصميم مشهد ومنظر البلدة العربيّة هو محدود. تُقَام داخل مشهد البلدة مبانٍ دينيّة مثل مساجد ذات مآذن تبلور صورة ومشهدًا خاصًّا بالبلدة العربيّة داخل المنظر العام للدولة حيث تختلف البلدة العربيّة عن جارتها اليهودية. كما أنّ المباني العامّة مثل المدارس وفي بعض الحالات تخطيط بعض الأحياء مثل مشروع "ابن بيتك" على أراضي الدولة التي تعتمد على تقسيم الأرض إلى قسائم بناء أثّرت على إدخال تغيير جزئي في التطوير العضوي لمشهد البلدة العربية.

د. سلّم الأولويّات الذي وضعته السّلطات العامّة ومن ضمنها المحليّة في تغيير استعمال الأراضي للتطوير. الهدف من التخطيط في الدرجة الأولى هو تغيير استعمالها، تخصيص الأرض الخاصّة أو بملكيّة الدولة لإقامة أحياء ضمن مشروع "ابن بيتك"، أو تخصيص بعض الأراضي لإقامة مبانٍ عامّة، وخاصّة مدارس. وضع السكّان والسّلطات العامّة على حدّ سواء سلّم أولويّات لا يراعي تصميم مشهد البلدة الذي يُعْتَبَرُ محصلة للتطوير وليس غاية للتخطيط الهيكليّ. تُعْتَبَرُ قضية التصميم الفيزيائي والمنظريّ تدخلًا

مبالغًا فيه من قِبَل السّلطات العامّة في قرارات الأفراد بشأن تصميم بيوتهم وعليه فهي موجودة في أدنى سلّم الأولويّات رغم أهميتها للنسيج المبني.

هـ. خشية من اعتراض أصحاب الأرض والسكّان في حالات الإسراف في التدخّل من قِبَل مؤسّسات الجمهور خلال تخطيط وتطوير البلدة وعليه فإنّ المخطّطات الهيكليّة المعتمَدة الموجّهة للتطوير التي تشكّل شرطًا لاستصدار رخص بناء وشبكة طرق ضمنت القليل من التدخّل في الملكيّة الخاصّة. السكّان العرب القرويّون الذين تعودوا على البناء والتطوير على أساس قراراتها بدون تدخل خارجي وبدون إلزام في تغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ عارضوا التخطيط والتقييدات المفروضة عليهم ممّا ألزم الجمهور بالقيام بمهامّ لا يمكنه الإيفاء بها في مرحلة تطوّره.

و. ساهمت قدرة تطبيقية وصيانة محدودة للسكّان من جهة وقيود السلطة المحليّة من جهة أخرى في تقليص التدخّل في تصميم المشهد والمنظر البلدي. منح التقاعس في فرض القانون من طرف السلطة المحليّة وضعف المكانة الاقتصادية لغالبيّة الأُسَر في البلدة العربيّة الفرصة لتصميم مشهد بيوتهم وبالتالي التأثير بصورة غير مباشرة على تصميم حيّز البلدة العامّ. واصل المخطّطون الذين كانوا يدركون نقاط ضعف كلا الجانبين في تأجيل التركيز على التصميم المدني والبناء المنظّم لمشهد البلدة العربية.

من الجدير بالذكر انه طرأ خلال العقد الأخير تغيير في تخطيط البلدة العربيّة الشمولي والمفصّل حيث يشمل التخطيط اليوم مركّب التصميم المدني والتوجيه لتطوير مشهد البلدة ابتداء من مستوى البيت والشارع والحيّ وحتى كامل أنحاء البلدة. التخطيط الذي دعا إلى تذويت أنّ مصلحة الجمهور فوق المصلحة الخاصّة بما فيها مركّبات لتدخل مؤسّساتي عام شرعي من ناحية معنوية وقيمية حتّى في الملكية الفردية ويضمن الحفاظ على الحيّز العامّ. بواسطته توضع حدود واتجاهات تطوير وفرص أو قيود حسب آليّة غايات الأرض التي تلبّي احتياجات السكّان المقيمين في البلدة. أضف إلى ذلك أنه بواسطة التخطيط تمنح حقوق تخطيطيّة على حقوق الملكيّة ممّا يرفع جودة الأملاك الخاصّة ويساهم في تبرير تخصيص الأراضي الخاصّة للأهداف العامّة. بواسطة التخطيط ترسم ملامح القسيمة/ المجمّع/ البلدة/ المنطقة ولذا، يساهم المخطّط الهيكليّ

في الحفاظ على مواصفات قروية بالمقارنة مع تطوير مواصفات مدنية بموجب مسار التخطيط الذي يشمل تخصيص أرض في حيّز بلدي محدّد ويمنح الفرصة لتصميم المشهد والمنظر البلدي بموجب مضامين تخطيطيّة. يبتكر التخطيط إذن لغة وخطابًا حضريًا متزايدًا وحيزًا عامًا يلبي الاحتياجات العصرية للشريحة السكّانية التي تشمل فئات فرعية مختلفة معتمدة على تفكير عقلاني. التخطيط، الذي يعتبر أيضًا مؤسّساتيًا يعتمد على توزيع موارد في مقدمتها مورد الأرض. لذا، يتطوّر إلى جانب تبني التخطيط بمواصفات مدنية أيضًا اعتراف بصلاحيّة المنظومة العامّة لرسم ملامح تخطيط وتصميم البلدات. الإدراك والوعي إزاء التخطيط السليم يضمن التوازن بين الحفاظ على حقوق الأفراد من جهة والاحتياجات العامّة من جهة أخرى وزيادة شفافية ومنالية المعلومات لكافّة السكّان ممّا يساعد على تبني هذه المبادئ. بناء على تذويت مبادئ التخطيط، يجب إعداد مخطّطات هيكليّة جديدة ومختلفة للبلدات العربيّة تغدو رافعة لتغيير استعمالات الأرض لصالح تطوير الحيّز العامّ أيضًا.

ازدياد الوعي للتخطيط كرافعة تطوير

عندما ترسخ لدى غالبيّة السكّان العرب وقادتهم في الماضي الإدراك بأنّ التخطيط الهيكليّ على مختلف مستوياته هُوَ أداة هيمنة مؤسّساتية ومقيدة تمّ الانتباه ولو بصورة ضئيلة إلى أهمية تطوير الحيّز العامّ في البلدات العربية. لكن الوعي العام لضرورة توفير الحيّز العامّ في البلدات العربيّة كما أسلفنا ازداد منذ مطلع الألفية الثالثة بسبب الانتقال من مواصفات قروية إلى مواصفات مدنية. وبالإضافة إلى ذلك فقد ازداد أيضًا الوعي للصلة ما بين التخطيط الحيّزي التطويري المسبَق لتغيير استعمال الأرض للصالح العامّ وتخصيص حيّزات عامّة وأراض عامّة مفتوحة. وكانت هناك عدّة عوامل قد أثّرت ولا تزال على التغيير الإدراكي الحاصل وعلى المطالبة المتزايدة لإعداد مخطّطات توجيهية يمكن حسبها تطوير وتخطيط وتصميم البلدة العربية. ونشأت هذه العوامل في سياقات توجّه عمليّة التطوّر ويمكن إجمالها في عدّة نقاط نورد بعضها فيما يلي:

 تأصّل في المؤسّسة التخطيطيّة التركيزية المفهوم القائل إن الناس يتصرّفون بصورة عقلانية وحسب مؤشّرات متوسّطة، "إنسان متوسّط/ معدل ". وهذا ما يعمل على توجيه تحديد قرارات التخطيط عند إعداد مخطّطات هيكليّة للبلدة العربية. بدأت على هذا النحو عمليّة بعثرة التخطيط بصورة تراعي تنوع الفئات السكّانية وتتخذ قرارات تخطيطيّة منحازة للمكان والزمان والظروف الفيزيائية والثقافية للمخطّطين والسكّان على حدّ سواء. أَحْدَثَتْ دمقرطة عمليّة التخطيط الذي يدمج بين تخطيط فوقي وتخطيط آخر تحتي، ونمت منالية السكّان لمؤسّسات التخطيط تغييرًا في مُناخ البلدات العربيّة وبموجبه فإنّ التخطيط هو حاجة اجتماعية.

 انتشر لدى الجمهور العربي مفهوم "المؤقتية" حتّى بخصوص مكانته كأقليّة داخل الدولة الناشئة وفي موقف الدولة تجاهه وفي تعاملها معه. واستغرق ترسيخ الشراكة في العلاقات المتبادلة بين الدولة ومواطنيها العرب وقتًا طويلًا لتغيير لغتهم وسلوكهم حيث يتطلّب الانتقال من مفهوم "المؤقتية" إلى مفهوم "الدائمية" عمليّة استعداد للمستقبل وشراكة كاملة في تصميم الأجندة المدنية. يتطلّب الوعي لضرورة الاستعداد للمستقبل ولمواجهة ازدياد احتياجات السكّان إجراء تغيير ثقافي في تشجيع التخطيط الهيكليّ كوسيلة رئيسية لهذا الاستعداد وتحمل المواطنين والمخطّطين **مسؤوليّة إنتاج الحيّز** بموجب احتياجات تحتيّة ومراعاة توجيهات ومطالب فوقيّة. تسبّبت القيود التي وضعتها المؤسّسة التخطيطيّة المديرة لحيّز الدولة برمتها ويشتق منه حيّز فرص تطوير البلدات تحتيًّا ومواجهة التناقضات وإيجاد حلول أو ترتيبات لازمة في تكون مُناخ آخر للعمل التخطيطيّ – مواجهة مشكلة تغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ والأراضي العامّة المفتوحة وشبكة الطرق ممّا يلبي تزايد الطلب على هذه الاستعمالات في البلدة فأضحت قضية مظهر البلدة ومشهدها موضوعًا مطروحًا على أجندة السكّان وقادتهم.

 ما زال خطاب القيادات العربيّة الشعبوي التقليدي ينظر إلى التخطيط كأداة بيد المؤسّسة لفرض هيمنتها على السكّان وللحدّ من عمليّة التطوير، علمًا أنّ هذا الخطاب بدأ يتغير وخاصّة بين السنوات الخمس الأخيرة على خلفيّة إقرار مخطّطات رئيسية وهيكليّة محليّة تفسح المجال لتحقيق التطوير في الكثير من البلدات العربية. يحدث

تغيير خطاب قادة الجماهير العربيّة في البلاد بالتوازي مع تغيير عقلية مؤسّسات التخطيط بأنّ الناس يتشبثون بـ "قوالب "، إلّا انه بدأ يتطوّر في نفس الوقت الإدراك لأهمية وجود نهج يراعي التنوّع الثقافي للفئات الجماهيرية التي يُعَدُّ التخطيط من اجلها. يتسبّب هذا التطوّر في ولادة لغة تخطيطيّة ملائمة من ناحية ثقافية للسياق السكّاني الذي يتميّز بمكانة اقتصادية غير راسخة، بعمليّة تمدّن مشوّه وانتقائي، بظروف من المواطنة المشروطة وفي واقع من العيش على الهامش وفي الأطراف. والمقصود إعداد مخطّطات بإشراك السكّان ومراعاة مميّزاتهم وخصائصهم الثقافية والعمل على تفكيك القيود والعوائق وإرساء حوار مهني حقيقي بين المجتمع المحليّ والمؤسّسة التخطيطيّة المحليّة والقطرية لأنّ هذه العوامل تشكّل في الواقع الأسس السليمة لصنع الثقة.

 أحدثت عمليّة التمدين والتمدّن تغييرًا في الأنماط السكنيّة وتحوّلات في العلاقات الانتمائيّة داخل المجتمع العربي، فقد انشطر المجتمع وتأرجح بين نماذج أبوية تقليدية انتمائيّة "تحتية" ونماذج ليبرالية عقلانية وإنجازات فردية "فوقية" مع استعداد محدود في المجالين الإدراكي والعملي. وفرض هذا التأرجح حالة من التحدي أمام قدرتنا على مواجهة أزمة اجتماعية تتمثّل في ارتفاع منسوب العنف في البلدة عِلْمًا أنّ ثمّة حالات تُعْزَى إلى قرارات التخطيط وتخصيص الأراضي وحالات أخرى إلى توزيع حقوق التخطيط وتغيير استعمالات الأراضي للصالح العامّ. الوعي لأهمية النماذج الليبرالية وللحفاظ على حريّة الفرد بالمقارنة مع نماذج أبوية تُعْنَى بحماية الفرد إلّا أنّها تقيّده وتخضعه لرقابة اجتماعية تزيد من التوتر القائم في البلدات العربيّة بين التقاليد والأنماط السلوكية الفاعلة في النموذج الليبرالي. يُطْرَح بعض هذا التوتّر في سياق تطوير مُناخ عامّ يتطلّب وجود حيّز عامّ للنمو والازدهار وهو ما ينقصنا في مخطّطات اليوم. هكذا وُلِدَتِ حاجة لتطوير حيّز عامّ على أراض بملكيّة خاصّة وضمان توازن صحيح بين تغيير استعمال الأرض من حقوق ملكيّة وإعطاء حقوق تخطيطيّة ورفع جودة الأرض الخاصّة. السكّان الذين يتصرّفون حسب نماذج ليبرالية لحفظ حقوق ملكيتهم الفردية يتشبّثون في نفس الوقت بنماذج أبوية من ناحية جماهيرية. وهكذا يتجنّب رؤساء سلطات محليّة المسّ بأملاك خاصّة عن طريق القيام بمصادرة ولو حتّى جزء بسيط من أراض خاصّة للصالح العامّ حيث تتمترس الحمولة كفئة أبوية لحماية حقوق ملكيّة أرض فردية

تابعة لها. وعليه يتمّ وضع عراقيل أمام تخصيص أراض للصالح العامّ في البلدة. التأرجح بين النموذج الأبوي الحمائلي والنموذج الليبرالي الذي يكفل للفرد حريّة التصرف بأرضه ويستعين بالحمولة لحمايته يعيق تخصيص أو تغيير استعمالات بعض الأراضي الخاصّة للصالح العامّ. يتسبّب استعمال القوالب الاجتماعية الأبوية والحمائلية في البلدة العربيّة في اندلاع توتر سياسي داخلي. لا يتمّ تغيير استعمال مِساحات كبيرة من الأراضي ومصادرتها للصالح العامّ على حساب أراضي مؤيدي أو أبناء حمولة رئيس السلطة المحليّة. يؤثّر تبدّل القيادة المحليّة أيضًا على تبدّل تغيير استعمال ومصادرة الأرض للصالح العامّ فيزيد من صعوبات تخطيط البلدة وتخصيص وتغيير استعمال الأرض للصالح العامّ.

 الوعي للازدواجية في أنماط سلوك أبوية من حيث تبني عادات جماهيرية–اجتماعية وفي أنماط ليبرالية من ناحية الملكية وصنع القرار حول تغيير استعمال الأرض للصالح العامّ وتقسيمها وتسجيلها حسب القانون يتطلّب ملاءمة اللغة والأدوات التخطيطيّة. لا بدّ من ذلك لإزالة العوائق وبناء الثقة في المنظومة الشائكة لإدارة عمليّة التخطيط ونظام الأراضي المتغيّر لأسباب متنوّعة مثل الميراث. وحول تغيير استعمال الأرض لاحتياجات الحيّز العامّ الفيزيائي تطرح على الأجندة الطرق التي يمكن استعمالها لتيسيره من خلال تخطيط هيكليّ متيح.

 اعتقد السكّان العرب حتّى الآونة الأخيرة أنّ أوضاعهم الاستثنائية تتطلّب حلولًا وترتيبات تخطيطيّة خاصّة غير أنّ هذا المفهوم بدأ يتغيّر في الإشكاليات الحاصلة حول تخطيط وإدارة البلدة العربيّة ولا سيّما في ضوء الاطلاع على مشاكل وتحدّيات تواجهها مجتمعات أخرى في العالم بشكل عامّ ومشاكل تواجهها بلدات يهودية مجاورة بشكل خاصّ. وهكذا بدأ يتغلغل لدى الجمهور العربي الاعتقاد والإدراك بأن تعامله مع تخطيط وإدارة بلداته على مختلف الأصعدة مشابه تمامًا لمشاكل التخطيط والتطوير وإدارة الحيّز العامّ وتصميم البلدات لدى مجتمعات أخرى في العالم ومن ضمنها بلدات يهودية مشابهة للبلدات العربيّة من حيث الحجم والاحتياجات والتطوير على الأرض الخاصّة. يتطلّب هذا الإدراك استعمال مصطلحات مناسبة لمركّبات تميّز البلدة العربيّة بالمقارنة

مع مركّبات عالمية في تطوّر أشكال البلدات. يجب أن نطور إلى جانبها أيضًا استعدادًا وجاهزية لتدخّل خارجي لوضع سياسة أو التوصل إلى تسوية وحلّ وسط بين غايات متناقضة من خلال التخطيط الهيكليّ. تساعد هذه الخطوات في كيفيّة التعاطي مع تحدّيات التخطيط والتطوير البلدي وفي نفس الوقت تسوية النزاعات والتناقضات بين "الخصوصية" و"النظرة العالمية" في تخطيط وتطوير البلدات العربية.

في سياق القضايا المطروحة على بساط البحث بدأ يتكوّن الوعي لضرورة تغيير التوجّه التخطيطيّ للبلدة العربيّة ولزيادة الحيّز العامّ والأراضي المعدّة لتلبية احتياجات شريحة سكانية في مرحلة انتقالية. وتكوّن هذا الوعي على خلفيّة التحوّلات التي نستعرضها فيما يلي.

تحوّلات في البلدة العربيّة تتطلّب ابتكار نهج تخطيطيّ لتطوير الحيّز العامّ

التكاثر السكّاني والأرض المبنية. ازداد عدد المواطنين العرب في إسرائيل من 156 ألفًا في عام 1949، إلى حوالي 1.5 مليون نسمة في عام 2015 (دائرة الإحصاء المركزية، 2016). على مستوى بلدة مثل كفر مندا مثلًا، ازداد عدد السكّان من 2300 نسمة في عام 1961 إلى حوالي 19000 نسمة في عام 2016 (خمايسي، 2016). ازداد عدد المواطنين العرب في إسرائيل بالمتوسّط بعشرة أضعاف خلال العقود الستة التي مرت منذ إقامة دولة إسرائيل، وازدادت الأرض المبنية بـ 15–12 ضعفًا بالمقارنة مع حجم الأرض المبنية في نواة البلدة. وأدّى ازدياد عدد السكّان وفي الأراضي المبنية إلى ظهور بلدات مدينية حيث يسكن 94% من السكّان العرب اليوم في بلدات مدنية بموجب تعريف دائرة الإحصاء المركزية. من بين 84 سلطة محليّة عربيّة مستقلة، ثمّة إحدى عشرة بلدية ويبلغ عدد سكّان كلّ منها أكثر من 25 ألف نسمة. تتمخّض هذه التغييرات عن ازدياد في طلب المسكن، وبناء على التوقّعات في هذا المضمار ستكون بين عامي 2040–2016 حاجة لتوفير حوالي 300 ألف مسكن للسكّان العرب في إسرائيل (خمايسي، 2015). يرتفع مستوى الحياة في نفس الوقت ويحدث تغيير بنيوي في أنماط الحياة. تظهر عند الانتقال إلى مواصفات مدنية احتياجات جديدة تتطلّب منالّيّة في الحيّز العامّ والأراضي العامّة المفتوحة.

تمثّل الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري في تقليص العمل في الزراعة والذي يقدر اليوم بحوالي 4% من القوى العاملة العربيّة وتحويل الزراعة إلى عمل ودخل مكمل لتلك الأُسَر التي ما زالت تعتاش من مزاولة هذا العمل (بالزراعه). تزاول غالبيّة الأُسَر العربيّة اليوم اعمالًا غير زراعية وتتبع غالبيّتها أنماطًا سلوكية مدنية على الصعيد الفردي رغم أن الأنماط الأبوية والحمائلية لم تختفِ من العالم حتّى يومنا هذا. كما يتمثّل الانتقال إلى الأنماط المدنية في تزايد الطلب على الحيّز العامّ وعلى الأراضي المفتوحة التي تشكّل مؤشّرًا للتفريق بين نمط بلدي قرويّ وحضري.

يقترن ازدياد عدد السكّان والانتقال إلى مجتمع عصري حضري بالانتقال من السكن في بيت أرضي إلى السكن في شقّة (خمايسي، 2008). ازدياد عدد المساكن والازدياد الملموس في الحلول السكنيّة وتغيير أنماط طلب المسكن وتقليص الأراضي التابعة للملكيّة الخاصّة المتاحة للبناء وتغيير التقنيات المستخدمة في عمليّة البناء والهندسة المعمارية للمباني وازدياد عدد من لا يمتلكون الأرض، فسحت كلّ هذه العوامل المجال أمام الانفتاح لحلول سكنيّة في عمارات سكنية متعارف عليها في العالم وفي المدينة اليهودية المجاورة، وقد زاد هذا الانتقال المصحوب بتقليص الحيّز الخاصّ بما في ذلك حدائق خاصّة حول بيت أرضي من الطلب على الحدائق العامّة المفتوحة وعلى الأراضي المخصّصة لألعاب الاطفال في الحيّ والبلدة.

يتمثّل الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع مدني أيضًا في الانتقال من أسلوب ملكية الأراضي التقليدي المعتمد على تقسيم الأرض المملوكة إلى أسلوب لتقسيم الأرض إلى قسائم بناء لإقامة شقق حسب نموذج مشروع "ابن بيتك"، تطبيق البناء الذاتي وحتى إقامة عمارات سكنيّة. تتسبّب عمليّات الميراث في المجتمع العربي في تقسيم القسيمة الواحدة إلى عدة قسائم فرعية لتتوفر منالتها بموجب مخطّط هيكليّ مفصّل ومعتمَد. تعتمد عمليّة التقسيم إلى قسائم على طريقة تقسيم الأراضي الزراعية إلى قسائم بناء ممّا يساهم فعلًا في رفع جودة تحسين الأرض وفي تلقّي حقوق بناء بموجب مخطّط مفصّل من جهة وفي تغيير استعمال جزء من الأرض (حتى 40% بدون دفع تعويضات حسب القانون) إلى أراض معدّة لخدمة سكّان القسيمة وعموم الجمهور، من جهة أخرى. يطرح

تقسيم قطع أرض زراعية إلى قسائم بناء الحاجة لتطوير حيّز عامّ، يتخلق فرصة لتحقيق جهاز التوحيد والإفراز لتغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ من الأملاك الخاصّة ويتعزز بهذه الطريقة تقسيم الأرض إلى قسائم في تخطيط البلدة العربيّة لتلبية الاحتياجات العامّة مثل الطرق والأراضي العامّة المفتوحة على حساب الأملاك الخاصّة التي تحظى برفع جودتها من جهة، ويتمّ تحويل قسم من الأرض الخاصّة للصالح العامّ من جهة أخرى.

في المجتمع الزراعي التقليدي والانتمائيّ هناك أهمية لمنالية الأرض المقسمة إلى قسائم مفلوحة سواء للمعيشة اليومية وللمبنى الطبقي الاجتماعي وقيمة قِيَمية اجتماعية ورمزية. يحظى أصحاب الأرض بمركز اجتماعي أعلى ممن لا يمتلكون الأرض. مع عمليّة التمدين تراجعت القيمة الرمزية القِيَمية للأرض واكتسبت قيمة عقارية تكاد تكون بشروط السوق الحرّ وما زالت غالبيّة السكّان العرب متمسكة بالقيمة الاجتماعية والرمزية والوطنية للأرض وذلك في ظلّ الصراع على الأرض بين الحركة الصهيونية ومؤسّسات دولة إسرائيل من جهة والمواطنين العرب من جهة أخرى. وتسبب هذا الصراع القيمي في زعزعة ثقة السكّان العرب بمؤسّسات الدولة حيث عززت نتائج الصراع الجيوسياسي والقومي/ الوطني على الأرض وعي السكّان العرب للحفاظ على الأرض المملوكة بملكيّة خاصة كقيمة معيارية واجتماعية وقومية، عدا كونها موردًا عقاريًّا. ولذا فلم يشهد سوق بيع الأراضي في البلدات العربيّة حتّى الآونة الأخيرة سوى ابرام عدد قليل من صفقات الأراضي وخاصّة أراضي البناء وعليه، يعبّر انتعاش سوق بيع الأراضي في البلدات العربيّة عن حدوث تغيير اجتماعي في نظرة المواطن العربي إلى الارض من نظرة قيمية إلى نظرة عقارية، وفي التفريق بين الوطن كقيمة معيارية واجتماعية وسياسية يجب الحفاظ عليها وبين كونها المنتج العقاري الأساسي الهامّ. يساهم هذا التفريق في انتعاش سوق الأراضي والشقق في البلدات العربيّة إلّا أنّه يتسبّب أيضًا في تكثيف البناء وزيادة الطلب على الحيّز العامّ.

لقد تطوّرت غالبيّة البلدات العربيّة تقريبًا حسب نموذج حيزي لبناء شعبي (بمواصفات الاستدامة) على الأرض الخاصّة. عدا القرى/البلدات العربيّة البدوية الجديدة في النقب

التي خطّطت بصورة منهجية مدروسة، فمنذ مطلع الألفية الثالثة نلمس تفاوتًا بين البلدات العربيّة ينعكس في عدد السكّان وشكل تطوّر الأرض المبنية والوظائفية وصورة البلدات والانفتاح لاستقبال الهجرة وتطوير أحياء جديدة على الأراضي العامّة لتطبيق مشاريع "ابن بيتك"، بالمقارنة مع "ابن شقتك" والمستوى الحضري ومنالية الحيّز العامّ. وهكذا تحصل عمليّة تتراوح بين الشبه والاختلاف وتخلق حالة تنافسية بين مختلف البلدات بخصوص منالية الخدمات وحجم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ومستوى وجودة البنى التحتيّة وطابع ومشهد البلدة.

التفاوت الحاصل في البلدات العربيّة هو جزء من التفاوت الذي يميّز بين البلدات اليهودية والبلدات العربيّة المجاورة فالبلدات العربيّة غير منعزلة تمامًا عن البلدات اليهودية المجاورة حيث نجد بين الجانبين علاقات واكمالات وظيفية بموجب تخصّصات وأولويّات نسبية وتنافسية لكلّ بلدة فيطالب السكّان العرب وقادتهم اليوم بالانخراط في المنظومة البلدية القطرية والإقليمية للاستفادة منها وإكمالها. الصلات والعلاقات بين البلدات العربيّة والبلدات اليهودية تضعها في حالة من تنافس وظيفيّ يتمثّل في تقسيم موارد التخطيط والتطوير ومن ضمنها مستوى تخصيص الأراضي للصالح العامّ الذي يؤثّر على مستوى تطوّر البلدة.

يمكن تلخيص التحوّلات والاتجاهات المتغيّرة في البلدات العربيّة بازدياد الحاجة لتوفير فرص عمل وأداءات مدنية تهدف إلى زيادة رفاهية الفرد والمجتمع المحليّ. التغييرات البنيوية في سوق العمل والتي ظهرت على أثرها طبقات متوسّطة خلقت أيضًا أوقات فراغ لدى فئات جماهيرية مختلفة وأثّرت على ظهور أنماط معيشية تطلّبت تطوير متنزّهات وأراض عامّة مفتوحة في المدنية/ البلدة. تعاظم المنحى الفرداني في الملكية والأداء والعائلة يعجل البحث عن أراضٍ عامّة للترفيه في أوقات الفراغ والخروج إلى الحيّز العامّ.

ساهم انكشاف العرب على العولمة بواسطة الانترنت ووسائل الإعلام والسياحة وزيارة مدن مختلفة في العالم في تعزيز الانفتاح على العولمة الفاعلة من خلال تقليد وتبنّي أنماط سلوكية وثقافة استهلاكية مدنية في محيط بلدة صغيرة نسبيًّا. ساهمت هذه

التغييرات البنيوية والوظيفية في تنمية الوعي لأهمية تخطيط حيّز عامّ ومشهد بلدي. ونجمت بعض الدوافع لتطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدة عن احتياجات داخلية للسكّان فيما وُلِدَ البعض الآخر من تقليد سيرورات حاصلة في المدن اليهودية، أو نتيجة لتطبيق توجيهات وأنظمة وضعتها وزارات حكومية كشرط لتمويل مشاريع مثل إقامة دوارات في شبكات الطرق وإقامة جزر مرورية في شوارع شريانية وشوارع رئيسية. في إطار التغييرات الحاصلة في البلدات العربيّة ازداد أيضًا الاستعداد للإدارة الذاتية بواسطة الآليات البلدية وتحمّل المسؤوليّة وتولّي صلاحيّة تخطيط وتطوير وإدارة الحيّز العامّ، علمًا أن هذه المظاهر لم تلغِ نزعة الانفراد في إطار حيّز خاصّ لدى الفرد أو العائلة النووية.

طعنت هذه التغييرات في شحّة الحيّز وفي الأراضي العامّة في البلدة العربيّة وفي المشهد الناشئ غير المتوافق مع توقّعات ورغبات المواطنين العرب. تُعنى هذه الدراسة بالفجوة بين المنشود والموجود من حيث مدى المنالية وخصائص الحيّز العامّ والأراضي العامّة المفتوحة ومشهد ومظهر البلدة العربية.

الفصل 3: بنية ومنهجية الدراسة

عملت هذه الدراسة على فحص منالّية وخصائص الحيّز العامّ في البلدات العربيّة ومشهدها من خلال استعمال منهجيّات نوعية ذات جودات متنوّعة ترمي نتائجها إلى سدّ الفراغ في المعلومات المتوفرة حول تطوّر البلدة العربيّة في إسرائيل من وجهة نظر خصائص الحيّز العامّ والتحوّلات التي طرأت عليه واتجاهات تطويره وتأثيرها على مشهد البلدة مع الإشارة إلى أنّ الدراسة تتناول بلدات عربيّة مستقلّة وليس سكّان المدن المختلطة/المشتركة وإلى أنّها لم تتطرّق أيضًا إلى الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والتي تعاني من مشاكل مشابهة.

هناك القليل من الدراسات التي سبقت الدراسة الحالية والتي يمكن اعتبارها طلائعية. فقد تناولت الدراسات السابقة قضية الحيّز العامّ والمشهد البلدي والتخطيط الحيّزي للبلدات العربيّة وطرح عرض الأراضي العامّة فيها من وجهات نظر مختلفة (جبالي، 1984؛ لويون وجبارين، 1998). يَكمُن التجديد الذي تطرحه هذه الدراسة في اشتمالها على دراسات سابقة وتحليل وتفسير وتحديد ملامح واقع الحيّز العامّ في البلدات العربيّة والذي يشهد حالة من التحوّل الفيزيائي والوظيفي والاجتماعي–السياسي من مواصفات قرويّة إلى مواصفات مدينية (خمايسي، 2012). وتمّ ذلك من خلال توجيه النقد البنّاء لعمليّات توفير الأراضي العامّة القائمة وتقدير الطلب على الأراضي العامّة بمختلف أنواعها مستقبلًا ورصد الاتجاهات الجديدة.

تعتمد نقطة الانطلاق والتوجّه الذي تعرضه هذه الدراسة على فحص ومسح ما يجري اليوم في البلدات العربيّة من وجهة نظر قطرية / عالمية وغير استثنائية. تفترض الدراسة أن السكّان العرب لا يختلفون في موقفهم من الحيّز العامّ واستهلاكه عن مجتمعات أخرى. وهذا لا يعني انه ليست لدى هذه الشريحة احتياجات وخصائص ثقافية مميّزة في السياق الجيوسياسي والبنيوي الذي يعاني منه المواطنون العرب، غير أن إدارة وتوفير الأراضي العامّة هي أمر سياسي وإداري وبنيوي واقتصادي ومتعلّق كذلك بالرواية التاريخية. هناك تجديد آخر وهو الفحص التفاضلي للبلدات العربيّة يشمل التفاوت وعدم التجانس حسب شكل البلدة وحجمها وعمليّة تطوّرها وتخطيطها، بخلاف

التوجّه المتجانس المنتشر في بحث السكّان العرب الفلسطينيين في إسرائيل. تتميّز هذه الدراسة بتوجّه تطبيقي يرسم مسارًا للعمل، سياسات تدخل وصندوق أدوات لصنّاع القرار ولمندوبي الجمهور ليتمكّنوا من حلّ مشكلة شحّة الأراضي العامّة وإدارة وتطوير الحيّز العامّ وتحسين مشهد البلدات على مستوى خارج وداخل البلدة وإزالة بعض العوائق المتراكمة في ضوء الأزمة الحادّة في إدارة وتطوير وصيانة وتوفير الأراضي العامّة وانعكاساتها على تصميم المشهد البلدي.

فرضيّة الدراسة

يبرز من بين العوامل المتعلّقة بمكانة وأوضاع المواطنين العرب في إسرائيل الانتقال من مجتمع قرويّ تقليدي مستهلك للحيّز العامّ غير منتِج له إلى مجتمع شبه حضري بدأت تظهر فيه طبقة متوسّطة من ناحية اقتصادية، وتفتقر هذه الطبقة في هذه المراحل الفجة إلى تقاليد راسخة ومتطوّرة لإنتاج الحيّز العامّ ولتغيير مشهد البلدات ومحيطها الفيزيائي. ما يكرّس انعدام الحيّز العامّ وقلّة الموارد المالية وموارد الأرض المعدّة لذلك حسب التخطيط التطويري هو سلّم الأولويّات المشوّه الذي تتّبعه السّلطات المحليّة وعدم وعي السكّان لأهمية تطوير الحيّز العامّ والإسراف في التركيز على الحيّز الخاصّ. ينظر الجمهور العربي إلى تطوير الحيّز العامّ على أنّه تابع للدولة التي تفتقر نظرته نحوها إلى مركّبات أساسية للمصالح المشتركة والثقة المتبادلة.

طرق/أساليب البحث

أتت وانطلقت هذه الدراسة لاستيضاح خصائص التحوّلات والاتجاهات الحاصلة في الحيّز العامّ وفي مشهد البلدات العربيّة من نقطة انطلاق طريقة متعددة المجالات (multi-disciplinary approach). تستلزم هذه الطريقة استعمال عدة مناهج بحث تكفل تأمّل وفحص وبحث الموضوع من وجهات نظر متنوّعة، واعتمدت في غالبيّتها على الطرق النوعية، وهي:

أ. مراجعة الأدبيّات التي تتناول ظهور فكرة الحيّز العامّ وصلتها بالمُناخ العامّ وبالأراضي العامّة المفتوحة بشكل عامّ وفي البلدات العربيّة بشكل خاصّ والاطّلاع على

الأدبيّات التي تتناول موضوع تخطيط وتطوير البلدات العربية. وتمّت مراجعة مخطّطات هيكليّة محليّة ومفصّلة تعتمدها مؤسّسات التخطيط. تمّت مراجعة المخطّطات على خلفيّة تصوير جوّيّ يهدف إلى القيام بفحص دقيق لمسألة تخطيط المِساحة حسب مخطّطات هيكليّة معتمَدة بالمقارنة مع الاستعمال الفعلي على أرض الواقع اليوم (غايات الأرض بالمقارنة مع استعمالاتها الفعلية). وبالفعل فقد تمّ الالتفات إلى وجود الكثير من الأراضي المخطّطة لتكون أراضيَ عامّة حسب المخطّطات الهيكليّة المحليّة والمفصّلة غير أنّه لم يتمّ تطوير هذه الأراضي حسب الاستعمال الذي خصّصتْ من أجله. وشمل هذا المسح معلومات من موقع الانترنت الحكومي "جوفامب" http://www.govmap.gov.il، وبإضافة طبقات لمخطّطات هيكليّة تعتمدها وزارة البناء والإسكان وسلطة أراضي إسرائيل. إضافة هذه الطبقات على خلفيّة مخطّط وقسائم وقطع أرض، تجميع مخطّطات على خلفيّة تصوير جوّيّ ممّا يتيح فهم حالة منالِيّة المِساحة العامّة المفتوحة في المخطّطات الهيكليّة، تقسيمها، حجمها وحتى استعمالها. وقُصَّتْ بعضُ هذه الرسوم ونُسِخَتْ من هذا الموقع لتوضيح وتدعيم الاعتقادات الواردة في هذه الدراسة.

ب. أُقيمت ورشة بمشاركة مندوبين عن رؤساء سلطات، مقاولين، مساحين، مهندسين، وشخصيات عامّة – من الجنسين. وعُرِضَتْ في الورشة نتائج الدراسة الأولى ومن ثم نوقشت مسائل شملت تلخيصًا أوليًّا للنتائج. وعبّرت الورشة عن روح الخطاب واللغة المهيمنين اللذين يتناولان الواقع الحالي للأراضي العامّة المفتوحة وتصميم مشهد البلدة وطُرِحَت فيها العوائق والمشاكل والتحدّيات التي نواجهها لتطوير الأراضي العامّة. تجمل الدراسة الأفكار التي طُرِحَت في الورشة ومقابلات شخصية شملت تحديد ملامح الحالة الراهنة ورصد التحوّلات واستيضاح العوائق وتوثيق ومسح الحلول التي يقترحها المشاركون. من البديهي أن ثمّة أهمية لنقاط معيّنة أو لأفكار أُعِيدَتْ إثارتُها وخاصّة في العلاقة بين البُعد السياسي–الرواية التاريخية للحيّز العامّ والبُعد الفيزيائي –التخطيطيّ والوظيفي.

ج. أجرينا 25 مقابلة مفتوحة شبه منهجية مع شخصيات معنية في السّلطات المحليّة ومندوبي وزارات حكومية ومهنيين عرب مع العلم أنّهم اختيروا بصورة عشوائية، وأحيانًا

كجزء من لقاءات عمل مع بعض الشخصيّات أُجْرِيَت معها مقابلات امتدّت إلى نقاش حول الحيّز العامّ واستيضاح قضية الأراضي العامّة المفتوحة ومشهد البلدة العربية. وحصلنا من خلال هذه المقابلات على تقارير حول مواقف ومفاهيم حيال حالة الحيّز العامّ في البلدات العربيّة ومشهدها. وكانت محصلة هذه المقابلات نتائج جوهرية للدراسة لفهم خصائص الحيّز العامّ ومفهوم المشهد البلدي في البلدات العربيّة في حالتها الراهنة.

د. اعتمدت نتائج الدراسة على استطلاع شامل للسلطات المحليّة العربيّة لمسح احتياجاتها وأُدْرِجَتْ ضمنه استمارة مغلقة لإجراء دراسة لصالح مركز الحُكم المحليّ في عام 2015. أجاب على أسئلة الاستمارة مندوبو حوالي 50% من السّلطات المحليّة. من بين 84 سلطة محليّة عربيّة أُرْسِلَت الاستمارةُ إليها تلقّيْنا ردودًا من 42 سلطة.

هـ. بالإضافة إلى نتائج الاستطلاع السابق الذي جرى في عام 2015، (بند د السابق) وُضعت استمارة خاصّة بهذه الدراسة (انظر ملحق، صفحة 175) لجمع معطيات حول مواقف ومفاهيم مندوبي السّلطات المحليّة بخصوص المِساحة العامّة ومشهد البلدة العربية. من 84 سلطة محليّة طُلِبَ منها تعبئة الاستمارة تلقّيْنا ردودًا من 27 سلطة محليّة تشكّل حوالي 32% من مجمَل السّلطات المحليّة العربية. كان هدف الاستمارة فحص خصائص الأراضي العامّة، الاحتياجات، المواقف، العوائق وعمليّة صنع القرار حول حلول ممكنة لتطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدة العربية. وقد حُلِّلَت المعلومات والمعطيات باستعمال برمجية اكسل وبرمجية SPSS اللتين توصّلتا إلى الوتائر والمعدلات وساعدتا الباحثين على استخلاص استنتاجات قبيل إعداد رزمة توصيات.

و. طريقة "الباحث كلاعب" خدمت الدراسة. الباحث الرئيسي والمُعِد لهذة الدراسة (ر.خ) خطّط وأعدّ برامج لمخطّطات رئيسية وهيكليّة ومفصّلة وتطويرية وشارك في طواقم تخطيط عديدة على مستويات مختلفة. هذه الخبرة الكبيرة قدّمت وساهمت من تجربتها الغنية في استعراض وتحليل مضامين البحث واستصدار استنتاجات منها؛ مستشار الدراسة هو مهندس معماري ومخطّط مدن خبير في تخطيط الحدائق والمباني العامّة. الباحث والمستشار وبعض مساعدي البحث يقيمون في حيّز البلدة العربيّة ويعرفون الخطاب واللغة والروايات التاريخية بعُمق وبالتالي فدراستهم لواقع البلدة العربيّة تتأتّى

عبر اطلاع مباشر. نتائج المشاهدة المشاركة ومعرفة أدق التفاصيل والخطاب والازدواجية في تحديد الملامح وفي تفسير العوامل، رصد التحوّلات والاتجاهات بخصوص الحيّز العامّ ومشهد البلدة العربيّة تمّت الاستفادة من هذه العوامل لصالح الدراسة. وقد ساهم مساعدو البحث الذين يتقنون اللغتين العربيّة والمهنية في إنتاج خطاب ونقاشات بين طاقم البحث. وساهم الاستيضاح الناقد في إجراء مقارنة والتحقق من النتائج التي تمّ الحصول عليها من ورشة العمل والمقابلات.

ز. كما أنّ الدراسة الكمية خدمت الباحث حيث شملت تركيز معطيات من منشورات دائرة الإحصاء المركزية، استطلاع للرأي أجرته جمعيّة الجليل، كتب سنوية تخطيطيّة صادرة عن دائرة التخطيط، تركيز معطيات من مخطّطات هيكليّة معتمدة للبلدات العربية. وأُقيمت وصُوِّرَتْ جولات في البلدات وفي الأراضي العامّة المفتوحة للوقوف عن كثب على مشهد البلدة التي يمكن التجوّل فيها بعدسة ثلاثية الأبعاد بواسطة – Google Earth: https://www.google.co.il/maps/place.

أتاح لنا تنوّع طرق البحث فهم العوائق التي يواجهها تطوير الحيّز العامّ والمُناخ العامّ في البلدات العربيّة بصورة مسهبة وقد اُسْتُعْمِلَتْ بعض عِبَر الدراسة لتقديم توصيات في المستوى السياسي لتطوير الحيّز العامّ، توصيات طُرِحَتْ خلال النقاشات والمقابلات وفي الاستمارات. أتاحت نتائج الاستمارات التي عبّأها مندوبو السّلطات المحليّة إحصاء المقولات التي تعلّل خصائص الأراضي العامّة المفتوحة ومشهد البلدات. لم يكن الهدف من هذه الدراسة عرض المواقف والتحليلات والتوصيات التي أُثيرت في المقابلات والاستمارات باسم الناطقين بها وذلك لأنّنا لم نتلقَّ موافقة المقابلَين فاقتُرِح تحليل يعبّر عن وجهة نظر المؤلفين فقط. ومع ذلك فنحن نقدم الشكر للمشاركين في البحث الذين ساهموا إلى حدّ كبير في هذه الدراسة.

الصعوبات والعوائق التي اعترضت تنفيذ الدراسة

يدرك طاقم الباحثين حقيقة أن هذه الدراسة لا تشكّل دراسة أساسية رغم حداثتها، علمًا بأن سير الدراسة تعرّض لصعوبات وعوائق عطّلت تنفيذها حيث نجم التأخير بالأساس عن تعبئة الاستمارات من قِبَل مندوبي السّلطات المحليّة. بعد إعادة الطلب مرارًا أعادَت بعض السّلطات الاستمارة كاملة وقد حالت القيود الزمنية والموارد دون توسيع رقعة الدراسة لتشمل مزيدًا من السّلطات المحليّة. تبدأ الدراسة النقاش حول الموضوع إلّا أنّها لا تغلقه ولا تحاول أن تغطيه من وجهات نظر مختلفة ولذا فإنّنا ندعو الباحثين إلى الاعتماد على هذه الدراسة لإجراء مزيد من الدراسات لاستكمال نتائجها أو لغرض المقارنة.

الفصل 4: الحيّز العامّ في البلدات العربيّة

تطوّرت غالبيّة البلدات العربيّة في إسرائيل حول نواة القرى التي بدأت تتكوّن عضويًّا. خطّطت بلدات مدينيّة لتجميع وتمدين السكّان العرب في النقب مثل رهط وكسيفة وحورة، والبلدات التي أُقيمت لتجميع السكّان العرب البدو في الشمال وخطّطت أيضًا كبلدات مدينية صغيرة مثل الزرازير وبير المكسور وبسمة طبعون. وقد توسَّعَتْ باقي البلدات العربيّة التي تطورت حول نواة تقليدية بعد ان ازداد عدد سكانها وتوسعت وانتشرت في الأرض المبنية ليس على أساس تخطيط مسبَق بل على أساس تخطيط يعيق تطوّر البناء وانتشاره. يبدأ هذا الفصل باستعراض الإطار النظريّ لتطوّر الحيّز العامّ وخصائص الأراضي والمباني العامّة في القرية/ البلدة العربيّة التي تمرّ في عمليّة تمدين.

الحيز العامّ في البلدات العربيّة القرويّة

هناك ثلاثة مركّبات رئيسية تميّز تطوّر الحيّز العامّ في البلدات العربيّة تُشتقّ منها أنماط السلوك العام وأنماط الاستهلاك وإنتاج الحيّز العامّ وخصائصه. تتغيّر هذه المركّبات بموجب تأطير التوليفة التي تربط بين البيئة والمجتمع ونظام الحُكم (انظر شكل 2 في صفحة 27).

المركّب الأوّل، متعلّق **بالصفات الاجتماعية الثقافية الأبوية**. المجتمع العربي في غالبيّته هو مجتمع أبوي تقليدي قرويّ يركّز على الحيّز الخاص/ الانتمائيّ. مستوى استهلاك الحيّز العامّ محدود وقد تراجَعَ إلى حيّز عامّ جزئي. كلّ فئة اجتماعية انتمائيّة (حمولة، عشيرة) لها حيّز إقليمي انتمائيّ يسمى "حِمَى "، وهي منطقة محميّة معدّة للسكن والتطوير ولتوسّع سكّان القبيلة/الحمولة والعائلة الموسّعة. يتميّز المبنى الاجتماعي في القرية بوجود عدد صغير من الحمائل الرئيسة الاصلية (من واحدة حتّى أربع على الغالب) تمارس الحراك وتقطن في أرض متجانسة. وسائط المواصلات تقليدية، مستوى التنقّل ضئيل نسبيًّا والأرض المبنية صغيرة نسبيًّا. ينظر المجتمع باحترام إلى منظومة القيم والعادات التي تطوّرت فتحوّلت إلى رموز تحرّك أنماط السلوك

وأساليب الحياة اليومية وبشكل عامّ يتمّ البناء الخاصّ في قطع أرض محاطة غالبًا بسياج أو سور لتحديد الحيّز الخاصّ الذي يشمل حدائق خاصّة. الهدف من إقامة السور هو الحفاظ على خصوصية العائلة. البناء الشعبي يتكوّن من طابق واحد أو اثنين يندمج في الطوبوغرافية والانحدارات وهو ذو فتحات/ نوافذ قليلة نسبيًّا. تؤثّر خصائص البيئة الاجتماعية الانتمائيّة على تصميم مشهد البلدة المبنية في نسيج مزدحم نسبيًّا وضئيل يندمج في المنظر الطبيعي البيئي. في هذه الظروف أُقيم المُناخ العامّ فقط في الديوان/المضافة (المكان الذي يجتمع فيه أبناء الحمولة/القبيلة)/في المسجد او الكنيسة، حيث تُتخذ قرارات إدارة المجتمع الانتمائيّ مع إتاحة شبكة حماية لكلّ قبيلة/حمولة.

المركّب الثاني، يركّز على **الانتقال إلى مجتمع ليبرالي** يعتمد على مبادئ حريّة الفرد بحيث يمنحه حريّة الاختيار كشخص عقلاني له وجهة نظره وقدرة على اتخاذ قرار حول الأفضل والأنسب له. يتطلّب المجتمع الليبرالي العقلاني الخروج إلى حيّز عامّ عصري شاسع ويتطلّب الازدياد الفيزيائي للمِساحة المبنية شبكة طرق ومواصلات لجمهور المسافرين ممّا يؤثّر على تطوّر نموذج تراتبيّ لشبكة الطرق. يكون الفرد في المجتمع الليبرالي في المركز وهو حرّ في التنقّل من مكان إلى آخر بدون تقييده بالحيزات الجديدة عدا الحيّز الخاصّ. بدلًا من المجتمع المنعزل في نواة الحي/المجمّع الانتمائيّ يتطوّر التنقّل الحيّزي للفرد والعائلة النووية من حيث المسكن والوظائف المختلفة. تتطلّب مركّبات المواطَنَة الجديدة حيّزات جديدة تتيح الاستدامة والتكامل بين الحيّز العامّ الفيزيائي والخاصّ الإدراكي. الأساس المعرفي الذي وُضِعَ على أثر ثورات غرب أوروبا يشمل التطوير النظريّ والتطبيقي لفهم احتياجات المجتمع الغربي، المدني الليبرالي، والحاجة الاجتماعية، السياسية والمدنية للحيّز العامّ على خلفيّة ازدياد النشاط العامّ فيه. ساعدت هذه التحوّلات على تحديد توجيهات ورموز تخطيطيّة لتطوير وتصميم حضري بما في ذلك تطوير حيّز عامّ وتصميم المشهد البلدي المدني أو القرويّ الجديد والمخطّط. تتحوّل في حالات كثيرة هذه النظريّات والتوجيهات إلى نماذج يجري تقليدها وتُفرَض أحيانًا على مجتمعات تقليدية بدون ملاءمة ثقافية وسياقية وينسحب هذا الأمر أيضًا على المجتمع العربي في إسرائيل.

المركّب الثالث هو تطوير **حيّز ومجتمع هجين** مع الإشارة إلى أنّ الحيّز والمجتمع الهجين ليس تطوّرًا سلبيًّا بالضرورة بل صورة للوضع الراهن الذي يفسّر التأرجح بين مجتمع تقليدي أبوي ومجتمع ليبرالي. هذه محاولة لإنشاء مجتمع وحيّز آخر نطلق عليه فيما يلي اسم "حيّز هجين" أي حيّز ومجتمع مرغوب يستوعب الأسس الفيزيائية والاجتماعية والسياسية من المجتمعات الغربيّة الليبرالية ويدمجها مع مواصفات المجتمع التقليدي. يتكوّن بهذه الطريقة مجتمع وبيئة جديدة مغايرة ذات خصائص جديدة في استهلاك الحيّز العامّ وإنتاجه. عالم كونيّ يتيح تدفّق معلومات وأنماط سلوكية مختلفة يتبنّاها مجتمع عصري وتساهم في نشوء حيّز هجين قابل للتعزيز والازدياد.

لقد تكوّن في البلدات العربيّة حيّز هجين يشمل خصائص رئيسية: التحوّل من قرية إلى بلدة، ظهور مدن متوسّطة ذات تمدين انتقائي يدمج بين ميول محافِظة من ناحية ثقافية واجتماعية ودينيّة إلى انفتاح تكنولوجي وأنماط سلوكية عصرية خاصّة في الأبعاد والمركبات الأدواتية الوظائفية. التنقّل والتأرجح وحتى الفصل بين النزعة المحافظة والروح العصرية، بين الخصوصية والعالمية، بين التديّن والعلمانية، بين البناء التقليدي والعمارات السكنية، وبين صيانة الحيّز الخاصّ والانفتاح على الحيّز العامّ؛ كلّ هذه العناصر هي بعض التحدّيات لنشوء حيّز هجين مخلوط يبحث عن تعريفات خارج نطاق التعريفات التقليدية. تخطيط وإدارة حيّز ومجتمع هجين هو تحدٍّ أيضًا في مسألة إنتاج الحيّز العامّ وتصميم مشهد البلدة.

شكل 4: القدرة على التنقّل والتأرجح بين المجتمع التقليدي الأبوي والمجتمع الليبرالي توطئة لنشوء مجتمع وحيّز هجينين

الحيز العامّ في القرية التقليدية

تسعى الدراسة إلى تأكيد أو تفنيد الادّعاء القائل إن القرية تفتقر للحيّز العامّ الفيزيائي وإن السكّان القرويّين التقليديين يفضّلون الحيّز الخاصّ على الحيّز العامّ الذي يعتبر ضئيلًا وذكوريًّا. يقف في صُلب هذا النقاش السؤال: هل نفهم الاغتراب وعدم الرغبة في تطوير حيّز عامّ بلدي في الثقافة العربيّة المحليّة في البلدات العربيّة الصغيرة والوسطيه أم أنّ الدوافع الاجتماعية الثقافية لا تحثّ على استعماله، أم أن العوامل البنيوية السياسية تعيق تطوير الأراضي العامّة المفتوحة في البلدات العربية؟.

كان الحيّز العامّ في القرية العربيّة التي تطوّرت عضويًّا متناسبًا مع سياق البلدة الزراعية وشمل وظائف مثل المَسجِد او الكنيسة وضواحيه، "المُصَلى" مكان تأدية الصلاة في الأعياد والمناسبات الخاصّة، ساحة "العَين" – مكان تجري فيه لقاءات وأحيانًا حفلات زفاف، ومقابر ذات نزعة حمائلية. هناك أراضٍ عامّة أخرى مثل "البَيادر" كانت موزّعة حسب انتماء حمائلي وكانت حول الأرض المبنية وبجوارها وأُستعملَت في موسم الحصاد للزراعة وكانت في سائر أيّام العام بمثابة مكان لإقامة اللقاءات والألعاب. وكان حجم البلدة في ذلك الحين قرويًّا صغيرًا والمجتمع تقليديًّا وكانت هذه الحيّزات العامّة في الأعياد والمناسبات مكانًا للقاء حياديّ لرفاهية الجميع.

أثّرت بعض المتغيّرات على حجم وكمية وخصائص الحيّز العامّ في القرية العربيّة وعلى تطوّره:

الطلب على مِساحة عامّة:

لم يستهلك السكّان القرويّون العرب الحيّز العامّ وفضّلوا الحيّز الخاصّ عليه. لم يخلق العمل في الزراعة الذي أنتج غالبًا لقاءات في حيّزات خاصّة جزئيًّا طلبًا على أراض عامّة، خاصّة لأن هذه الفئة السكّانية تعيش حياتها في حيّز قرويّ مفتوح من حقول وكروم وأحراش، حيّزات شكلت مصدرًا للاعتياش والترفيه على حدّ سواء. الطلب المحدود على أراضٍ عامّة مفتوحة في نطاق القرية الصغيرة أدّى إلى نقص في تطوير هذه الأراضي فكان لهذا النقص أثره على تصميم القرية التي أُقيمت من مِساحة مبنية صغيرة نسبيًّا، ببناء شعبي محاط بأراضٍ زراعية مفتوحة مستعملة للاعتياش والترفيه للرجال والنساء.

سلم أولويّات:

شعرت شريحة السكّان العرب التي تحوّلت إلى أقليّة في وطنها بالخطر فانتهجت استراتيجية صراع البقاء (مناع، 2016). كان سلّم الأولويّات لدى أُسَر كثيرة وبقي توفير الاحتياجات الخاصّة الأساسية: الاهتمام بالمسكن والحفاظ على أرض خاصّة للأجيال

القادمة والاكتفاء بحديقة خاصّة حول البيت. تنطبق نظريّة تراتبيّة الاحتياجات لماسلو (Maslow، 1954؛ 1962) أيضًا على مبادرات تطوير الحيّز العامّ التي تحصل عضويًّا بصورة تحتيّة في ظلّ انعدام تخطيط مدروس. تمثلت هذه الاحتياجات أيضًا في النظريّة التي وضعها زئيف جابوتنسكي حول الاحتياجات الأساسية الخمسة لدى الإنسان[1] مع الإشارة إلى أنّ هذه الاحتياجات وردت في القرآن الكريم بقوله تعالى" أطعَمَهُم من جوع وآمَنَهُم من خَوف "، أي أن المأكل في البداية ومنع الجوع ومن ثم الحفاظ على الأمن الشخصي. أحداث نكبة 1948 حوّلت العرب إلى أقليّة قرويّة بدأت تمرّ في عمليّة تمدين مكبوح/ محصور (خمايسي، 2005؛ مئير برودنيتس، 2009)، أقليّة تعاني من تنافس غير متماثل او متناظر على موارد الأرض. وعملت الدولة في الواقع الجديد على مصادرة الأراضي الخاصّة وتضييق حيّز تطوير القرية العربيّة مقابل تجنّب توفير حاجة البلدة العربيّة للحماية. في أجواء من الخطر الذي يهدّد مورد الأرض وإمكانيات التنمية السكّانية وعدم تلبية احتياجات السكّان، خاصّة في قطاع السكن وتطوير الزراعة التي كانت المصدر المعيشي الرئيسي حافظت العائلات على أراضيها وانعزلت للحفاظ على الحيّز الخاصّ القرويّ.

غياب الأمن الشخصي:

المكان العام يوفر الأمن للفرد. كلّما ازداد شعور الفرد والمجتمع بالأمن الشخصي ازداد الطلب على الحيّز العامّ واستهلاكه. وبالتالي، ففي مجتمعات كثيرة، ولا سيّما القرويّة، تكون المباني الدينيّة مثل المسجد أو الكنيسة أو الكنيس بمثابة الحيّز العامّ الذي يحمي الإنسان ويمنحه الأمن الشخصي على أساس منظومة رموز لمختلف المعتقدات، قواعد اجتماعية ثقافية وعادات معروفة وسائدة في المجتمع. فقد انتشرت في المجتمع التقليدي عادات وأعراف ساهمت في حماية الحيّز العامّ جزئيًّا وحافظت على أنماط سلوكية منحت الأمن واعتمدت على ميثاق اجتماعي متّفق عليه بين مختلف الفئات السكّانية.

[1] استعمل هذا المصطلح من قبل القيادي زئيف جابوتينسكي لأهداف أخرى؛ في محادثة باسم "الخلاص الاجتماعي" في عام 1934، وصف الاحتياجات الخمسة التي يتوجّب على الدولة توفيرها للإنسان: "المأكل، الملبس، المسكن، المشفى والمدرسة" https://he.wikipedia.org/wiki/%D7%97%D7%9E%D7%A9_%D7%94%D7%9E%22%D7%9E%D7%99%D7%9D).

الإنسان الذي يفتقر للشعور بأمن شخصي لا يستهلك أراضي عامّة مفتوحة ويكرّس النقص فيها، خاصة في حالة انطوائية للعيش في الحيز الخاصّ.

نظافة الحيّز العامّ:

اعتمد المشهد البلدي التقليدي على بناء شعبي تراكم حول شبكة طرق تراتبيّة تصل إلى البيوت. عندما كانت مِساحة القرية صغيرة فقد تجمّع السكّان في نواة البلدة فعمل السكّان المحليّون ولا سيّما النساء على تنظيف الشوارع المجاورة لبيوتهم. يعبّر هذا النشاط عن علاقة السكّان بالمنطقة التي يعيشون فيها واعتمدت إدارة البلدة على نموذج أبوي مكوّن من الشيوخ والمختار، حيث لم تَكُن في القرية سلطة محليّة ولم تَكُن ثمّة حاجة لعمّال نظافة منتدبين من السلطة المحليّة. اعتمدت مهمّة النظافة على المسؤوليّة الذاتية عن الحيّز (أكبر، 1995). كان حجم التلويث وإنتاج القمامة محدودَيْن في مجتمع اعتمد على الوجود والاستدامة عبر استعمال قواعد تدوير تقليدية.

الانتماء:

غالبيّة السكّان القرويّين هم سكّان تقليديون وينتمون إلى أطر حمائلية. أنشأتْ هذه الأطر أحياءً أو مبانيَ كانت عبارة عن حيّز انتمائيّ حمائلي منفصل عن الحمائل الأخرى حيث كانت لكلّ حمولة مِساحة من البيادر التابعة لها ومِساحة للديوان أو المَضافَة التي يجتمع فيها وجهاء الحمولة للتداول في الشؤون العامّة. وقد أُقيم في قرى كبيرة تعيش فيها حمائل كبيرة مسجدٌ لأداء الصلاة وفي حال كانت البلدة مختلطة من مسيحيّين ومسلمين ودروز فقد كانت المباني الدينيّة التابعة للطوائف المختلفة مستعملة من قِبَل فئات انتمائيّة لكونها حيّزًا عامًّا جزئيًّا ضمّ المبنى والساحة المحاذية، ممّا يعني أنّ القرية التقليدية كانت تضمّ حيّزات عامّة صغيرة انتمائيّة للحمائل والطوائف الدينيّة.

وتيرة التطوير:

كانت عمليّة تطوّر القرى العربيّة بطيئة قبل حدوث ثورة التمدين المحصور/ المكبوح (مئير برودنيتس، 2009) التي تكثفت بعد إقامة دولة إسرائيل. ونجمت وتيرة التطوير البطيئة بصورة مباشرة عن الوتيرة البطيئة في التكاثر السكّاني وقلّة الاستهلاك وتدنّي مستوى حياة سكّان القرى الذي لم يتطلّب تخصيص وتطوير أراضٍ لحيز عامّ كبير ما عدا المباني الدينيّة – مسجد، كنيسة، أو مبانٍ انتمائيّة – بيدر وديوان وشبكة طرق. شهدت القرية الصغيرة حالة من الانفصال المحدود حول استعمالات الأرض وبالتالي فإنّ الحيّز العامّ لم يكن ضروريًّا. في هذا الواقع الذي شهد وتيرة تطوير قرويّ بطيئة لعدّة أسباب، من بينها هجرة السكّان من القرية إلى المدينة؛ عمليّات كانت قائمة قبل إقامة دولة إسرائيل في القرى العربيّة في البلاد وكان حيّزها العامّ محدودًا وغير ضروري.

حصار تخطيطيّ:

تطوّرت القرى العربيّة كما أسلفنا عضويًّا بدون تخطيط مسبَق على غرار الأراضي العامّة التي طُوِّرت بدون تخصيص وتغيير استعمالاتها حسب التخطيط. كما أنّ مخطّطات قطاع البناء التي اعتُمِدَت للقرى لم تغيّر استعمال الأراضي للصالح العامّ لأنّ الهدف منها كان تحديد نطاق البناء. غيّرت المخطّطات الهيكليّة التي اعتُمِدَ بعد سنّ قانون التنظيم والبناء استعمال أراض متّفق عليها كاراضٍ بملكيّة عامّة وللاستعمالات العامّة، ومن ضمنها أرض عامّة مفتوحة. الحصار التخطيطيّ الذي تمثّل في المخطّطات الهيكليّة انضمّ إلى الحصار على مِساحات الأراضي في البلدة المعدّة لتطوير الحيّز العامّ ممّا منحها مشهد امتداد مبنيًّا مكثّفًا يخلو من حيّزات عامّة مفتوحة.

ساهمت كلّ هذه العوامل مجتمعة وبشكل تراكميّ في تطوير حيّز عامّ محدود في القرية العربيّة فاستمرّت البلدة بمواصفاتها القرويّة وبنموذجها الأبوي في إدارة الحياة الجماهيرية والبلدية. الانتقال إلى مواصفات مدنية على خلفيّة تحوّلات حصلت في البلدات العربيّة استلزمت تطوير حيّز عامّ ومن ضمن ذلك أراضٍ عامّة مفتوحة كان لها تأثير على تصميم النسيج الفيزيائي والمنظر البلدي.

الفصل 5: مواقف ومفاهيم السّلطات المحليّة

تشكّل السّلطات المحليّة حلقة رئيسية في تخطيط وإنتاج وإدارة وتطوير الحيّز العامّ وتصميم حيّز البلدة كونها ذراعًا من أذرع الحُكم حيث تملك صلاحيّة إعداد تخطيط وتنفيذ وصيانة البنى التحتيّة العامّة في مناطق نفوذها والإشراف على طبيعة الأداء الوظيفيّ فيها. للوقوف على تأثير أداء السّلطات المحليّة على تصميم مشهد البلدة وتخطيط الأراضي المفتوحة وُضِعَت استمارة مدروسة أُرْسِلَتْ إلى كافّة السّلطات المحليّة العربيّة التي تبلغ 84 سلطة (انظر الملحق). مع العلم أنّه من بين 84 سلطة محليّة عربيّة فإنّ 27 رئيس سلطة أو أحد مندوبيه، أي حوالي 32 بالمئة فقط من مجمَل السّلطات المحليّة العربيّة قامت بتعبئة الاستمارة. نكتفي بشحّة هذا التجاوب لوضع علامات استفهام حول طبيعة أداء رؤساء السّلطات المحليّة وهو أمر يتعذّر علينا تناولُهُ هنا. توزّعت السّلطات المحليّة التي شاركت في الدراسة في أنحاء البلاد، الجليل، النقب ومنطقة المثلث/وادي عارة، وهي: أمّ الفحم، إكسال، البطّوف، باقة الغربيّة، بيت جن، جت، دير الأسد، دير حنا، زيمر، حورة، طوبا زنجرية، طرعان، يافة الناصرة، كوكب أبو الهيجا، كفر كنّا، كفر مندا، كفر قرع، المزرعة، المشهد، سخنين، عرعرة، البقيعة، الرامة، رهط، شقيب السلام، جولس وبستان المرج. سيعرض هذا الفصل نتائج الاستمارات، يحلّل ويرسم مسارًا ويقترح أدوات لمواجهة القضايا الواردة في الاستمارة وإسهامها في تصميم نتائج الدراسة ذاتها.

منالية الأراضي العامّة المخطّطة

هل يوجد في المخطّطات الهيكليّة المعتمَدة للسلطات المحليّة عرض تخطيطيّ كافٍ لأراضٍ عامّة مفتوحة؟ نلاحظ من خلال المعطيات أنّه يوجد في غالبيّة البلدات مخزون لأرض عامّة مفتوحة ويدلّ تحليل الإجابة عن هذا السؤال على أن حوالي 16 بالمئة من السّلطات المحليّة تعاني من شحّة تخطيط أرض عامّة مفتوحة، فيما أشار 36 بالمئة إلى وجود تخطيط لأرض عامّة مفتوحة في المخطّطات الهيكليّة إلّا أنّ المِساحة ضئيلة، وأشار حوالي 48 بالمئة إلى أنّه يوجد في مخطّطاتها الهيكليّة تخطيط لأرض عامّة

مفتوحة بدون إسهاب في خصائص الأراضي العامّة المخطّطة مثل حجم وموقع وتقسيم وتغيير استعمال الأرض وما شابه.

نطاق الأراضي العامّة المفتوحة المخطّطة في السّلطات المحليّة

ما هو نطاق الأراضي المخطّطة في المخطّطات الهيكليّة للبلدات؟ فيما يلي تلخيص النتائج المعروضة في شكل 5 وفيها تحليل نطاق الأراضي العامّة المفتوحة حسب البلدات. يدلّ الشكل على أن السلطتين المحليّتين حورة ورهط تشملان أكبر حيّز عامّ مفتوح مخطّط، ففي حورة هناك 1.700 دونم أراضٍ عامّة مفتوحة وفي رهط 1.398 دونم من أراض مفتوحة عامّة مخطّطة ونجد في المرتبة التالية أمّ الفحم وفيها 750 دونمًا، زيمر – 120 دونمًا، كفر قرع – 52 دونمًا، سخنين وطرعان – 30 دونمًا، عرعرة – 23 دونمًا، كفر كنّا – 20 دونمًا، إكسال وباقة الغربيّة – 15 دونمًا، كفر مندا – 14 دونمًا، كوكب أبو الهيجا – 8 دونمات أمّا السّلطات المحليّة التي توجد فيها أقلّ كميّة من المِساحة العامّة المفتوحة فهي قرى المشهد والبطّوف وجت حيث تمتلك كلّ منها خمسة دونمات فقط.

تدلّ النتائج على أنّ هناك ثلاث بلدات فقط تتوفّر فيها أراضٍ عامّة مفتوحة وهي: رهط وحورة وأمّ الفحم أمّا باقي البلدات فيوجد فيها القليل من الأراضي العامّة المفتوحة مثل المشهد وكفركنّا اللّتين نشاهد مخطّطاتهما الهيكليّة في شكل 4 فيما يلي. ما الذي يميّز البلدات الثلاث التي يوجد فيها تخطيط لمساحة أكبر من الأراضي العامّة المفتوحة بالمقارنة مع باقي البلدات العربية؟ تتعلّق الإجابة بالتخطيط المسبَق المدروس بالمقارنة مع تخطيط مقيّد متابع للتطوير. بلدتا رهط وحورة هما بلدتان جديدتان تمّ تخطيطهما لتجميع السكّان العرب البدو وقد خُطّطتا بموجب تخطيط حضري مدروس يخصّص أحياء للقبائل الصغيرة فيما خُطّطت غالبيّة الأراضي العامّة المفتوحة كمنطقة عازلة بهدف الفصل بين الأحياء القبلية. عدا ذلك فقد خُطّطت أراضٍ عامّة مفتوحة لصالح السكّان مثل الحديقة العامّة الرئيسية في رهط. ينسحب نفس الحال على مدينة أمّ الفحم التي ينبغي أن تحصل على مِساحة حوالي 1.100 دونم كأرض عامّة في إطار اتفاق حلّ وسط مع الدولة منذ عام 1977. وبدأت البلدية في تطبيق هذا الاتفاق في عام

1990 فقط ودمجت تنفيذ اتفاق تخصيص الأراضي العامّة ضمن مخطّطات هيكليّة مفصّلة شرعت في إعدادها وإقرارها بعد مرور عام من موعد تطبيق الاتفاق مع الدولة. لم تحظَ باقي البلدات بتخصيص أراض لهذا الهدف من الأراضي التابعة لملكيّة الدولة للتطوير البلدي ولأراض عامّة مفتوحة. وُضِعَ التخطيط في البلدات العربيّة على أساس طريقة عقلانية تراكميّة وغالبًا على أراضٍ بملكيّة خاصّة ممّا تسبّب في حدوث نقص في تخطيط وتغيير استعمالات الأراضي للصالح العامّ. تكون الأراضي العامّة المفتوحة موجودة غالبًا ضمن مخطّطات هيكليّة في أطراف الأرض المبنية المخطّطة وذلك بسبب ماليّة الأراضي المملوكة للدولة وتقع ضمن إدارتها بحيث يمكن تخصيصها لهذا الهدف. ويعارض أصحاب الأرض الخاصّة في المقابل تحويل مِساحات كبيرة من أراضيهم الخاصّة للصالح العامّ.

شكل 5: نطاق الأراضي العامّة المفتوحة المخطّطة بالدونمات في عيّنة لبلدات عربيّة بموجب تقارير السّلطات المحليّة، 2016

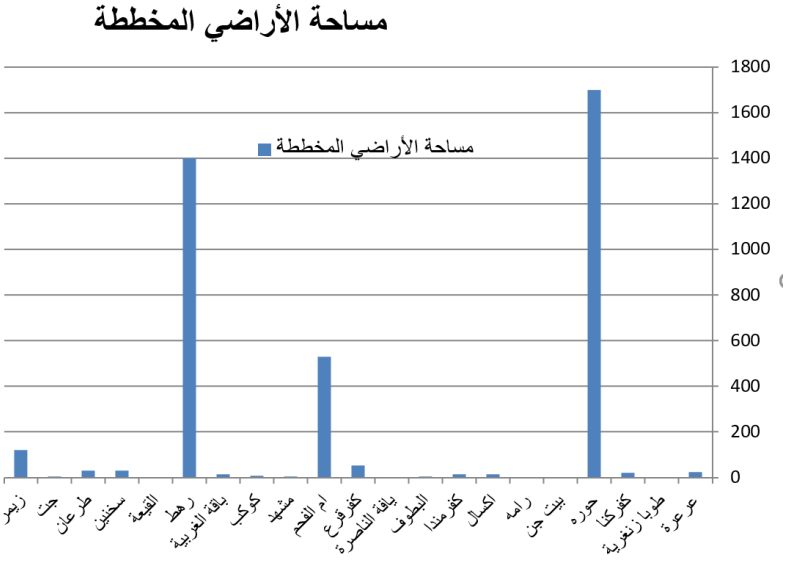

شكل 6: تقسيم الأراضي العامّة المفتوحة ضمن المخطّطات الهيكليّة الخاصّة ببلدتي كفر كنّا والمشهد بالمقارنة مع المخطّط المفصّل الخاصّ بهار يونا (جبل سيخ) في الأطراف الشمالية للناصرة العليا (نتسرات عيليت)*

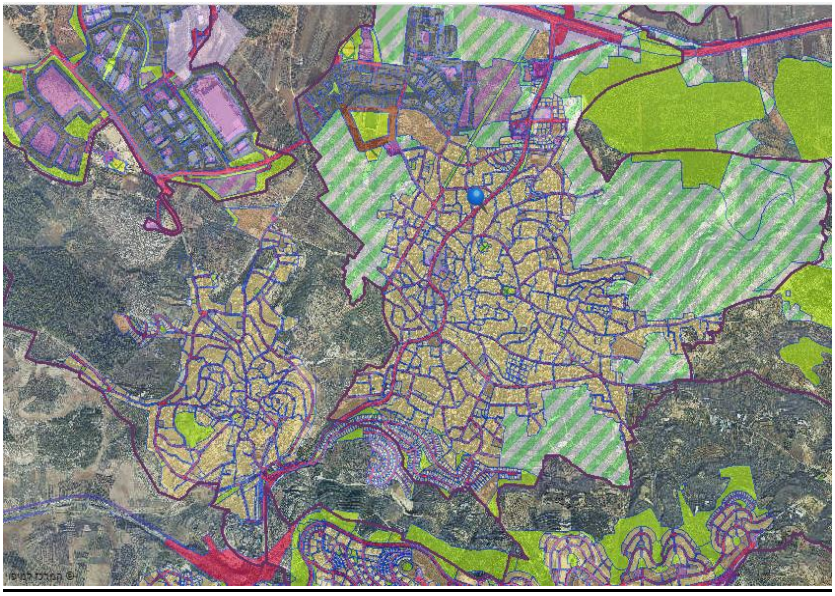

* **ملاحظة:** تعرض المخطّطات على خلفيّة تصوير جوّيّ قصّ من موقع Govmap بعد إنتاج تجميع لطبقات تخطيط هيكليّ.

تطوير أراضٍ عامّة مخطّطة

تخطيط أرض عامّة مفتوحة وإقرار هذا التخطيط ضمن مخطّط هيكليّ مفصّل ليس ضمانًا لتطويره. في هذا السياق فُحِصَتْ حالة تطوير الأرض العامّة المفتوحة المخطّطة في عيّنة السّلطات المحليّة. تدلّ النتائج على أنّ 52% من السّلطات المحليّة المشاركة في الدراسة لديها أراض وفيها حدائق عامّة مفتوحة ومتطوّرة، و-48% ذكرت أنه ليس لديها أراضٍ كهذه. النتائج حول نطاق الأراضي العامّة في السّلطات التي اشارت إلى أراضٍ عامّة مفتوحة مخطّطة تدلّ على أن غالبيّة الأراضي العامّة المفتوحة المتطوّرة صغيرة. يمكن أن نلاحظ أن مدينة رهط تمتلك أكبر مساحة من الأراضي العامّة

المفتوحة وتبلغ 51 دونمًا، بعدها حورة – 25 د.، طرعان – 15 د.، زيمر – 20 د.، باقة الغربيّة وأمّ الفحم – 10 د.، كوكب أبو الهيجا –7 د.، كفر كنّا وعرعرة – 5 د.، كفر قرع – 4 د.، يافة الناصرة – 2 د.، إكسال – 1.7 د. والبطّوف – 1 د. أي أنّ هناك نقصًا شديدًا في نطاق الأراضي العامّة المفتوحة المتطوّرة في غالبيّة البلدات العربية.

جدول 1: الأراضي العامّة المفتوحة والمتطوّرة بالدونمات بموجب تقرير السلطة المحليّة تموز–آب، 2016

اسم السلطة	المِساحة بالدونمات لأراض عامّة مفتوحة ومتطوّرة في البلدة، 2016
طوبا زنجرية	0
بيت جن	0
دير الأسد	0
الرامة	0
كفر مندا	0
المشهد	0
شقيب السلام	0
البقيعة	0
سخنين	0
البطّوف	1
إكسال	1.7
يافة الناصرة	2
كفر قرع	4
عرعرة	5
كفر كنّا	5
كوكب	7
أمّ الفحم	10
باقة الغربيّة	10
طرعان	15
زيمر	20
حورة	25
رهط	51

المصدر: استطلاع أجري خصيصًا للدراسة

دوائر مخصّصة في السّلطات المحليّة

أحد التعبيرات عن أهمية تطوير الحيّز العامّ، الأراضي العامّة المفتوحة ومشهد البلدة هو وجود دائرة مخصّصة في السلطة المحليّة تقوم بهذه الوظيفة. من استطلاع أجريَ في عام 2015 في إطار دراسة بناء على طلب من مركز الحكم المحليّ شمل نصف السّلطات المحليّة العربيّة تبيّن أنه فقط في خُمسها توجد دائرة تُعْنَى بتحسين ملامح المدينة، وفقط 7.1 بالمائة من السّلطات أفادت حول رضا عن أدائها. هذه أقلّ نسبة بالمقارنة مع باقي الدوائر في السّلطات المحليّة (انظر شكل 5).

في استمارة وُضِعَت خصيصًا لهذه الدراسة طرحت مسألة وجود دائرة مخصّصة في السلطة المحليّة تُعْنَى بالحدائق وتحسين ملامح المدينة. ذكرت 35% من عيّنة السّلطات المحليّة المجيبة على الاستمارة أنه توجد ثمّة دائرة إلّا أنّها تحت مسؤوليّة دائرة الصحة أو مهندس البلدة. وذكرت 38% أنه لا توجد ابدًا مثل هذه الدائرة؛ وذكرت 27%– أنه توجد لديها دائرة مخصّصة. إيداع المسؤوليّة في هذه الدائرة بأيدي الآخرين أو غياب دائرة مخصّصة لتحسين ملامح المدينة تثير علامات استفهام فيما يتعلّق بتطوير مشهد ومنظرالبلدة والأراضي المفتوحة فيها.

شكل 7: توجد دائرة لتحسين ملامح البلدة، ومدى الرضا عن أدائها في سلطات محليّة عربيّة بالمقارنة مع باقي الدوائر في السّلطات المحليّة

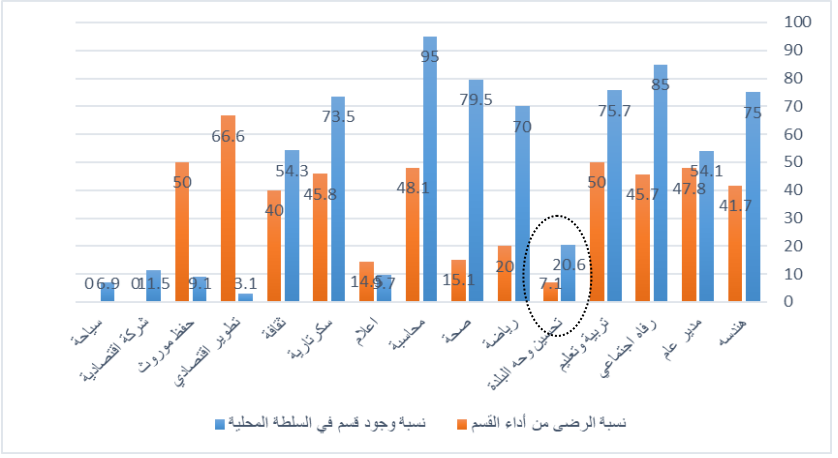

شكل 8: ثمّة دائرة مخصّصة للحدائق، تحسين ملامح المدينة في عيّنة سلطات محليّة

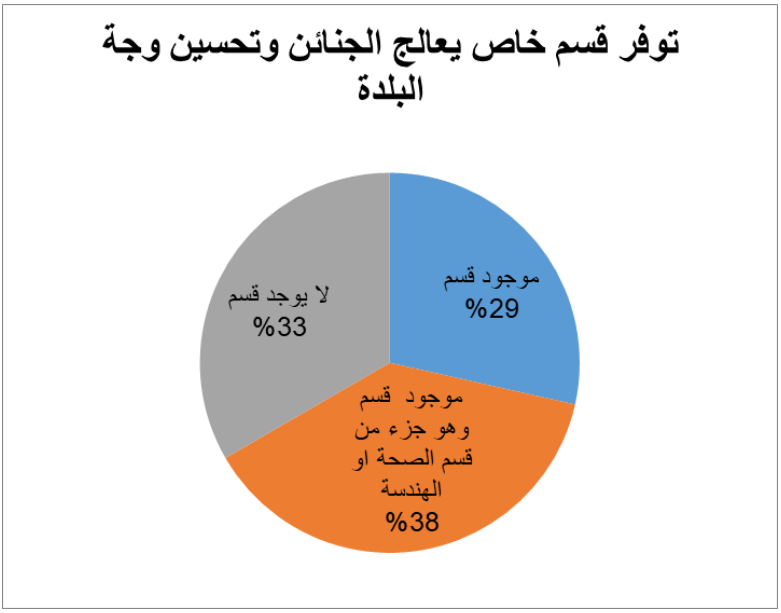

جدول 2: وجود دائرة/ وحدة خاصّة في السلطة المحليّة للحدائق وتحسين ملامح المدينة، وعدد العمّال في الدائرة الخاصّة بالحدائق وتحسين ملامح المدينة

رقم السلطة	اسم السلطة	هل توجد دائرة/ وحدة خاصّة في السلطة المحليّة للحدائق، تحسين ملامح المدينة	عدد العمّال في الدائرة
1	بيت جن	نعم	2
2	إكسال	نعم	2
3	يافة الناصرة	نعم	2+ مقاول
4	كفر قرع	نعم	4
5	شقيب السلام	نعم	9
6	البقيعة	نعم	1
7	زيمر	نعم	1
8	عرعرة	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة	0

		الصحة/ مهندس البلدة	
9	طوبا زنجرية	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة الصحة/ مهندس البلدة	0
10	حورة	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة الصحة/ مهندس البلدة	0
11	دير الأسد	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة الصحة/ مهندس البلدة	0
12	كفر مندا	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة الصحة/ مهندس البلدة	0
13	بلدية أمّ الفحم	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة الصحة/ مهندس البلدة	0
14	رهط	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة الصحة/ مهندس البلدة	مقاول عمل مفتش 1
15	طرعان	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة دائرة الصحة/ مهندس البلدة	هناك مقاول للصيانة
16	جت	نعم، إلّا أنّها ضمن مسؤوليّة مهندس البلدة	عامل 1
17	كفر كنّا	لا	0
18	الرامة	لا	0
19	البطّوف	لا	0
20	المشهد	لا	0
21	كوكب	لا	0
22	بستان المرج	لا	0
23	باقة الغربيّة	لا	0
24	دير حنا	لا	0
25	سخنين	لا	0

26	المزرعة	لا	0
27	جولس	غير معروف	0

يتبيّن من الجدول بأنّه من بين السّلطات التي تعمل فيها دائرة مخصّصة للحدائق وتحسين ملامح المدينة فإنّ قرية شقيب السلام تشغل أكبر عدد من العمّال – تسعة، بينما تشغل البقيعة وزيمر عاملًا واحدًا فقط. يمكن أن نلاحظ انه في غالبيّة البلدات ما عدا شقيب السلام فإنّ عدد العمّال في الدائرة الخاصّة غير كبير. هذا الأمر متعلّق بتعريف الوظائف الإدارية داخل السلطة المحليّة وليس بالضرورة نتيجة تشغيل العمّال في مجال تطوير وصيانة أراضٍ عامّة مفتوحة مع الإشارة إلى أنها تشمل ساحات وجزرًا خضراء في الطرق وفي نطاق المباني العامّة في البلدة مثل المدارس. ثمّة دائرة مخصّصة تكون مسؤولة عن دائرة الصحة أو مهندس البلدة وهي تشغل غالبًا عاملًا واحدًا فقط، وتمّت الإشارة في غالبيّة الحالات إلى انه لا يوجد حتّى عامل واحد فقط ليعنى بموضوع الحدائق. في مقابلة أجريناها مع محاسب مجلس محليّ كفرمندا أكّد بأنّه لا يوجد فصل تشغيلي، إداري ومالي واضح. من ناحية تنظيمية وإدارية ومالية ليست هناك دائرة مستقلة تستلزم تخصيص تمويل خاصّ منفرد رغم أن هناك عمّالا يعملون في الحدائق في الشوارع، في الساحات وفي المباني العامّة في البلدة.

نقص في ميزانيّة خاصّة لتطوير الحدائق والحيّز العامّ

تُعَبِّر ميزانيّة السلطة المحليّة عن سلّم أولويّات لتخصيص الموارد لتلقي غايات تنفيذية بموجب خطّة عملها. تدلّ مراجعة ميزانيّة واستثمارات السلطة المحليّة على مدى الأهميّة التي توليها القيادة والجمهور بشكل عامّ لهذا المجال. وقد سُئِلَ مندوبو السّلطات المحليّة بناء على هذا الافتراض: "هل هناك ميزانيّة خاصّة لتطوير وصيانة الحيّز العامّ/ الأراضي العامّة في البلدة "؟ يدلّ الشكلان 7 و 8 على أنّ 52% من السّلطات المحليّة تفتقر إلى ميزانيّة خاصّة لتطوير وصيانة الحيّز العامّ/ الأراضي العامّة وأنه في 20 % من السّلطات المحليّة فإنّ ميزانيّة تطوير وصيانة الحيّز العامّ كانت من ضمن ميزانيّة النظافة العامّة للبلدة. 28% من السّلطات المحليّة ترصد ميزانيّة خاصّة لتطوير الحيّز العامّ في نطاقها إلّا أنّ هذه الميزانيّة ضئيلة قياسًا بالسّلطات التي ليست لديها ميزانيّة، وثمّة سلطات يمكن القول إنّ ميزانيّة الصيانة والتطوير فيها مشمولة في ميزانيّة أخرى – حوالي 72% من السّلطات المحليّة. من بين السّلطات المحليّة التي توجد فيها ميزانيّة خاصّة لتطوير وصيانة الحيّز العامّ فإنّ قرية عرعرة تخصّص أكبر مبلغ – 420،000 شيكل سنويًّا. في المرتبة التالية رهط، طرعان، أمّ الفحم، سخنين وجت (يافة الناصرة لم تذكر حجم ميزانيّتها). حوالي 48% من السّلطات المحليّة المشاركة في العيّنة تستثمر مبالغ في تطوير وصيانة الحدائق في البلدة. ذكرت حوالي 44% من السّلطات المحليّة أنها لا تستثمر مبالغ في تطوير الحدائق العامّة وحوالي 8% من السّلطات المحليّة لم تذكر بتاتًا إذا كانت تستثمر مبالغ بالفعل. في العموم فإنّ ميزانيّة التطوير في السّلطات المحليّة هي ميزانيّة ضئيلة بالمقارنة مع الميزانيّة العادية وتخصّص لمشاريع عينية. إلّا أنّ المعطيات التي ذكرها مندوبو السّلطات المحليّة عبر الاستمارة والمقابلات المفتوحة تدلّ على تخصيص مبالغ ضئيلة للغاية لتطوير الحدائق العامّة وللحفاظ على مشهد البلدة.

شكل 9: توزيع السّلطات المحليّة حسب تخصيص ميزانيّة خاصّة لتطوير وصيانة الحيّز العامّ (نسبة مئوية) (لا يشمل تنظيف الطرق بصورة مستمرة)

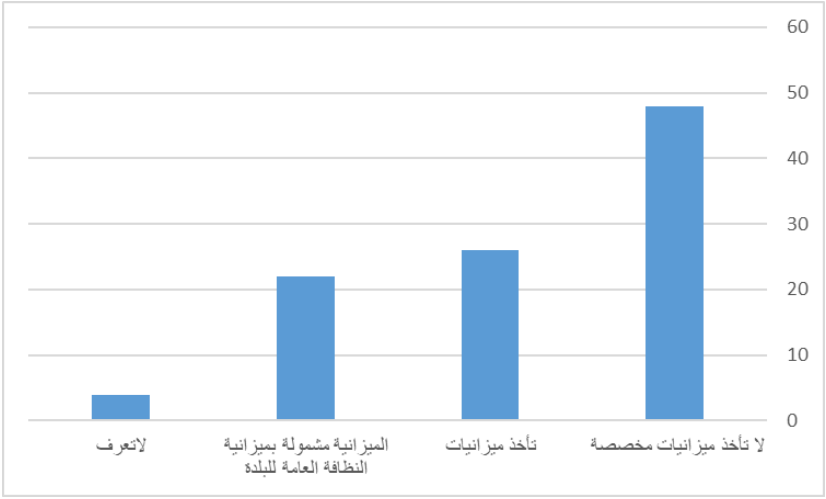

شكل 10: حجم الميزانيّة السنوية الخاصّة التي تستثمرها السّلطات المحليّة في الحدائق وتطوير الأراضي العامّة المفتوحة

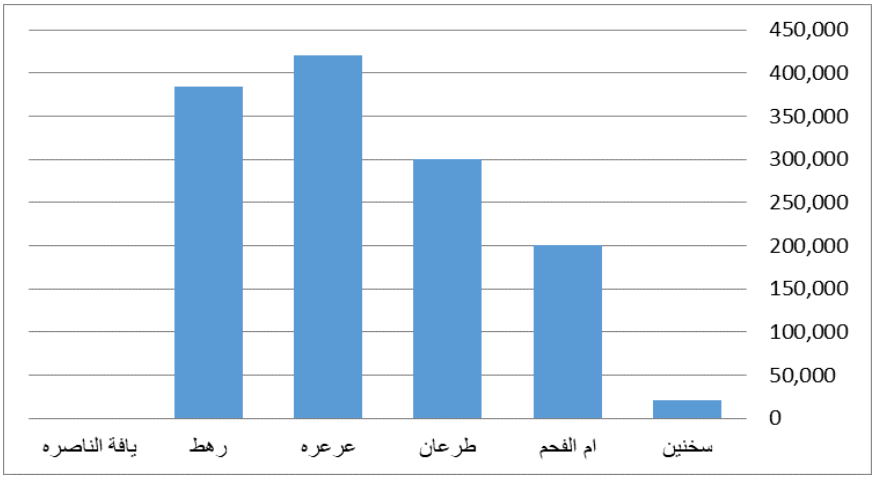

شكل 11: تقسيم السّلطات المحليّة حسب حجم الاستثمار في تطوير وصيانة الحدائق العامّة في البلدات

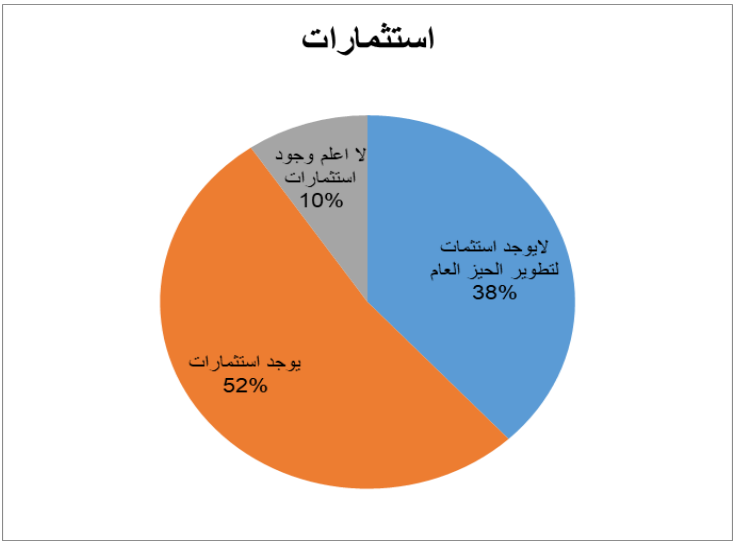

جدول 3: حجم الاستثمار السنوي للسلطات المحليّة في تطوير وصيانة الحدائق العامّة، حسب عيّنة بلدات، بشواقل جديد

اسم السلطة	الاستثمار السنوي في تطوير وصيانة الحدائق العامّة في البلدة
عرعرة	1.5 مليون
كفر كنّا	200,000
يافة الناصرة	يتفاوت من عام لآخر بين اليومي ومشاريع جديدة وما شابه
جت	50,000
كفر قرع	200,000
بلدية أمّ الفحم	200,000
شقيب السلام	318,000

كوكب أبو الهيجا	100,000
باقة الغربيّة	200,000
رهط	384,000 (للصيانة فقط)
سخنين	500,000
طرعان	350,000

تدلّ النتائج على أن حجم الأموال السنوية المستثمرة في الحدائق وفي العناية بالأراضي العامّة المفتوحة هي مبالغ ضئيلة للغاية، وعلى أن نسبتها من مجمَل ميزانيّة السلطة المحليّة هي نسبة ضئيلة كما تظهر المعطيات الواردة في الشكل 10

شكل 12: نسبة الاستثمارات في الحدائق وتطوير الأراضي العامّة المفتوحة، من مجمَل ميزانيّة التطوير السنوية للسلطات المحليّة

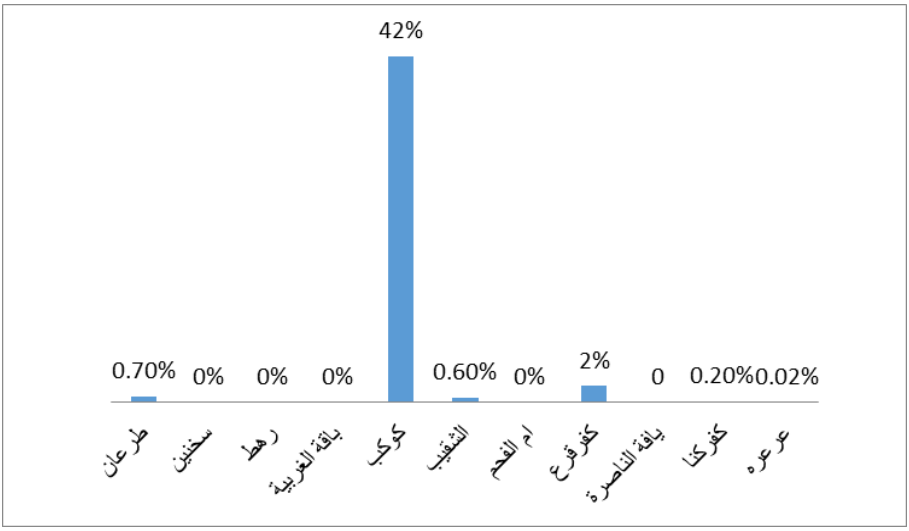

تدلّ النتائج على أنّ غالبيّة السّلطات المحليّة تستثمر نسبة ضئيلة للغاية من ميزانيّتها لتطوير وصيانة الحدائق العامّة في بلداتها، باستثناء كوكب أبو الهيجا التي ذكرت أنّها

تستثمر 42% بالمائة من ميزانيّة التطوير الخاصّة بها والتي تبلغ حوالي 100،000 شيكل سنويًّا.

استُقِيَت المعطيات حول حجم استثمار السّلطات المحليّة في تطوير الأراضي العامّة المفتوحة والحدائق من تقارير المراقبة المقدمة لوزارة الداخلية ومن خلال استعراض المعطيات من مواصفات السّلطات المحليّة لعام 2013 في موقع دائرة الإحصاء المركزية حيث يُستشف من الاستعراض أنه ليس هنالك بند مخصّص للمصاريف على تطوير الحدائق في غالبيّة السّلطات المحليّة العربية. في المقابل فُحِصَ جدول استعمالات الأرض للحدائق والمتنزّهات العامّة الواردة في جداول مواصفات السّلطات المحليّة.

تدلّ نتائج دائرة الإحصاء المركزية على أنّه لم يُذكَر في غالبيّة البلدات المفحوصة نطاق الأراضي المستخدمة للزينة والمتنزّهات من مجمَل منطقة نفوذ السلطة المحليّة. وكانت رهط هي الوحيدة من بين السّلطات المحليّة التي ذكرت استعمالات الأرض لعام 2013 للحدائق والزينة والمتنزّهات العامّة بحجم 0.03 كيلومتر مربع، وهي تشكّل 0.2% من مجمَل الأراضي المستغلة في هذا العام.
؟http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html
.publ=58&CYear=2013&CMonth=1

يدلّ الفحصان اللذان قمنا بهما للوقوف على تقارير السّلطات المحليّة المشاركة في العيّنة بالمقارنة مع المعطيات المذكورة بمواصفات السّلطات المحليّة الواردة في دائرة الإحصاء المركزية على شحّة الاستثمار المالي ومنالية الأراضي المعرّفة كأراض عامّة مفتوحة، متنزّهات ومناطق زينة في منطقة نفوذ السلطة المحليّة.

التخصيص مقابل الاستثمار

بعد استيضاح حجم استثمارات السّلطات المحليّة في تطوير الحدائق والأراضي العامّة طلب منها ذكر حجم الاعتمادات الحكومية لميزانيّات تطوير الأراضي العامّة المفتوحة والحدائق. إن هذه الاعتمادات منوطة بتلقي تمويل عام للتطوير من جهة، ومن جهة

أخرى باعتراف الحكومة بالاحتياجات الحيوية للسلطة المحليّة لتطوير خدمات محليّة، وفي السياق الحالي في تطوير الحدائق والأراضي العامّة المفتوحة التي تؤثّر على تصميم مشهد البلدة ومظهرها في المنظر الطبيعي. يعرض شكل 13 تلخيص النتائج من المعطيات التي ذكرها مندوبو السّلطات المحليّة العربيّة بشأن تلقّي أموال خاصّة من الحكومة وحجمها.

شكل 13: تقسيم السّلطات المحليّة حسب الاعتمادات الحكومية السنوية الخاصّة لتطوير حدائق عامّة في البلدة

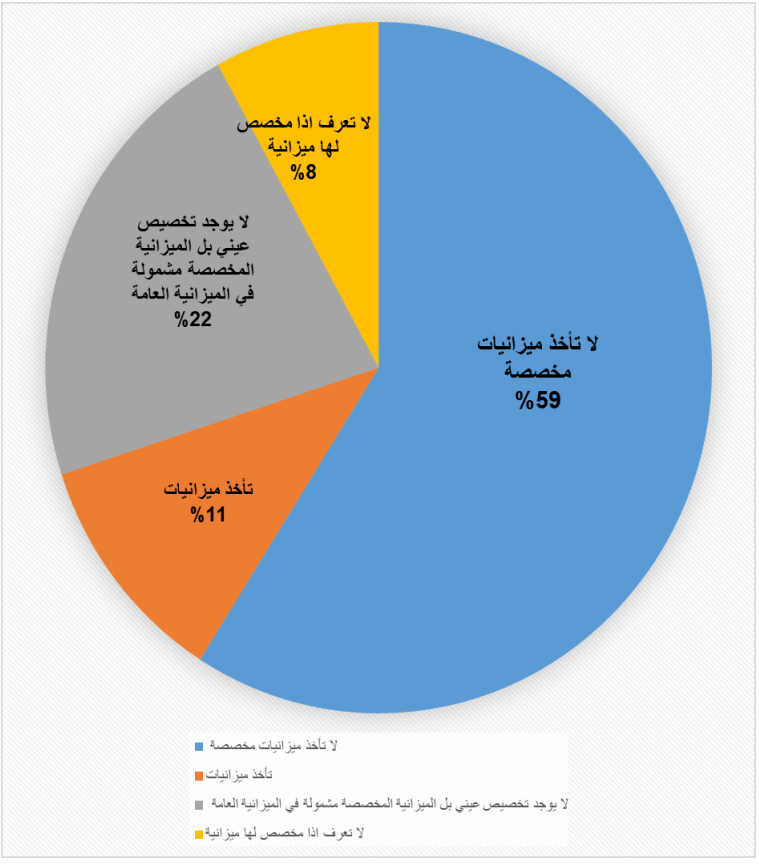

يُستدلّ من النتائج بأن غالبيّة السّلطات المحليّة العربيّة (حوالي 59%) لا تحصل على اعتمادات مالية هادفة لتطوير الحدائق العامّة في نطاقها، فقد ذكرت 22% منها أنّه لا

توجد ميزانيّة خاصّة باستثناء ما يُخصّص من الميزانيّة العام بينما ذكرت 11% من السّلطات فقط أنّها تحصل على اعتمادات وذكرت ثلاث سلطات أنّها تحصل على اعتمادات لتطوير حدائق عامّة في البلدات وهي أمّ الفحم وحورة وسخنين. يفصّل جدول 5 حجم الاعتمادات المالية.

جدول 4: اعتمادات حكومية لتطوير هادف لحدائق عامّة

اسم السلطة	اعتماد حكومي خاصّ لتطوير حدائق عامّة، بالشواقل
أمّ الفحم	800,000
حورة	متعلّق بالمشروع والفترة، بواسطة م.غ.ع.
سخنين	شيكل (صندوق أراضٍ مفتوحة) مليون 4.5

تخطيط تطوير الأراضي العامّة المفتوحة

يتجسّد النقص في الميزانيّات المستثمرة في تطوير الحدائق والأراضي العامّة المفتوحة في مخطّطات التطوير السنوية للسلطات المحليّة أيضًا. إن مخطّطات التطوير مثلها مثل الميزانيّة التي تعبّر عن سلّم أولويّات السلطة المحليّة. وقد سُئِلَ مندوبو السّلطات المحليّة في إطار استمارة الدراسة: هل يُقتَرَح في مخطّط تطوير السلطة المحليّة لعام 2016–2017 إقامة حديقة/مِساحة عامّة؟ أجابت غالبيّة السّلطات المحليّة (68%) بأنّ هناك مخطّطات تطوير لحديقة/مِساحة عامّة لعام 2016–2017؛ 32% أجابت بأنّه لا توجد مخطّطات إلّا أنّ هناك حاجة لوجودها. لم تجب أي سلطة محليّة بأنه لا توجد حاجة لمخطّط تطوير للحيّز العامّ في نطاقها (رغم أن مثل هذا الخيار ورد في الاستمارة). هذا دليل على الوعي لأهمية هذا الأمر في كافّة السّلطات المحليّة غير أنّ الوعي ذاته في جهة والعوائق لتحقيق ذلك من جهة أخرى. يفصّل جدول رقم 6 السّلطات المحليّة التي تحدّثت حول الأراضي المفتوحة المخطّطة للتطوير حسب مخطّطات التطوير لعام 2016–2017.

جدول 5: تفصيل حجم المِساحة المعدّة لتطوير الحيّز العــامّ في خطّة عمل السّلطات المحليّة في عام 2016-2017

اسم السلطة	في مخطّط تطوير السلطة المحليّة، هل يُقتَرَح تطوير حديقة/مِساحة عـامّة في عام 2016-2017
عرعرة	5 دونمات معدّة للتطوير
جت	5 دونمات معدّة للتطوير
حورة	60 دونم معدّة للتطوير
زيمر	15 دونم معدّة للتطوير
دير الأسد	25 دونم معدّة للتطوير
البطّوف	3.5 دونمات قدّم نداء
يافة الناصرة	متنزّه ومسار سير بجوار المجلس الإقليمي عيمق يزراعيل بسبب عدم وجود أراضٍ في يافة الناصرة. الجسم الرئيسي المسؤول عن المشروع هو مجلس محليّ يافة الناصرة.
كفر قرع	12 دونم معدّة للتطوير
أمّ الفحم	8 دونمات معدّة للتطوير
كوكب أبو الهيجا	مسار للسير
المزرعة	3 دونمات معدّة للتطوير
باقة الغربيّة	6 دونمات معدّة للتطوير
رهط	15 دونمًا معدّة للتطوير
البقيعة	4 دونم معدّة للتطوير
سخنين	متنزّه المل على مِساحة حوالي 15 دونمًا، كورنيش المل على مِساحة حوالي 4.5 دونمات
طرعان	5 دونمات معدّة للتطوير

يُستدلّ من الجدول أن السلطة المحليّة في حورة تخصّص غالبيّة المِساحة لتطوير الحيّز العامّ بحجم حوالي 60 دونمًا؛ بعكسها، يخصّص البطّوف 3.5 دونم فقط للتطوير. لم تتحدث السّلطات المحليّة التسع الباقية والتي تشكّل حوالي 36 بالمائة من مجمَل

السّلطات المحليّة العربيّة عن الحيّز العامّ للتطوير في مخطّط التطوير السنوي الخاصّ بها. تختلف هذه الحالة عن المواقف تجاه الحاجة لتطوير الحيّز العامّ وتحسين ملامح البلدة التي أشارت كافّة السّلطات المحليّة (100%) المشاركة إلى أهميّتها.

مواقف ومفاهيم تجاه تطوير حيّز عامّ ومشهد البلدة

لاستيضاح المواقف والمفاهيم بشأن تطوير حيّزات عامّة مفتوحة أعدّت بضعة مقولات شُمِلَتْ في استمارة الدراسة. وقد أجمل مندوب بلدية رهط الاستمارة بالنقاط التالية:

1. الحيّز العامّ هامّ لكلّ إنسان ويشكّل مكانًا لإقامة اللقاءات وللترفيه ولتبديد التوتر لدى أبناء الشبيبة؟

2. تعبّر مداخل البلدة عن طابع البلدة للزائر.

3. يزداد مستوى الحياة كلّما ازداد مستوى التطوير العام، المِساحة العامّة المفتوحة، مِساحة البناء الشعبي.

4. تقاس المناعة الاقتصادية للبلدة بمستوى الخدمات المقدّمة للسكّان ومن ضمنها تطوير الأراضي العامّة المفتوحة وصيانتها على مستوى لائق.

5. يجب طرح رفاهية الجمهور على أجندة المؤسّسة ولا يمكن الاكتفاء بالنقاش حول الإسكان وفرص العمل، ثمّة حاجة للرفاه، رفاه !.

6. ينتقل الكثير من الشباب للإقامة في البلدات اليهودية أيضًا بسبب فرص الرفاه والأراضي العامّة المفتوحة. (اقتباس من الاستمارة التي عبّأها مندوب بلدية رهط، 2016).

تشير ملاحظات مندوب بلدية رهط إلى الوعي لأهمية تطوير الحيّز العامّ والأراضي العامّة المفتوحة ومشهد البلدة ومستوى الرفاه فيها. إجابات مندوبي السّلطات المحليّة على المقولات التي أُعِدَّت تُجمَل في جدول 7. ترد فيه مقولات مختلفة ومدى موافقة المستجوَبين على هذه المقولات. كان التدريج على النحو التالي: 1. موافق تمامًا، 2. موافق، 3. غير موافق، 4. أعارض، 5 أعارض بشدة.

جدول 6: تلخيص المواقف والمفاهيم ومدى موافقة أو عدم موافقة السّلطات المحليّة على مقولات واردة في الاستمارة، بنسب مئوية

	المقولة	موافق بالطبع			معارض بشدة	
1	الحيزات العامة ومشهد البلدة اليوم لا تليق بالبلدة المتطورة وتمس بانتماء السكان الى البلدة التي يسكنون فيها	48	30	22	00	00
2	السبب الرئيسي للنقص في الاراضي العامة هو الفشل التخطيطي الذي لا يخصص اراضي للاحتياجات العامة في المخططات الهيكلية	19	22	33	15	11
3	ثقافة سكاننا هي انهم لا يستهلكون حدائق عامة وانهم يعارضون تطوير الاراضي العامة.	4	7	33	15	41
4	نحن لا نعتبر تطوير الاراضي العامة بمثابة افضلية، حيث إن السكان يفضلون تزويدهم باراض للبناء وبصورة اقل للاحتياجات العامة	7	26	19	15	33
5	المبادرة لتطوير أراض عامة ليست نتيجة لمبادرة من السلطة المحلية والسكان وانما تفرض فرضا عليهم من فوق من قبل الوزارات الحزومية المختلفة مثل وزارة المواصلات او وزارة جودة البيئة او وزارة الاسكان	7	7	26	26	34
6	سكاننا يبدون توجها معاديا لموضوع الاراضي العامة وذلك لان هذه الاراضي تصادر منهم وبالتالي فانهم يعارضون استقطاعها منهم وتطويرها	11	7	41	11	30
7	السكان يفضلون استهلاك اراض عامة وحدائق عامة في البلدات المجاورة وخاصة في البلدات اليهودية حيث يشعرون هناك بحرية اكبر وبالتالي فلا داعي لهذه الاستثمارات في بلداتهم	4	8	12	38	38
8	الدولة لا تخصص موارد مالية لتطوير الاراضي العامة والحفاظ على مشهد البلدة وبالتالي، فبدون زيادرة الموارد التي تقدمها الدولة لتطوير الحيز العام ومشهد البلدة فانها لن تتطور بالفعل في البلدات العربية	67	15	7	7	4
9	السلطة لا تستثمر مبالغ كافية لتطوير اراض عامة ومشهد البلدة لانها لا تمتلك موارد من اجل هذه الغاية وذلك بسبب الضعف المالي للسلطة المحلية	52	22	15	7	4

10	السلطة لا تستثمر مبالغ كافية لتطوير الحدائق ومشهد البلدة لان هذا الامر ليس ضمن سلم اولوياتها السلطة	7	7	34	26	26
11	لا داعي لتطوير حيزات عامة بما فيها حدائق عامة والحفاظ على مشهد البلدة لاننا عبارة عن قرية ولسنا بحاجة لمثل هذه الاراضي العامة فعلا	60	00	11	11	78
12	الضعف الاداري والقيادي والمبنى الحمائلي الانتمائي يشكل عائقا رئيسيا امام تطوير الحدائق والحفاظ على مشهد البلدة	11	7	22	15	45
13	ثقافة السكان تفضل الحيزات الخاصة وتشعر بأمان أكبر وبالانتماء إليها مما يتسبب في تأخير تطوير الحيز العام والحفاظ على مشهد البلدة	00	15	26	30	30
14	إقصاء المواطنين العرب من الحيز العام القطري ةالعام من قبل الدولة يؤثر على انكماش اقامة السكان في الحيز الخاص ويتسبب في خلق اغتراب وغربة للمواطنين العرب في الحيز العامّ على مستوى الدولة والبلدة	4	27	35	19	15 69%
15	الثقافة العربية القروية التقليدية المنتشرة في البلدات العربية تشجع عدم تطوير الحيز العام; حدائق عامة، أراض عامة، ولا تعير اي اهمية للمظهر والمشهد العام الجميل للبلدة	4	11	36	33	26 85%

يُستدلّ من الجدول بأن 78% من المستجوَبين يدركون بأنّ الحيّز العامّ القائم في البلدات العربيّة غير لائق بمشهد واحتياجات البلدة العصرية؛ فقط 41% يوافقون على أن السبب الرئيسي لشحّة الأراضي العامّة المفتوحة هو نتيجة إخفاق تخطيطيّ. بالمقارنة مع ذلك فإنّ 89% من المستجوَبين لا يوافقون على أن الثقافة العربيّة تفتقر إلى الوعي حيال الحدائق العامّة وأنّ ثمّة معارضة لتطوير الحيّز العامّ. يعارض 67 % من المستجوَبين المقولة بأنّ تطوير الحيّز العامّ ليس من ضمن الأولويّات وأن السكّان يفضّلون أراضي للبناء الخاصّ وبقدر أقلّ للاحتياجات العامّة. 86% لا يوافقون على أنّ المبادرة لتطوير الحيّز العامّ ليست بيدي السلطة المحليّة والسكّان بل تُفرض فوقيًّا عن طريق الوزارات الحكومية المختلفة مثل وزارة المواصلات وجودة البيئة ووزير الإسكان، وقد عارض حوالي 82% من المستجوَبين المقولة بأنّ السكّان العرب يظهرون

العداء تجاه الحيّز العامّ من منطلق أن هذه الأراضي قد صودرت منهم وعليه فإنّنا نجد معارضة لتغيير استعمال الأرض وتطويرها لهذه الأهداف. وأعرب 88% من المستجوَبين عن معارضتهم للمقولة بأنّ السكّان يفضّلون استهلاك حيز عامّ وحدائق عامّة في البلدات المجاورة، خاصّة اليهودية، حيث يشعرون بحرية أكبر هناك، ولذا فلا حاجة لهذه الاستثمارات في بلداتهم. يوافق 82% من المستجوَبين ويوافقون تمامًا على المقولة بأنّ الدولة لا تخصّص موارد مالية كافية لتطوير الحيّز العامّ وللحفاظ على مشهد البلدة العربيّة وبالتالي فبدون زيادة تخصيص اعتمادات الدولة لتطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدة فلن يحدث أيّ تطوّر في البلدات العربية. يوافق 74% من المجيبين ويوافقون تمامًا على الادّعاء بأنّ السلطة المحليّة لا تستثمر ما يكفي من الموارد في تطوير الحيّز العامّ ومظهر البلدة بسبب ضعف ميزانيّة السلطة المحليّة. في المقابل رفض 86% الادّعاء القائل إن السلطة المحليّة لا تستثمر موارد كافية في تطوير حدائق ومظهر البلدة لأنّ هذا الأمر ليس ضمن سلّم أولويّاتها. يعارض 100% من المجيبين الادّعاء بأنّ لا حاجة لتطوير حيّزات عامّة بما في ذلك حدائق عامّة والحفاظ على مشهد البلدة لكونها قرويّة. عندما سُئلت السّلطات المحليّة حول العوائق وضعفها من الناحية الإدارية فقد أعرب 82% من مندوبي السّلطات المحليّة عن معارضتهم للمقولة بأنّ الضعف الإداري والقيادي والمبنى الحمائلي الانتمائيّ تشكّل عائقًا مركزيًّا أمام تطوير الحدائق والحفاظ على مظهر ونظافة للبلدة. أجاب 86% من المستجوَبين في نفس الوقت بأنّ تفضيل الحيّز الخاصّ راسخ في الثقافة وأنّ السكّان يشعرون بأمن وانتماء أكبر إليه ممّا يتسبّب في تأخير تطوير الحيّز العامّ والحفاظ على مظهر ومشهد البلدة، وأجابَ 69% من المستجوَبين بأنهم يعارضون المقولة بأنّ إقصاء الدولة للمواطنين العرب من الحيّز العامّ القطري والعامّ يؤثّر على تجمّع السكّان في البلدة ضمن الحيّز الخاصّ ويتسبّب في ولادة الشعور بالغربة والاغتراب في الحيّز العامّ القطري والبلدي لدى المواطنين العرب. وقد عارض 85% من مندوبي السّلطات المحليّة المقولة بأنّ الثقافة العربيّة القرويّة التقليدية المنتشرة في البلدات العربيّة ترفض تطوير الحيّز العامّ والحدائق العامّة أو الأراضي العامّة وأنّها لا تعير أيّ اهتمام للمظهر والمشهد العامّ الأنيق للبلدة ولأهميّته.

عوائق أمام تطوير الحيّز العامّ والمظهر المشهدي

قد سُئِلَ مندوبو السّلطات المحليّة في الاستطلاع حول عوائق تطوير الحيّز العامّ وتصميم المظهر المشهدي للبلدة، فذكرت كلّ السّلطات المحليّة المشارِكة في عيّنة الدراسة بأنّها تواجه عوائق تعترض طريق تطوير الحيّز العامّ في بلداتها باستثناء قرية جت التي أشارت إلى أنّه إذا كانت هناك اعتمادات مالية وميزانيّة من الدولة فإنّ مندوبي السلطة المحليّة لا يواجهون عوائق، وأشارت باقي السّلطات إلى بعض العوائق المصنّفة حسب أربع فئات كما هي واردة في الشكل رقم 14 فيما يلي.

شكل 14: تقسيم عوائق تطوير الحيّز العامّ في البلدات العربيّة كما عرضها مندوبو السّلطات المحليّة المشارِكة في العيّنة

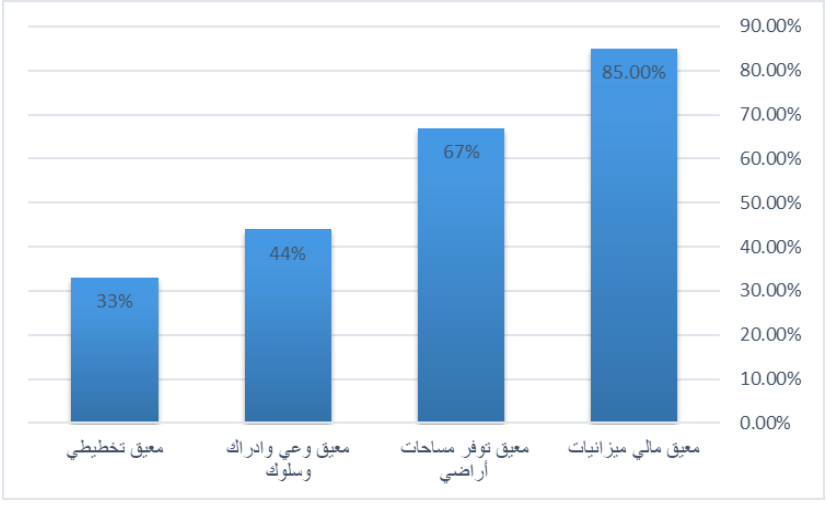

عائق الميزانيّة

ذكرت85% من السّلطات المحليّة أنّ العائق الرئيسي أمامها هو عائق الميزانيّة وأنه لا تُخصّص اعتمادات كافية لتطوير الحيّزات العامّة في بلداتها. الموارد الضئيلة والنقص في عرض أراضٍ عامّة لائقة تلبّي احتياجات السكّان هي عوائق لا تتيح التطوير بوتيرة مكثّفة ممّا يتسبّب في تغيير مظهر ومشهد للبلدة. عائق الميزانيّة متعلّق بحجم

الاعتمادات الحكومية الخاصّة السنوية لتطوير الحدائق والأراضي العامّة المفتوحة ومشهد البلدة. وقد سُئِلَت السّلطات المحليّة المشاركة في العيّنة: هل تعرّف اعتمادات الدولة لتطوير الأراضي العامّة وملامح البلدة كعائق، وكما أسلفنا فقد ردّت الغالبيّة المطلقة من السّلطات المحليّة بالإيجاب.

عائق منالية الارض

أشارت 67% من السّلطات المحليّة المشاركة في العيّنة إلى انعدام تغيير استعمال وتخصيص أراضٍ لأراضٍ عامّة من قِبَل الدولة كعائق، والصعوبة في تغيير استعمال أراضٍ عامّة مفتوحة من أراضٍ تابعة لملكيّة خاصّة. كما أنّ هناك صعوبات إجرائية، اجتماعية ومعارضة جوهرية لمصادرة الأراضي من السكّان ممّا قد يتحوّل إلى عداء تجاه رئيس السلطة المحليّة والعمال الذين يقومون بدورهم في عملية المصادرة نفسها.

عائق الوعي والسلوك

رغم إشارة مندوبي السّلطات المحليّة إلى أنه لا توجد عوائق ثقافية لوجود أراضٍ عامّة مفتوحة في السّلطات المحليّة فقد ذكرت 44% من السّلطات المحليّة في العيّنة أنّ أعمال التخريب والسلوكيات الاجتماعية المعادية تشكّل عائقًا أمام تطوير الحيّز العامّ في البلدات، أي أنّ خوف السّلطات المحليّة من المسّ بالأراضي العامّة المفتوحة والحدائق العامّة يشكّل عائقًا أمام إقامة وتطوير الحدائق والأراضي العامّة المفتوحة. ودلّت التجربة على أنّه يمكن إزالة هذا العائق إذا اتخذت السلطة المحليّة خطوات جدية لتطوير الحدائق في الساحات العامّة مثل طرعان والناصرة وباقة الغربيّة وإكسال (انظر شكل 15). إذا تجولت في البلدات العربيّة اليوم ستلاحظ بأن هناك العديد من الساحات والجزر الخضراء وحتى الحدائق العامّة المدنية التي يعتني بها السكّان وتكمن المشكلة في تخصيص اعتمادات مالية لصيانتها.

شكل 15: أراضٍ عامّة مفتوحة، حدائق وساحات محميّة تحظى بالحماية والصيانة في مدخل مدينة باقة الغربيّة آب، 2016 (تصوير المؤلف)

عائق تخطيطيّ

يبدأ تخصيص أراضٍ عامّة مفتوحة عند إعداد مخطّط هيكليّ أو مخطّط مفصّل محليّ، يخطط ويضع الهدف من الأراضي العامّة والخاصّة حسب استعمالاتها بموجب برنامج يعبّر عن غايات وأهداف واحتياجات البلدات. يتسبّب التخطيط الذي لا يخصّص أراضي لأهداف عامّة في حدوث نقص في هذه الأراضي. أشارت حوالي 33% من السّلطات التي شاركت في العيّنة إلى أنّ هناك غيابًا في الأراضي المعدّة ضمن مخطّطات هيكليّة ملائمة لتطوير البلدة بشكل عامّ والحيّز العامّ بشكل خاصّ. وقد ذكرت 52% منها أنّها تعتبر الإجراء التخطيطيّ عائقًا فيما لم تعتبره 41% عائقًا. واعتبر 7% الإجراء التخطيطيّ عائقًا في حالات معيّنة، أو عائقًا جزئيًّا (انظر شكل 16).

شكل 16: نظرة السّلطات المحليّة للتخطيط كعائق أمام تطوير الحيّز العامّ ومشهد البلدة

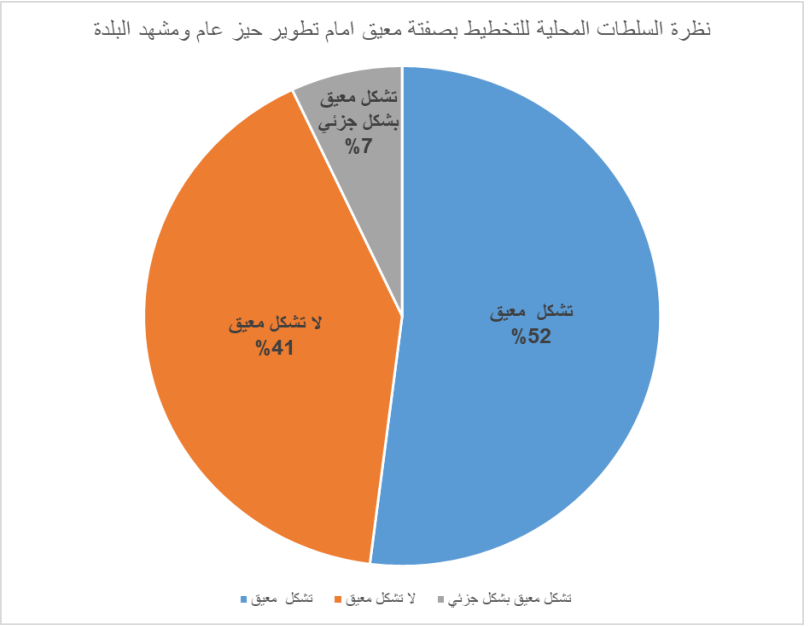

عوائق اجتماعية

يشهد تغيير استعمال الأرض للصالح العامّ حالة من التراجع بسبب عوائق اجتماعية متعلّقة بالصراعات بين أبناء الحمائل، بين أصحاب الأرض وبين القيادة المحليّة، وبين مَنْ قد يستعملون الأرض التي تُغَيَّر مكانتُها إلى مكانة أرض عامّة نتيجة عمليّة تخطيط يُنظر إليها وكأنها مفروضة على الجمهور بدون إشراكه وبدون نزاهة. تخطيط الأراضي العامّة ينفّذ ويُستغل جزئيًّا وبصورة هامشية وقد يشكّل أرضية خصبة للتوتر الاجتماعي وللعنف بدلًا من أن يكون رافعة للتطوير ولتلبية احتياجات السكّان.

جزء من الأراضي المخصّصة للصالح العامّ في المخطّطات الهيكليّة غير معدّة من ناحية تخطيطيّة عبر الاتفاق مع أصحاب الأرض. يُفرض التخطيط فرضًا وأحيانًا كجزء

من مناكفات شخصية بين الأفراد وبين الحمائل. تتكوّن السلطة المحليّة كونها هيئة سياسية منتخبة من معارضة وائتلاف وهي لا تمثّل بالضرورة مصالح جميع السكّان. مبنى وعمليّة الانتخابات الإجرائية المصحوبة أحيانًا بما يشبه "رشوة انتخابية"، ائتلاف بين الحمائل وبين فئات لذوي المصالح. إذا وصلت فئة اجتماعية–سياسية ممثلة للحمائل الفاعلة في البلدة إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية فليس مستبعدًا أن تنحّي معارضيها أو مَن لم يصوّتوا لها في الانتخابات. يمكن القيام بذلك عن طريق اتخاذ قرارات مختلفة وخاصّة قرارات تخطيطيّة متعلّقة بمخطّطات هيكليّة ومفصّلة، مرورًا بتخصيص أو إلغاء تخصيص أراضٍ عامّة وخاصّة الأراضي المعدّة لأراضٍ عامّة مفتوحة ولمبانٍ عامّة وطرق. يحتلّ موضوع الأرض والتخطيط خلال إعداد البرامج الحزبية وحملة الانتخابات لدى المرشحين جزءًا كبيرًا من الخطاب في التنافس السياسي وتُطلَق وعود جماعية وشخصية من ضمنها إلغاء نقطة / أرض "خضراء" معدّة بموجب مخطّط هيكليّ أو مفصّل معتمَد أو في مرحلة إعداد ومصادقة. من شأن المرشحين في المواجهات الحادّة حتّى التهجّم على معارضيهم وعلى رئيس السلطة المنتخَب الذي يمثّل حمولة أو فئة سياسية المبادرة إلى خطوة تستهدف تخصيص أرض معيّنة للأراضي العامّة، أو التأثير على تغيير موقع الأراضي العامّة بواسطة المبادرة إلى مخطّط مفصّل، أو التدخّل في عمليّة التخطيط. أحيانًا، يُخطّط بأن تكون الأرض العامّة المقترَحَة أو الطريق بصورة سرية على حساب أراضٍ تابعة لأعضاء المعارضة. تغيير استعمال الأرض بدون اتفاق وبدون عمليّة قانونية في تطبيق آلية التوحيد والإفراز في ظلّ مشاحنات خفية وباستعمال التخطيط الهيكليّ وتغيير استعمال الأراضي لتكون استعمالات عامّة تزيد من حدّة التوتر والمواجهات بين المالكين وسلطات التخطيط. تنعكس هذه المسألة في مرحلة عمليّة التخطيط بالاعتراض على المخطّط في مؤسّسات التخطيط وبالتوجّه إلى المحاكم وإذا لم تَكُن هذه الوسائل كافية ولم ينتهِ الصراع يحاول أصحاب الأرض عن طريق استعمال العنف والقوة الجسدية إلغاء ومنع تحقيق تطوير أراضٍ عامّة مفتوحة ويبقى التخطيط في هذه الحالة مجرّد حبر على ورق ولا يتمّ تطوير الأرض للغايات التي خصصت لها.

الاعتبار الرئيسي في تحديد موقع ومِساحة وشكل الأراضي العامّة المفتوحة متعلّق بالانتماء الاجتماعي–السياسي والاجتماعي والحزبي لصاحب الأرض. يتسبّب استبدال قيادة السلطة المحليّة في بعض الحالات بتأرجح موقع الأراضي العامّة وموقع شبكة الطرق وبالتالي يتأخّر إقرار المخطّط الهيكليّ ويعيق تطوير البلدة. في المقابل بعض وعود المرشّحين للناخبين عشية الانتخابات لتغيير موقع ومِساحة وشكل الأرض المعدّة للصالح العامّ لا تُنفّذ بسبب قرارات مؤسّسات التخطيط. وقد تسبّبت هذه الحقيقة في زيادة التوتر الاجتماعي أو في تأخير تطوير الأراضي العامّة بحيث يمسّ كِلا الأَمْرَيْن بالسكّان.

مشهد ومظهر البلدة

طبيعة وشدة مشاعر السكّان ومندوبي السّلطات المحليّة تجاه مشهد ومظهر ملامح البلدة هي أساس هامّ لتطويرها وإنشاء سُمعة إيجابية لها. سُئِلَت السّلطات المحليّة إذا كانت تعتقد بأنّ مشهد البلدة اليوم يبثّ للجمهور انطباعًا حول تخلّف التطوير ومكان يصعب العيش فيه مما يتسبّب في الاغتراب بين الإنسان ومحيطه. وافقت 70% من السّلطات المحليّة على هذه المقولة حيث إنّ لديها شعورًا بأنّ مشهد ملامح البلدة اليوم يعطي انطباعًا بأنّ البلدة غير متطوّرة بقدر كافٍ وهي تشكّل مكانًا يصعب العيش فيه ويتسبّب في حدوث اغتراب بين الإنسان ومحيطه بينما رفض 26% هذه المقولة فيما لم يجب 4% عن هذا السؤال.

شكل 17: توزّع طابع الشعور لدى مندوبي البلدية تجاه تطوير مشهد البلدة ومظهرها

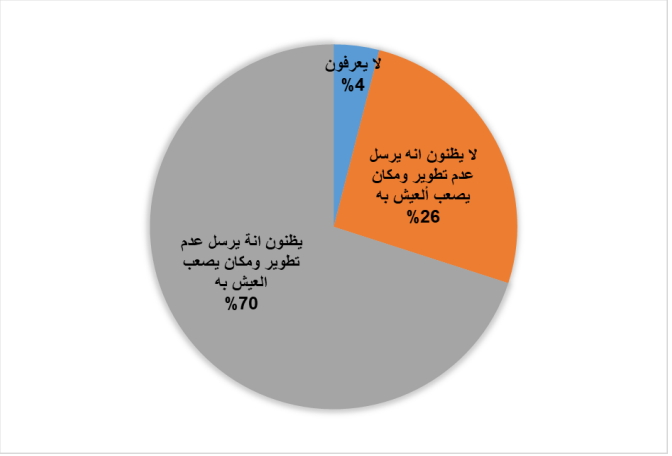

تلخيص

للحيز العامّ وظيفة هامة في حياة السكّان فهو يشكّل منطقة اجتماعية تجمع بين أبناء المجتمع المحليّ بأسره ويؤثّر على المنطقة. يدلّ الحيّز العامّ على مستوى الحياة ويعبّر عن مستوى التطوّر، فهو يساهم في الانخراط وفي الشعور بالانتماء للمكان. يستطيع تطوير الحيّز العامّ في البلدات العربيّة تقليص الفجوات والحدّ من عدم المساواة بين مختلف شرائح المجتمع في إسرائيل ويؤدّي إلى منح إمكانية استعمال الحيّز العامّ لفئات سكانية خارج البلدة وبالتالي تتكوّن شبكة اتصال جديدة تتيح المشاركة والتواصل بين الفئات السكّانية المختلفة في إسرائيل.

تشير معطيات الاستطلاع إلى أهمية تطوير الحيّز العامّ في السّلطات المحليّة العربيّة علمًا بأن غالبيّة السّلطات تعي أهميته وشحته اليوم. إذا كانت غالبيّة السّلطات تحتوي على حيّز عامّ مفتوح إلّا أنّه ليس فيه ما يكفي لإعطاء مظهر بلدة مطوّرة، كما أنّ غالبيّة البلدات تعطي انطباعًا بأنّ هناك حالة من عدم التطوّر وأنّه يصعب العيش في هذا المكان الذي يتسبّب في حدوث اغتراب بين الإنسان ومحيطه.

العوائق أمام تطوير البلدات

أشارت السّلطات المشاركة في العيّنة إلى العوائق التي تعتقد أنّها تعطّل عمليّة التطوير في بلداتها. فيما يلي تلخيص العوائق التي أشارت إليها:

• عائق ميزانيّاتي

يُعتبر مركزيًّا في نظرهم – أشارت السّلطات إلى شحّة الاعتمادات المالية وإلى أن شحّة تخصيص الموارد لتطوير الحيّز العامّ في البلدات هي أسباب تعيق أو تشوّش عمليّة تطوير الأراضي العامّة المفتوحة ونتيجة لذلك – فإنّها تضرّ بمشهد البلدة.

• عائق الأراضي

هو الثاني بعد عائق الميزانيّة – أشارت السّلطات إلى أنّ الملكيّة الخاصّة على الأرض وعدم تخصيص أراضٍ خاصّة ومصادرة أراضٍ من أصحابها تتسبّب في حدوث توجّه عدائي لدى السكّان حيث كانت كلّ هذه العناصر عواملَ سلبية في العمليّة ذاته.

• الوعي والسلوك

تؤثّر أعمال التخريب التي يمارسها بعض سكّان البلدة تجاه الحيّز العامّ وقلّة الوعي لانعكاساتها على التطوير الإقليمي في البلدة. تقاعس الرقابة العامّة بسبب ضعف السلطة الأبوية التقليدية ودخول النموذج الليبرالي عن طريق حضور الدولة والقانون اللذين رغم حيويتهما وضرورة وجودهما ما زالا يُعتبران غير شرعييين لدى بعض شرائح الجمهور في البلدات العربيّة تضعف السلطة المحليّة فيما يتعلّق بالوعي وفرض النظام في الحيّز العامّ على نطاق البلدة.

• عائق تخطيطيّ

أشارت السّلطات إلى أنّ ما يعيق التطوير هو عدم وجود مخطّطات أو مخطّطات ملائمة لتطوير الحيّز العامّ حيث تزيد شحّة الأراضي المخطّطة لأراضٍ عامّة ونزع شرعية هذا التخطيط من حدّة العائق التخطيطيّ.

وحتى إذا كانت السّلطات تعي أهميّة وجود الحيّز العامّ ووظيفته في البلدة إلّا أنّ أهميّته على أرض الواقع لا يُعبّر عنها ميدانيًّا حيث لا ترى السّلطات الحاكمة بأنّ المجتمع العربي أو الثقافة العربيّة هي سبب رئيسيّ في عدم التطوير وإنّما يُعزى ذلك إلى عدم تخصيص الأراضي وشحّة الميزانيّات. الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه غالبيّة السّلطات المحليّة لا يتيح لها فرصة للاستثمار في تطوير الحيّز العامّ ومظهر البلدة فيُطرح السؤال: ما هو سبب الضعف الاقتصادي وعدم رصد الميزانيّات؟ هل ينجم ذلك عن عدم رصد الاعتمادات الحكومية أو أنّ سبب هو عيوب في إدارة هذه السّلطات المحليّة؟

تلقي النتائج التي حصلنا عليها الضوء على هذه المسألة، حيث تستثمر غالبيّة السّلطات نسبة ضئيلة من ميزانيّتها في تطوير الحيّزات العامّة في البلدة ثمّ إنّ غالبيّتها لا تضمّ دوائر مخصّصة تُعْنَى بتطوير الحيّز العامّ. وكذلك، فعندما تكون هناك دائرة أو عاملون مسؤولون عن التطوير يكون عددهم ضئيلا. يتطلّب تعديل هذه العيوب التعامل ليس فقط على المستوى المحليّ وإنما على المستوى القطري أيضًا. من خلال هذه الطريقة فقط يمكن تغيير الوضع وتحسين مظهر وملامح البلدة في البلدات العربية. يبدأ حلّ "لغز" نقص الأراضي العامّة المفتوحة وعلاج المشهد الداخلي للبلدة بتخصيص موارد من قِبَل الدولة والسّلطات المحليّة التي تُدار بصورة ناجعة من قِبَل نظام الحُكم المركزي والحُكم المحليّ.

تتطلّب إزالة العوائق من أمام التطوير العامّ في البلدات العربيّة تقديم العلاج على مستويين – الماكرو والميكرو في نفس الوقت. على مستوى الماكرو، القطري، الذي

يخضع لمسؤوليّة الحكومة يجب العمل لتوجيه السّلطات المحليّة لتخصيص موارد وأحيانًا تعيين موجّهين/مرافقين لمرافقة السّلطات المحليّة للتحقق من الرصد الفعلي للاعتمادات المالية من أجل تطوير وتحسين مظهر البلدة. يجب تنظيم الأمر حول تخصيص الأراضي لعمليّة التطوير في البلدات. على مستوى الميكرو، المحليّ، في الدرجة الأولى، يتوجّب على السّلطات المحليّة تغيير سلّم أولويّاتها وطرح قضية الحيّز العامّ وتطوير الأراضي العامّة المفتوحة في مقدّمة القائمة كموضوع هامّ وعاجل. يجب إقامة دائرة مخصّصة بالتطوير والتخطيط لمشهد البلدة وصيانة مظهرها في السّلطات المحليّة. ثمّة حاجة لتطوير مخطّطات هيكليّة تشمل أراضيَ عامّة مفتوحة. كلّما زادت السّلطات المحليّة من كميّة الأراضي المفتوحة لرفاهية سكانها يزداد وعي السكّان لأهمية هذه الأراضي، وبطبيعة الحال فثمّة حاجة لتخصيص نسب مئوية من الموارد المالية والإدارية لهذا التطوير.

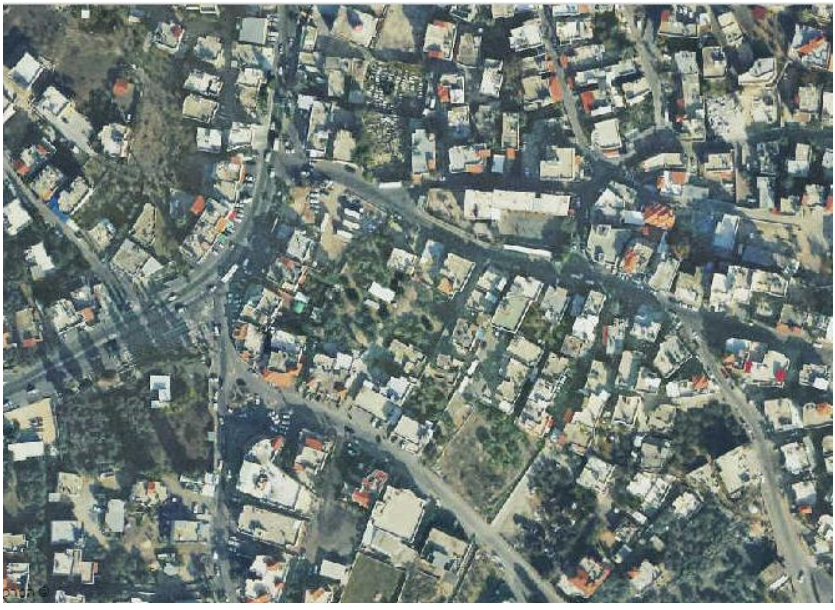

الفصل 6: العوامل التي تؤثّر على منالية الحيّز العامّ وتصميم مشهد البلدة

يتناول هذا الفصل الظروف التي نشأ وتصمّم فيها مشهد ومنظر البلدات العربيّة وشحّة الأراضي المفتوحة التي كرّسها.

تحوّلات في تخطيط البلدة

كان انتقال البلدة العربيّة من قرية إلى بلدة مصحوبًا بمراحل مختلفة من إعداد مخطّطات هيكليّة محليّة راعت هذه التحوّلات ووفّرت ردًّا جزئيًّا للاتجاهات الآخذة في التطوّر على نطاق البلدة. إنّ هذه المخطّطات الهيكليّة المحليّة لها تأثير كبير على تغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ وتصميم مشهد البلدة. صحيح أن غالبيّتها اعتمدت على توجّه عقلاني في التخطيط لكن في بعض الحالات تمّ تبني التوجّه التراكميّ في التخطيط حيث عبّر بعضها عن التخطيط المدافع وحتى التخطيط التشاركي والتعاوني في العقد الأخير (الترمان وستاف، 2001).

مراحل إعداد المخطّطات الهيكليّة

سنلخّص في الموادّ الفرعية من هذا الفصل التحوّلات الحاصلة في تخطيط البلدة وعلاقتها بتخطيط أراضٍ مفتوحة مع الإشارة إلى اننا لن نتناول فيما يلي تنفيذ التخطيط بل سنركّز على التخطيط ذاته حيث يُظْهِر فحص تطوّر تخطيط المخطّطات الهيكليّة للسلطات المحليّة العربيّة أنّه تمّ تقسيم تغيير استعمال تخصيص الأراضي للصالح العامّ في السّلطات المحليّة العربيّة إلى أربع مراحل مختلفة في إعداد المخطّطات الهيكليّة التي عبّرت عن روح العصر والمكان والسياسة واللغة والخطاب التخطيطيّ والاجتماعي–السياسي.

المرحلة الأولى – بدأت المرحلة الأولى من إعداد المخطّطات الهيكليّة في قطاع البناء في نهاية خمسينات القرن الماضي حتّى سنّ قانون التنظيم والبناء–1965 حيث أُعِدَّتْ هذه المخطّطات بموجب أمر تخطيط وبناء المدن لعام 1936 لحصر الأرض المبنية

للبلدات العربيّة وتقليص الأراضي المعدّة للتطوير ورخص البناء. لم تحدّد هذه المخطّطات أراضي للصالح العامّ باستثناء حالات خاصّة حدّدت فيها شبكة طرق رئيسية. لم تشمل المخطّطات غالبًا المباني القائمة بل دعت إلى تكثيف البناء عن طريق إعطاء نسبة حقوق بناء مرتفعة في نواة الأرض المبنية (انظر شكل 18). وكان هدفها تكثيف الأرض المبنية ووضع أسس قانونية لإصدار رخص بناء بموجب أمر تخطيط وبناء المدن لعام 1936 (خمايسي، 1990)

شكل 18: مخطّط هيكليّ لمجال البناء رقم ج/429 لكفر كنّا أُقرَّ في عام 1961 على أرض مقدّرة مساحتها بحوالي 563 دونمًا. مثال لمخطّطات اعتُمِدَت في المرحلة الأولى من إعداد مخطّطات القرى العربية

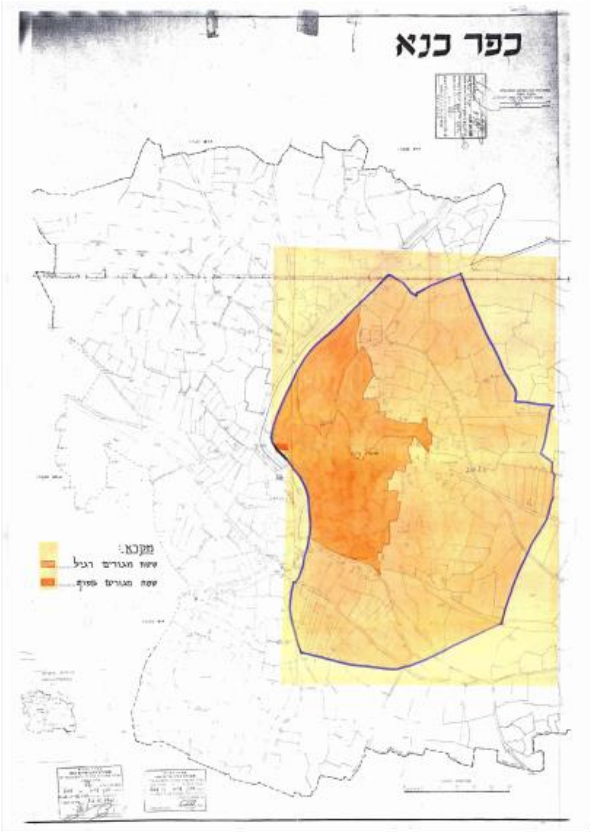

المرحلة الثانية – بدأت المرحلة الثانية في إعداد المخطّطات الهيكليّة للبلدات العربيّة مع إقرار قانون التنظيم والبناء–1965 الذي تطلّب إعداد مخطّط هيكليّ محليّ لكلّ بلدة في حيّز التخطيط المحليّ خلال ثلاث سنوات من إقرار القانون. كانت هذه المخطّطات ترمي غالبًا إلى تحديد الأرض المبنية التي ضمّت غالبيّة البناء في البلدات. وقد أُعِدَّت غالبيّتها كمبادرة من هيئات خارجية مثل دائرة أراضي إسرائيل أو لجان محليّة أو لوائية مع مشاركة ضئيلة من طرف السّلطات المحليّة. وقد خصّصت هذه المخطّطات القليل من الأراضي فقط للصالح العامّ (يوم طوف، 1985). شملت غالبيّة الأراضي المخصّصة للصالح العامّ شبكة الطرق والمباني التربوية وبعض الأراضي الخضراء، أي الأرض العامّة المفتوحة (انظر اشكال 19 و20). وكان الهدف من هذه المخطّطات بالأساس تنظيم البناء القائم والانتباه لتغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ، فمن جهة، لم يهتمّ رؤساء السّلطات غالبًا أو لم يعملوا على تخصيص أراضٍ للصالح العامّ، ومن جهة أخرى لم تحرص مؤسّسات التخطيط على تغيير استعمالات الأراضي للصالح العامّ. وانتُهِجَ سلّم أولويّات يرى بأنّه يجب أن نهتمّ في الدرجة الأولى بحلّ قضيّة البناء غير المرخّص وتغيير استعمال الأراضي لغرض الإسكان. كان يُحبّذ تشجيع الازدحام وتكثيف الأرض المبنية/ المخطّطة على المواجهة مع رؤساء السّلطات وأصحاب الأرض لتخصيص أراضٍ للصالح العامّ وخاصّة في ضوء معارضتهم ومعارضة عموم الجمهور لمثل هذه الخطوة.

شكل 19: مخطّط هيكليّ محليّ أُعِدَّ لقرية كفر كنّا بموجب قانون التنظيم والبناء رقم ج/ 1231 بمبادرة وزارة الداخلية واللجنة المحليّة اللوائية للتنظيم والبناء، الجليل الشرقي 1979

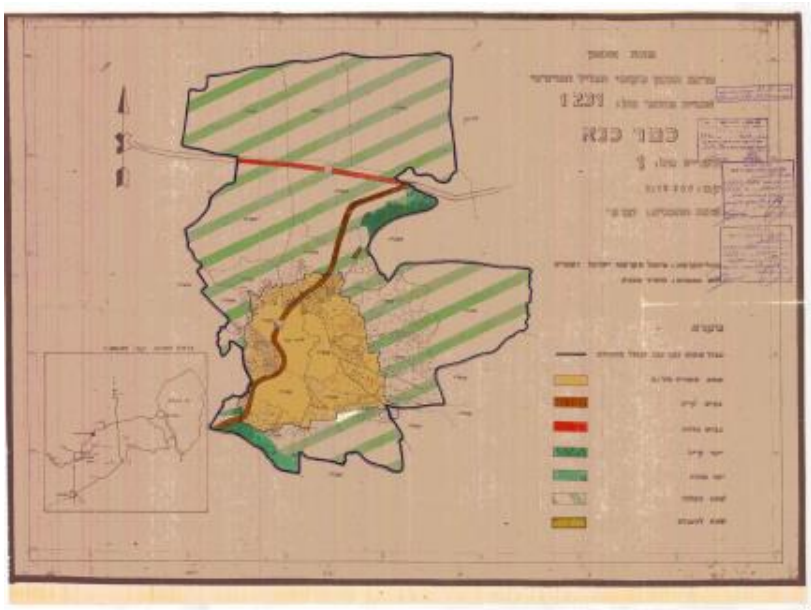

شكل 20: مخطّط هيكليّ ج/1231 لكفر كنّا أُقرَّ سريانُهُ عام 1979 حيث يغيّر استعمال أراضٍ للتطوير ومن ضمن ذلك للحيّز العامّ من مِساحة 1780 دونمًا تمّ تغيير استعمال 2.7% لأرضٍ عامّة مفتوحة ولمِساحات رياضية (حوالي 48 دونمًا)

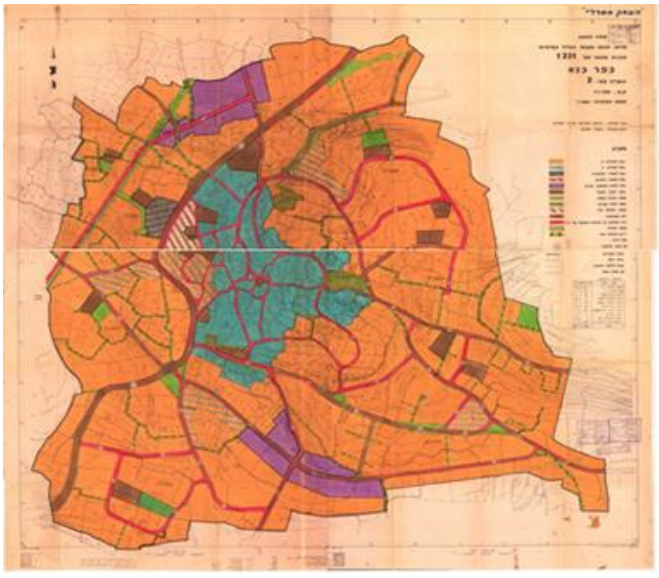

اذا تأمّلنا تقسيم الأراضي العامّة المفتوحة وشبكة الطرق فإنّها تدلّ على أنّه تمّ تقسيم الأراضي العامّة المفتوحة القليلة في الأطراف وأنّ هذه الأراضي ليست أراضيَ ذات نوعية فائقة من حيث الموقع والمِساحة. أُقيمت شبكة الطرق على طرق "متروكة" زراعية وقد تمّ تطويرها لتصبح طرقًا مناسبة للمواصلات الآلية.

المرحلة الثالثة – بدأت المرحلة الثالثة في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات. في هذه المرحلة كانت مبادرات إعداد مخطّطات هيكليّة محليّة توسيعية ومخطّطات هيكليّة معتمَدة لزيادة الأراضي المعدّة للتطوير في البلدات العربيّة حيث بدأت مؤسّسات التخطيط في تذويت الحاجة لتحقيق توجيهات تخطيطيّة شاملة لتخصيص الأراضي للصالح العامّ، ومن ضمن ذلك تخصيص حيّز عامّ مفتوح، تطوير شبكة طرق سليمة وواسعة تشمل جزرًا خضراء. تنامى في هذه المرحلة أيضًا وعي رؤساء السّلطات المحليّة لتغيير استعمال أراضٍ للصالح العامّ إلّا أنّهم ما زالوا يفضّلون تطوير الإسكان على الدخول في مواجهة مع أصحاب الأرض الخاصّة حول تخصيص أراضٍ موجودة ضمن ملكيّتهم للصالح العامّ، ولم تقُمْ دائرة أراضي إسرائيل في نفس الوقت بمطالبة السّلطات المحليّة بتخصيص أراضٍ كافية للصالح العامّ من الأراضي الموجودة ضمن ملكيّة الدولة. الدائرة هي التي قامت بإعداد مخطّطات مفصّلة أو توسيع مخطّطات هيكليّة محليّة على أراضٍ تابعة لملكيّة الدولة، وعلى أيّ حال فقد كانت النتيجة تقليص الأراضي المخصّصة للصالح العامّ في حيّز المِساحة المخطّطة على نطاق البلدات (انظر شكل 21). تمّ التعبير عن الحاجة لتغيير استعمال وتخصيص أراضٍ للصالح العامّ من حيث التصريحات اللفظية إلا أنه لم يُترجَم في الواقع لتخصيص هذه الأراضي.

شكل 21: مخطّط هيكليّ محليّ كفر كنّا رقم ج/ 8588 أُقرَّ سريانُهُ عام 1999.*

* **ملاحظة:** تبنّى المخطّط بالأساس وصحّح مخطّطات سابقة لاستعمالات وأهداف متعلّقة بموقع شبكة الطرق وتقسيم الأراضي العامّة المفتوحة. في المخطّط، حيّ في جنوب البلدة أُعِدَّ على أراضي الدولة بمبادرة دائرة أراضي إسرائيل لتنفيذ مشروع "ابن بيتك" المكوّن من 232 قسيمة. ونشأ مشهد جديد لتطوير كفر كنّا.

كان هذا المخطّط الهيكليّ أساسًا لاستصدار رخصة بناء وإعطاء جدول لحقوق البناء وذلك بدون أن نضمّ للخطة ملاحق بناء توجّه تصميم المشهد والمنظر البلدي. اعتمد كلّ البناء في البلدة على البناء الذاتي رغم ازدياد عدد السكّان من 3.600 نسمة في

عام 1961 إلى حوالي 21.000 نسمة في عام 2016. نشاهد من خلال هذا الشكل أنّ التخطيط المدروس في القسم الجنوبي للبلدة يقسّم الأرض إلى قسائم خاصّة بمشروع "ابن بيتك" وهي المنطقة التي ركّزت فيها غالبيّة الأراضي العامّة المفتوحة في القرية.

المرحلة الرابعة – ترمز المرحلة الرابعة التي بدأت في مطلع الألفية الثالثة إلى بداية مبادرة عامّة حكومية لإعداد مخطّطات رئيسية وهيكليّة محليّة لبلدات عربيّة كثيرة. تمثل المخطّط الحكومي بمشروع تخطيط 34 بلدة عربيّة بمبادرة ديوان رئيس الحكومة، دائرة أراضي إسرائيل، وزارة الداخلية والسّلطات المحليّة. وأطلقت وزارة الداخلية والسّلطات المحليّة لاحقًا مبادرة شملت إعداد مخطّطات هيكليّة لخمسة عناقيد مكوّنة من 20 بلدة عربيّة تقريبًا. مثلًا، إعداد مخطّط رئيسي هيكليّ في عنقود 3 الذي شمل قرى إكسال ودبورية ويافة الناصرة وبسمة طبعون. وبدأت بعض اللجان المحليّة اللوائية والسّلطات المحليّة في نفس الوقت بإعداد مخطّطات هيكليّة لبلدات تديرها من الناحية التخطيطيّة لجنة محليّة. فمثلًا قامت لجنة مفو هعمكيم بإعداد مخطّطات لبلدات تديرها مثل كفر كنّا والمشهد والرينة وعين ماهل. خلقت هذه المبادرات الفوقية والتحتية لغة وتوجّهًا جديدًا في التخطيط أيضًا لصالح البلدة العربيّة وداخلها. وربطت اللغة والمضامين بين مستويات التخطيط المحليّة واللوائية والقطرية. وشملت هذه الطريقة الجديدة ثلاثة مستويات لمخطّطات معتمدَة لبلدات على المستوى المحليّ.

المستوى الأوّل:

إعداد مخطّط رئيسي لكلّ البلدة ليست له مكانة قانونية إلّا أنّ السلطة المحليّة ومؤسّسات التخطيط تبنّته وسيشكّل مستند سياسة شاملًا لتطوير البلدة استعدادًا للعقدين التاليين. ترمي هذه المخطّطات إلى رصد ضغوط التطوير في البلدة المتمدّنة وضمان تخصيص أراضٍ للصالح العامّ ولأراضٍ عامّة مفتوحة تلبّي ازدياد الاحتياجات في البلدة. مثلًا، المخطّط الرئيسي لقرية كفر كنّا والذي أُعِدَّ كما أسلفنا بمبادرة من اللجنة المحليّة مفو هعمكيم والسلطة المحليّة وهو يرمي إلى تطوير البلدة لتكون جاهزة لاستيعاب 35 ألف نسمة في عام 2035 (انظر شكل 22).

وقد حدّد هذا المخطّط توجيهات لتخطيط البلدة حسب الأنظمة الجديدة التي تلزم تخصيص الأراضي للصالح العامّ بموجب كتاب الحصص القطري الذي أقرّ تخصيص أرض عامّة مفتوحة تتراوح بين 7–12 مترًا مربعًا للفرد الواحد عند تنفيذ التخطيط المفصّل.

شكل 22: أُعِدَّ المخطّط الرئيسي لقرية كفر كنّا في عام 2003 وتمّ تبنيه مبدئيًّا من قِبَل السلطة المحليّة ومؤسّسات التخطيط وهو يشكّل أساسًا لإعداد مخطّط مفصّل وأساسًا لإعداد مخطّط هيكليّ شمولي للبلدة

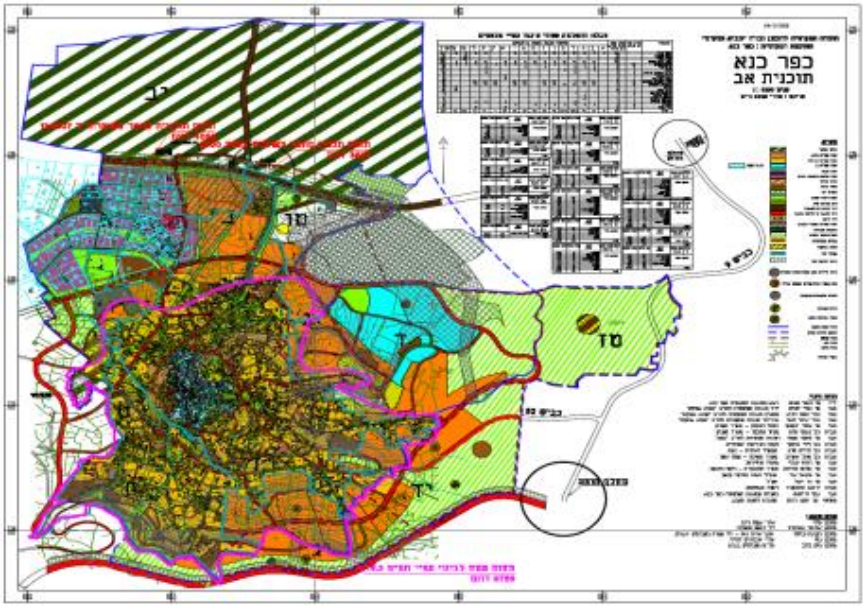

المستوى الثاني:

تشجيع تحويل المخطّط الرئيسي إلى مخطّط هيكليّ محليّ بلدي قانوني. ليس معنى ذلك بالضرورة أنّه يمكن إصدار رخص بناء حسبه بل يتمّ التركيز على تحديد أراضٍ معدّة لتطوير البلدات وتحديد الهيكل العامّ الذي يشمل شبكة طرق رئيسية وأراضي معدّة لإقامة مبانٍ عامّة وأراضي عامّة مفتوحة. وأقرّ المخطّط تقسيم مِساحة المخطّط الهيكليّ إلى مجمّعات لإعداد مخطّطات مفصّلة. يمكن متابعة وقائع هذه العمليّة في إكسال مثلًا

(شكل 23). لم يرصد المخطّط الهيكليّ البلدي حيّزًا عامًّا مفتوحًا محليًا، بل أقرّ توجيهات برامجيّة لكلّ مجمّع وكميّة الأراضي العامّة التي يجب تخصيصها لتخفيف حدّة المعارضات للمخطّط.

شكل 23: أُعِدَّ المخطّط الهيكليّ لقرية إكسال رقم ج/ 16578 في إطار مشروع العناقيد واعتمد على مخطّط رئيسي طُوِّرَ إلى مخطّط هيكليّ قانوني يشمل التقسيم لمجمّعات لتخطيط مفصّل.

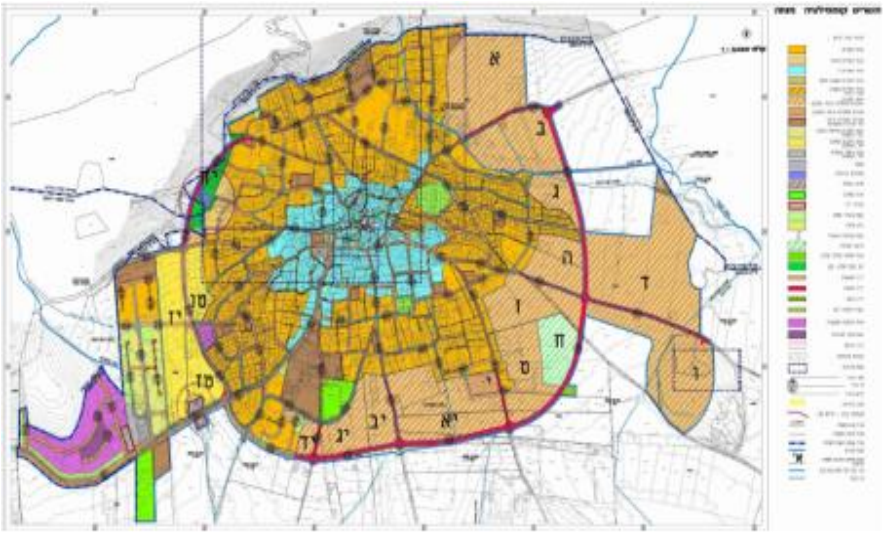

المستوى الثالث:

إعداد مخطّطات مفصّلة لمجمّعات/ وحدات تخطيطيّة أقرّت حدودها في مخطّط هيكليّ شامل أو شمولي. رصدت هذه المخطّطات الاحتياجات لعام معين بموجب مخطّط رئيسي ومخطّط هيكليّ معتمَد. تشمل هذه المخطّطات المفصّلة في العديد من الحالات توسيع الأراضي المعدّة للتطوير فهي تشمل تغيير استعمال مخطّطات قطرية ولوائية ومن ضمنها تغيير غايات المخطّطات المحليّة. وأعدّت هذه المخطّطات من قِبَل طواقم تخطيط متعدّدة المجالات توجّهها أنظمة وتوجيهات عامّة مثل: مرشد لتحويل أجزاء من الأراضي الخاصّة للصالح العامّ من عام 2005، يلزم تخصيص أراضٍ للصالح العامّ –

حيّز عامّ مفتوح وأراضي لمبانٍ عامّة أو أراضٍ مدمجة. يُخصّص بعض هذه الأراضي على أرض تابعة لملكيّة خاصّة بينما يُخصّص بعضها الآخر على أراضٍ تابعة لملكيّة الدولة. تشمل بعض مجمّعات/وحدات التخطيط المفصّلة توجيهات حول الحاجة للتوحيد والإفراز. وخلقت الآلية فرصة لتقسيم الأراضي المعدّة للتطوير لقسائم سكنية عن طريق تحديد حدود قسائم البناء للإسكان من جهة، وأتاحت، من جهة أخرى، تغيير استعمال الأرض بصورة متساوية للصالح العامّ من أصحاب أرض خاصين بعد رفع جودتها سواء كان ذلك للسكن أو لأيّ غرض آخر. بدأ تغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ يزداد حتّى وصل حوالي 40% من الأراضي المشمولة في المخطّط وبملكيّة خاصّة. تتوزّع هذه الأراضي بين غايات مختلفة مثل شبكة طرق وأراضٍ للمباني العامّة وأراضٍ عامّة مفتوحة (انظر شكل 24).

شكل 24: مخطّط مفصّل رقم 0251496-257 لمجمّع/ وحدة تخطيط في جنوب كفر كنّا تمّ تخطيطه على أرض بملكيّة خاصّة ونشر للإيداع في عام 2016 وهو موجود في مرحلة الاعتراضات. يشمل هذا المجمّع تغيير استعمال الأرض للصالح العامّ بنسبة فوق 35% من مِساحة المجمّع/ الوحدة التخطيطية.

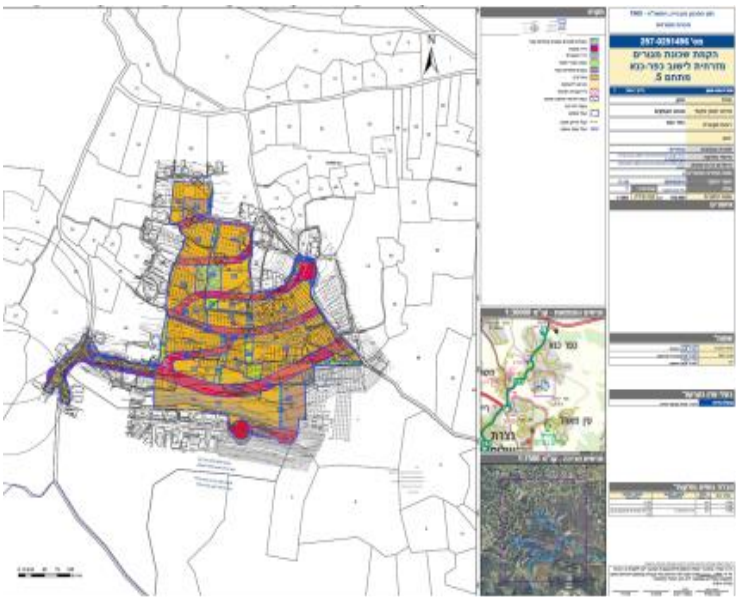

تواصل التحوّلات في إعداد المخطّطات الهيكليّة والمخطّطات المفصّلة للبلدات العربيّة تغيير مظهرها حيث كانت المخطّطات الهيكليّة حتّى تسعينات القرن الماضي أكثر عمومية ومرونة وبدأت هذه الحالة تتغيّر إذ تسري اليوم قواعد عالمية على عمل مؤسّسات التخطيط المعتمِدة على "همبآت" (توجيهات مبنى متجانس للمخطّط) (مبنى موحد لإعداد مخطّطات هيكليّة) الذي بدأ سريانه في عام 2006 ويشمل البلدات العربية. ازداد منذ عام 2000 وعي مؤسّسات التخطيط ووعي السّلطات المحليّة لتطبيق توجيهات تخطيطيّة عالمية تستلزم ادراج حيّز عامّ في المخطّط الهيكليّ والحفاظ على جودة البيئة وتبني توجيهات وزارة حماية البيئة أو سلطة تصريف المياه أو سلطة الآثار، وتوجيهات وزارة المواصلات. إن هذه التوجيهات العالمية غير قابلة للتطبيق إلّا في حال تخصيص أراضٍ تلبّي احتياجات الجمهور من جهة، ولا تقوم مؤسّسات التخطيط من جهة أخرى بإقرار مخطّطات لا تشمل احتياجات عامّة بموجب هذه التوجيهات العالمية. على المستوى المحليّ بدأ مندوبو السّلطات المحليّة في رفع الوعي لتغيير استعمال الأراضي العامّة المفتوحة والطرق وغيرها، وبدأوا يعتبرون الأراضي العامّة حاجة ضرورية لتطوير البلدة وتوفير ردّ لائق لتطويرها. بدأ بعض أصحاب الأرض يعيرون الأهميّة للأرض الخاضعة لملكيّتهم ليس فقط من الناحية القيمية المعيارية بل من الناحية العقارية أيضًا، وازداد استعدادُهم لتغيير استعمالات الأرض للاحتياجات العامّة مع رفع جودة الأراضي التي تخضع لملكيّتهم. لا تقرّ مؤسّسات التخطيط مخطّطات بدون توفير ردّ لائق لأراضٍ معدّة ومخصّصة للصالح العامّ أيضًا من الأرض الخاصّة. وبدأ بعضهم يعون مسألة رفع جودة الأرض الخاصّة عند تحويل أجزاء من أراضٍ خاصّة للصالح العامّ اللائق حسب أنظمة قانونية وتوجيهات عالمية تتّبعها مؤسّسات التخطيط، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ دائرة أراضي إسرائيل وعملًا بصلاحيّتها كمتصرّفة بالأراضي التابعة لملكيّة الدولة والأراضي العامّة فقد بادرت إلى إعداد مخطّطات شملت تحويل أراضٍ للصالح العامّ حيث سدّ بعضها احتياجات التطوير لحي مخطّط على أرض بملكيّة خاصّة ولبّى جزءًا من شحّة الحيّز العامّ في نطاق الأرض المبنية أو المِساحة الهيكليّة التي أُعِدَّت في المرحلتين الثانية والثالثة من عمليّة تطوّر إعداد المخطّطات في البلدات العربية. شملت المرحلة الثالثة من عمليّة إعداد المخطّطات في

البلدات العربيّة مؤخرًا إعداد مخطّطات هيكليّة شمولية بموجب تعديل 101 و104 من قانون التنظيم والبناء–1965 إذ تشكّل هذه التعديلات أساسًا لإحداث إصلاح في تخطيط وإقرار مخطّطات من قِبَل مؤسّسات التخطيط، مثل إعداد مخطّطات هيكليّة مفصّلة مقدّمة لـ "لجنة تخطيط مجمّعات مفضلة– فاتمال" للسكن حيث يُرَكَّز في هذه المخطّطات على مطالبة مؤسّسات التخطيط بتخصيص أراضٍ للصالح العامّ سواء في المخطّطات المقترَحَة وفي المخطّطات المسبَقة للمؤسّسات التخطيطيّة المختلفة (انظر شكل 25).

شكل 25: يشمل تركيز مراحل التخطيط وإعداد مخطّطات هيكليّة محليّة مخطّطًا أُقرَّ في عام 2016 من قِبَل لجنة تخطيط مجمّعات مفضلة للسكن على أساس مخطّط رئيسي أُعِدَّ للبلدة. يعكف طاقم التخطيط اليوم على تحويله إلى مخطّط هيكليّ

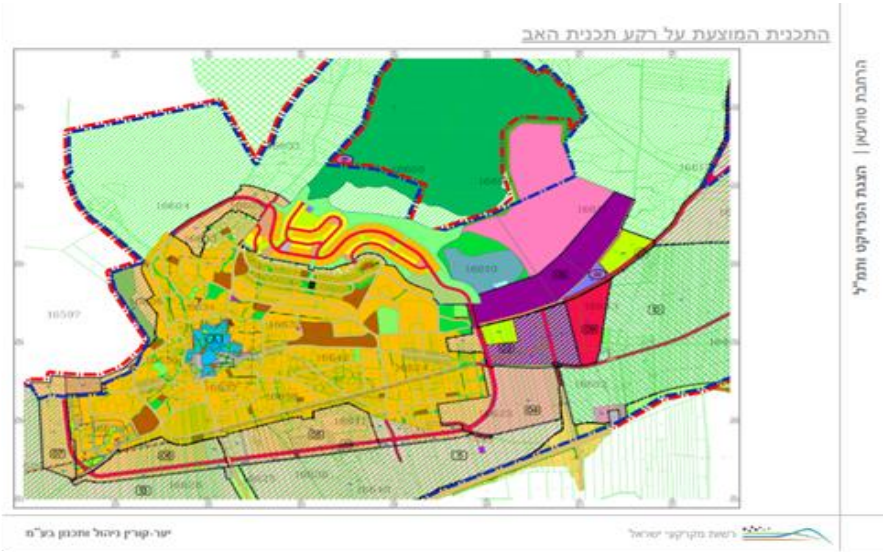

من الجدير الإشارة إلى أنّ تطوّر مراحل التخطيط غير مقتصر على البلدات العربيّة وإنما يشمل تطوّر إعداد مخطّطات البلدات اليهودية أيضًا.

بدأت الدولة منذ المرحلة الرابعة في إعداد مخطّطات هيكليّة في البلدات العربيّة في إحداث تغيير في مفهوم وعمليّة التخطيط بحيث صارت العمليّة أكثر إشراكًا للأطراف

المعنيين وتلبية للاحتياجات البلدية حتّى إذا كانت جزئيّة. وشمل التغيير إعداد مخطّطات مدروسة على أراضٍ بملكيّة الدولة وفي نطاق المخطّطات الهيكليّة المحليّة. وشمل التغيير أيضًا مخطّطات مفصّلة لإقامة أحياء جديدة في البلدات العربيّة على أرض بملكيّة دولة محاذية لمخطّطات هيكليّة معتمَدة وتشكل توسيعًا لها. وهبّت رياح جديدة فتكوّنت لغة جديدة لدى شرائح كبيرة من الجمهور العربي فاعتبروا التخطيط أداة ناجعة لتطوير البلدات ولتلبية احتياجات السكّان المحليّين ومؤشّرات أولى للاستعداد للشراكة في التخطيط. وقد خلقت كلّ هذه العوامل مُناخًا مريحًا للجمهور والقادة للمطالبة بإعداد مخطّطات هيكليّة تشمل تغيير استعمال الأرض للصالح العامّ.

لقد تقلّص حجم أصحاب الأرض الخاصّة مع مرور الزمن وتركّزت الأراضي بأيدي عدد صغير من المالكين في البلدة وترسّخ مفهوم عقاري يتعلّق برفع جودة الأرض بحيث أن منالية شبكة طرق سليمة وتغيير استعمالات الأراضي للاحتياجات النوعية للجمهور حسب الأنظمة القانونية قد تساهم في رفع جودة الأرض. تعزّزت السلطة المحليّة العربيّة وبدأت في توطيد منظومة الثقة مع مؤسّسات التخطيط ومن ضمنها لجان محليّة لوائية تتبع لها غالبيّة السّلطات المحليّة العربية. حوّلت عمليّة التمدين المتجدد القرى إلى بلدات متوسّطة فوُلِدَت الحاجة لوجود أراضٍ عامّة وظهور طبقات وسطى في البلدات العربيّة التي بدأت تستهلك بعض الأراضي العامّة في البلدات اليهودية المجاورة.

مواصفات التخطيط القرويّ بالمقارنة مع مواصفات التخطيط في الواقع المدني الجزئيّ

سبق وأشرنا إلى أنّ البلدة العربيّة القرويّة تطوّرت عضويًّا وبدون تخطيط مسبَق ومدروس. فقد تمّ تطوير استعمالات الأرض في القرية المتراكمة والمتجمّعة على بعضها بموجب تخصيص الأراضي لتلبية الاحتياجات حسب تكنولوجية ومواد البناء، عالم العادات، وسائل الإنتاج ومستويات الاستهلاك التي حددت البناء المحليّ البطيء. وتمّ تصميم مشهد البلدة حسب الظروف الفيزيائية بحيث تندمج داخل النسيج الفيزيائي لنواة القرية. اشتهر تطوّر النسيج المبني كتطوّر معماري بدون معماريين مصممين بشكل ممأسس وسابق للبناء (عراف، 1985؛ خمايسي، 1993). شمل الحيّز العامّ في هذا النسيج نبع الماء وبئر البلدة والمنطقة المحيطة المسماة "المراح"، والمقصود المكان الذي يتجمع فيه سكّان القرية ومكان استراحة البهائم (انظر شكل 26)؛ تكوّنت شبكة طرق تراتبيّة بعد إقامة البيوت لتخدم البيوت في القرية؛ مسجد أو كنيسة محاطة بساحة، وبيدر يقسّم حسب الحمائل ومقبرة.

شكل 26: نبع الماء ومكان ريّ البهائم، ومحطة لزيارة العرسان قرب النبع كجزء من طقوس الزواج، حيّز من بساتين الرمّان، مبانٍ دينيّة، وتوزيعة المباني على الانحدارات التي صمّمت مشهد قرية كفر كنّا

المصدر: مصوّر غير معروف

لقد توسّعت المباني السكنيّة من خلال زيادة البناء حسب تطوّر الأجيال فقد كان الطلب على البناء ضئيلًا بسبب تدني نسبة التكاثر الطبيعي قياسًا بنسبة وفيات مرتفعة، وبدأ السكّان يهاجرون إلى مدن مثل حيفا ويافا ونابلس والقدس. ودفع الانتداب البريطاني على البلاد موضوع التسوية العامّة للأراضي في القرى فنشأ نظام أراضٍ مؤثّر على مشهد البلدة غير أنّ هذه التسوية لم تشمل الأرض المبنية في القرية (جافيش، 1990). شرع البريطانيون في إعداد مخطّطات هيكليّة للمدن ووضعوا توجيهات عامّة لاستصدار رخص بناء حسب مخطّطات لوائية اعتُمِدَت بعد إقرار نظام بناء المدن لعام 1936، وبموجب هذه التوجيهات فقد كانت هناك حاجة لإعداد مخطّطات هيكليّة للقرى ولتنظيم البناء فيها وهي المهمة التي لم تُنَفَّذ في غالبيّة القرى العربيّة في البلاد. بدأت الدولة الجديدة بعد إقامتها، ولا سيّما في نهاية الخمسينات، في إعداد مخطّطات هيكليّة للقرى العربية. وأُطلق على هذه المخطّطات اسم مخطّطات "تحديد مجال/نطاق البناء" لغرض تحديد نطاق انتشار البناء في القرى ووضع توجيهات تنظيمية ومقيِّدة لاستصدار رخص بناء بدلًا من توجيهات الانتداب البريطاني، وقد كان الدافع الرئيسي لإطلاق هذه المخطّطات إقليميًّا وإداريًّا، وكان القصد تقليص مِساحة تطوّر البناء في القرى وتحديد رقعة انتشاره. وقد وضعت هذه المخطّطات حقوق بناء بنسبة مرتفعة نسبيًّا لتشجيع تكثيف البناء. وُضعت حقوق البناء الممنوحة هذه حسب مخطّطات محليّة كخطوات أولى على طريق تطوير البلدات العربيّة بموجب مواصفات مدنية من حيث تقسيم قطع الأرض وتحديد نسبة ازدحام وكثافة تتراوح بين 6–4 شقق للدونم الاسمي، وكانت هذه المخطّطات أساسًا لمنح رخص بناء حسب استعمالات الأرض المفروضة من المؤسسة (بصورة فوقيّة)، بدون إشراك السكّان (يوم طوف، 1985).

تمثّل ترتيب البناء في التكاثر السكّاني وانتشار رقعة الأرض المبنية وتأسيس سلطات بلدية لإدارة البلدات بدلًا من القيادة التقليدية. اعتمد تخطيط البلدة في الماضي على تخطيط عقلاني يقتضي بأنّ السكّان العقلانيين يحقّقون غايات مدنية وعصرية حسب قرارات يتّخذها صنّاع السياسة لرفاهية كلّ السكّان ومن ضمنهم العرب القرويّون. وقد وجّه المفهوم العقلاني مؤسّسات التخطيط الحكومية بدون مراعاة المركّبات الاجتماعية الثقافية والواقع الجيوسياسي الذي وجد السكّان العرب فيه بعدها إلى أقليّة في الوطن.

نشأت في ظلّ عدم وجود توجّه ثقافي وجماهيري محليّ في مخطّطات مجالات البناء تناقضات بين المخطّطات الجاهزة الفوقيّة وبين التطوّر العضوي التحتيّ الخاضع لرموز وعادات وثقافة محليّة وقدرات اقتصادية وعلاقات بين تزايد طلب المسكن والعرض المحدود لفرص التطوير، وكانت النتيجة بالتالي عدم وجود ملاءمة بين التخطيط بموجب منطق انتقال القرية إلى مواصفات مدنية بدون توفير آليّات انتقالية تراعي الظروف وتسهّلها.

تأرجح تخطيط البلدة العربيّة بين صيانة الروح القرويّة وتشجيع الروح المدنية متمثلًا في تطبيق مبدأ إعداد وتطبيق مخطّطات تنظيمية ومقيِّدة للبناء القائم عبر تحديد توجيهات مشجعة للازدحام وتكثيف الأراضي المبنية. يعتمد اختيار مكان السكن في الأراضي غير المبنية والبيوت التي بُنِيَت بموجب طريقة البناء الذاتي على منالية أرض بملكيّة المبادر إلى البناء ومدى الوصول إليها. لا تعطى مكانة الأرض من الناحية التخطيطيّة إلّا اهتمام طفيف ممّا يسبب تقليص التدخّل في تطوير البلدة، وتمنح الصلاحيّات والمسؤوليّة عن التطوير للسلطات المحليّة فيُحافَظ على الترتيبات الاجتماعية القائمة لدى المجتمع المحليّ، فيتزايد، في هذه الظروف، التوجّه إلى تنفيذ التخطيط العقلاني التفاضلي من حيث إنتاج التوازن بين تخطيط القرية وحجم السكّان الذي يميل إلى مواصفات مدينية جزئيًّا فيُعَدّ مخطّط لبلدة مكوّنة من عشرة آلاف نسمة وأكثر عبر تخصيص حيّز عامّ لائق. من جهة، المخطّطات الهيكليّة التي اعتُمِدَت للبلدات العربيّة حتّى نهاية تسعينات القرن الماضي أكّدت على منح حقوق بناء مدينية للسكن (بنسبة 168% من البناء للدونم الواحد تُبْنَى إلى أعلى حتّى أربعة طوابق، وبقدرة استيعابية اسمية تتراوح بين 10–8 شقق للدونم). في المقابل فقد تجاهل منح حقوق السكن الحاجة لتخصيص أراضٍ لائقة للصالح العامّ، للمباني العامّة، لأراضٍ مفتوحة ولشبكة طرق تراتبيّة لائقة. بدأت التناقضات بين أهداف وغايات المخطّطات وبين حقوق البناء الممنوحة ومناليّة الحيّز العامّ مع إعداد وإقرار مخطّط هيكليّ لقطاع البناء واستمرّ تجسّدها في مخطّطات هيكليّة بلدية. وقد ظهرت هذه التناقضات بين رغبات السكّان في الحفاظ على مواصفاتهم القرويّة، مثل توفير السكن على أساس طريقة البناء الذاتي على الأرض الخاصّة، والاستهلاك الضئيل للحيّزات العامّة وعدم الاستعداد لتخصيص أراضٍ

من أصحاب أرض خاصين بالاساس لهذا الغرض رغم رفع جودة الأرض الذي كان محصّلة إقرار المخطّطات؛ وبين تزايد الطلب على تطوير الحيّز العامّ بموجب مواصفات مدنية فيزيائية وأدواتية فاعلة تحاكي المدينة اليهودية المجاورة المنظّمة والمطوّرة بموجب تخطيط حضري مدروس وتطويري.

يشجّع إعداد مخطّطات لبلدة قرويّة عمليّة التطوير حسب مواصفات مدنية ولا تشمل أراضي عامّة لائقة ولا حتّى أحياء سكنيّة جديدة على أساس بناء مدروس مؤثّر على صيانة تطوّر مشهد بلدي متنوّع. نلمس فيه تفاوتًا في أنماط البناء ونقصًا ملموسًا في الأراضي العامّة التي تصمّم مشهد البلدة. وقد ساهمت شحّة الأراضي العامّة المفتوحة وشبكة الطرق الضيقة المعتمدة على مسار طرق زراعية تقليدية _متروكة – وتقسيم الأراضي المعدّة لإقامة مبانٍ عامّة في أطراف البلدة هي الأخرى في التنويع من حيث ارتفاع البناء وشكل ومواد البناء ومستوى تشطيب البناء حيث يقلّ الازدحام التفاضلي كلّما ازداد البُعد عن نواة البلدة تجاه الأطراف. ما زالت صورة الوضع في غالبيّة البلدات المدنية والمدنية جزئيًّا مكوّنة من قرارات الأفراد الذين يصمّمون مشهد البلدة. يتمحور تداخل السلطة المحليّة وسلطات عامّة أخرى في الحيّز العامّ الصغير نسبيًّا. النتيجة هي منظر طبيعي وأفق ومشهد بلدي مميّز للبلدة العربيّة التي تشهد عمليّة تمدين انتقائي يدمج بين صيانة أنماط جماهيرية واجتماعية ثقافية قرويّة وبين تطوير أدواتي حضري وهجين. ما يبدأ في تصميم الحيّز الهجين الذي ما زال يؤكّد على الحيّز الخاصّ ذي التوجّه القرويّ هو التكاثر السكّاني والأرض المبنية عدا ازدياد احتياجات تطوير حيّز عامّ ذي توجّه حضري. تدلّ متابعة تطوير الحيّز العامّ وإنشاء مشهد بلدي مدني ناجم عن تطوير تنظيمي غير مخطّط رغم وجود مخطّطات هيكليّة معتمَدة على أن هذه المخطّطات لم تخطط أراضي للصالح العامّ ولم تضع توجيهات ملزمة تصمّم مشهد البلدة وتلبّي احتياجات التطوير للسكّان العرب. الفجوة بين مضامين المخطّطات المعتمَدة منذ إقرار مخطّطات قطاعات البناء وحتى إعداد وإقرار مخطّطات رئيسية وشمولية جديدة أعدت لبلدات عربيّة في مسعى لتطوير مواصفات مدنية تمخّضت عن نقص شديد في الأراضي العامّة المفتوحة التي تتيح تطوير حيّز عامّ في بلدة تنتقل من

مواصفات قرويّة إلى مواصفات مدنية. وتسبّبت هذه الفجوة في حدوث نقص في الحيّز العامّ.

شكل 27: تصوير جوّيّ لقرية طرعان في عام 1965 (فوق) بالمقارنة مع عام (2015)*.

ملاحظة: تدلّ الصور على التغيير في استعمالات الأرض. هناك بعض الأجزاء في شمال البلدة وهي مخطّطة على أرض بملكيّة عامّة مقسّمة لقسائم أرض بالمقارنة مع التطوير العضوي على قطع الأرض. استمرّت عمليّة التكثيف والازدحام للبلدة نحو تطوّرها كبلدة جماهيرية متوسّطة مثل مبادئ مدينة حافلة بالحدائق، وذلك بموجب رؤيا مخطّط رئيسي وهيكليّ شمولي موجود في مرحلة الإعداد (ايلول 2016).

الدورة الجيلية والطلب على الأراضي العامّة المفتوحة

يرمي التخطيط الفيزيائي للبلدة العربيّة إلى تلبية احتياجات سكّان متنوّعين من ناحية الجنس والسن ومستوى الحياة وتفضيلات شخصية للنمط السكنيّ والترفيه في الحيّز البلدي. نلاحظ في البلدات العربيّة اليوم دمج ثلاثة أجيال حياتية فيها. يبلغ منتصف السنّ لدى السكّان العرب اليوم حوالي 20 سنة حيث تتسبّب فئات وتنويع السكّان والسنّ في خلق تفاضل بمستوى ووتيرة ونوع استهلاك الأراضي العامّة. يتناول هذا الفصل هذه الفئات الجيلية وحسب الطلب على أراضٍ عامّة وتأثيرها على مشهد البلدة.

يشكّل الجيل الكبير الذي يزيد عن سنّ 50 عامًا حوالي 15 بالمائة من السكّان العرب ويميل للتمسّك بأنماط سلوكية وأسلوب حياتي يركّز على الحيّز الخاصّ للبيت والحديقة. هذه الأجيال هي غالبيّة المالكين المسجّلين أو أصحاب الحيازة على الأراضي الخاصّة في البلدة. وعليه فهم أصحاب القوة والصلاحيّة لإدراة الأرض التابعة لملكيّتهم وتخصيص أراضٍ للأجيال الشابة – من الأولاد أو الأحفاد. الطبيعة المحافظة لدى هذا الجيل تدفعه إلى رفض إمكانية تغيير استعمال أو مصادرة جزء من الأرض التي يمتلكها لصالح المباني العامّة والأراضي العامّة المفتوحة، وليس أقلّ بسبب عدم وجود الوعي والإدراك للاحتياجات العامّة لدى الأجيال القادمة، وعليه فإنّ هذا الجيل يشكّل عائقًا بارزًا في تخصيص جزء من أراضيه للصالح العامّ. وغالبًا ما تتمحور موافقته على تحويل جزء من أراضيه للصالح العامّ في طرق استفادته منها وهي مشروطة بأن يسري تحويل هذه الأراضي على كلّ الجيران.

الجيل الثاني هو الجيل الأوسط الذي يشمل فئات في أعمار تتراوح بين 50–20 عامًا مع الإشارة إلى أنّ هذه الشريحة تشكّل حوالي نصف السكّان العرب ويتأرجح هذا الجيل

بين الاعتراف الكلامي (اللفظي) بالحاجة لمنالية الأرض للصالح العامّ وبين استعداده الفعلي للموافقة على تحويل جزء من أراضٍ يمتلكها وتتواجد بحوزته لهذه الاحتياجات حتّى إذا كانت الأراضي محسّنة بموجب تخطيط هيكليّ ومفصّل، حيث يحاول هذا الجيل على المستوى الكلامي (اللفظي) تقليد المدينة اليهودية المجاورة ويتوق إلى أنّ تكون بلدته مشابهة لها إلّا أنّه ليست لديه القدرة وأحيانًا الاستعداد لتحويل أراضٍ تابعة لملكيّته لأراض عامّة كما لا يمتلك قدرة اقتصادية لتمويل تطوير جودة الحيّز السكنيّ الذي يقطنه. ويُعزى هذا التأرجح إلى السياسة الحكومية التي تمنح البلدات اليهودية أراضي تطويرية وتنتهج سياسة تمييز بحقّ البلدات العربيّة وتكرّس عدم تطوّر حيّزها العامّ. وحتى إذا كانت غالبيّة أبناء هذا الجيل تعي أهمية وضرورية منالية الأراضي العامّة إلّا أنّ التعبير الكلامي (اللفظي) في واد والوعي حيال هذه المسألة في واد آخر. ومفهوم الحيّز العامّ في البلدات العربيّة محصور غالبًا في شبكة الطرق وبعض المباني العامّة. من الجدير الإشارة إلى هناك تفاوتًا بين النساء والرجال في نظرتهم إلى تخصيص أراضٍ للصالح العامّ في هذا الجيل حيث تبدي النساء ميولًا إلى اتخاذ قرار حول تحويل أراضٍ وإلى مركّبات جماهيرية وظيفية وهكذا تطرح النساء الحاجة لاستعمال واستهلاك أراضٍ عامّة وتطالب بتغيير استعمال أراضٍ للصالح العامّ ممّا يعود بالفائدة والنفع على المجتمع المحليّ، أمّا الرجال في المقابل فما زالوا يتمسكون بالبُعد الإقليمي وبموضوع الهيمنة ممّا يدفعهم إلى الاعتراض وحتى منع تحويل الأرض للصالح العامّ.

يشمل الجيل الثالث فئات من شبان وشابّات لم يبلغوا سنّ العشرين ويشكّلون حوالي 35 بالمائة من مجمَل السكّان العرب ونجد لديهم ميولًا متزايدة للمطالبة بأراضٍ عامّة مفتوحة متطوّرة لخدمة احتياجاتهم كمستهلكين محتملين للأهداف الترفيهية واللقاءات الاجتماعية وللاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة. يعتبر أبناء هذا الجيل المدينة اليهودية التي يزورونها نموذجًا للتقليد ويطالبون باستعمال الأراضي للصالح العامّ في بلداتهم. إن هذا الجيل هو جيل صاحب رؤية ناقدة حيث يوجّه أصابع الاتهام للدّولة في انتهاج سياسة التمييز ضدّ البلدات العربيّة حول تخصيص أراضٍ لتطوير البلدات العربيّة وبوجود أراضٍ عامّة مفتوحة في نطاقها.

انكشاف هذا الجيل على التقليعات التكنولوجية والرقمية الحديثة وهو الجيل الذي يتجوّل في مختلف أنحاء العالم يجعله مستهلكًا محتملًا لأراضٍ عامّة فهو يعي أهمية وجودها في نسيج البلدات، لكن بما أنّ الصلاحيّة لحسم مصير الأرض الخاصّة ليست بيديه وإنما بيدي والديه أو جدّيه فقد بقي منشطرًا بين المطالبة بتوفير حيّز عامّ ذي نوعية جيّدة في الحيّز البلدي بموجب توجيهات ومعايير مؤسّسات التخطيط وبين الحفاظ على أراضٍ خاصّة كمستهلك مستقبلي لها ولسدّ الاحتياجات السكنيّة للمجتمع المحليّ العربي. ما يميّز هذا الجيل هو التناقض بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامّة. كما أنّ الفرص السكنيّة الجديدة في الأجزاء الجديدة وعلى أطراف البلدات بدأت تتضاءل بسبب الانتقال من نمط سكنيّ ملاصق للأرض إلى شقّة في مبنى سكنيّ. تختلف أساليب الحياة لدى الجيل الثالث الشاب عن الأجيال السابقة. يتميّز هذا الجيل باستهلاكية أكبر سواء للحيّز العامّ حيث يعمل الزوجان غالبًا وبالتالي تزداد الحاجة لأوقات فراغ خارج البيت كما يبتعد الزوجان عن البنى التحتيّة الاجتماعية الحمائلية. إن هذا الجيل أكثر اهتمامًا بالنزعة الفردية بحيث يهتمّ أساسًا بالعائلة النووية ويتطلّع إلى مستويات وجودة حياة مرتفعة في الحيّز السكنيّ أيضًا. لم يتعرض هذا الجيل الشاب لمعاناة الهزيمة والفشل التي مرّت على الأجيال السابقة منذ نكبة 1948 فهو جيل معتزّ بنفسه ويمارس حقوقه المدنية ومن ضمنها مناليّة للأراضي العامّة المفتوحة. كما أنّ الجيل الشابّ قد عانى لكن بصورة غير مباشرة من مصادرة الأرض وممارسات الحُكم العسكري الذي فرض القيود على تنقّل والديه وجديه الذين عانَوْا من سياسة متشدّدة من خلال الهيمنة، الضبط والمراقبة على المستويين الفردي والجماعي حيث ترعرع الجيل الجديد في سياق المكانة المدنية التي تطالب بإلغاء التمييز المنهجي في تقسيم الموارد ومنها مصادرة الأراضي للصالح العامّ ويطالب بتطبيق مواطَنَة كاملة في البلدات المدنية التابعة لفئة المدن المتوسّطة، وهو جيل معني بتطوير حيّز عامّ وأن يكون شريكًا في إنتاجه وتصميمه وتطويره واستهلاكه من خلال رفضه للإقصاء المنهجي الذي مارسَتْه الدولة ضدّ الأجيال السابقة وتجميعها في حيّزات خاصّة بها. يشكّل التعاون الوظيفيّ الانتقائي مرحلة وسطى تمهيدًا لخروج الجيل الشابّ من حالة الإقصاء وازدياد الدعم للتعاون على المستوى المحليّ ومن ضمن ذلك تطوير الأراضي العامّة في البلدات العربية.

سلّم الأولويّات

هناك نظرة تفاضلية لأهمية منالية الأرض للصالح العامّ في الحيّز العامّ عمومًا وفي البلدات العربيّة خاصّة. تقتضي بعض الادّعاءات بأنّ سلّم الأولويّات لإنتاج ردّ لصالح السكّان عن طريق تطوير الحيّز العامّ هو حاجة أساسية بينما تعتبره ادّعاءات أخرى مجرّد كماليّات ليس إلّا. انصبّ تفضيل سكّان القرى العربيّة على الحيّزات الخاصّة وعلى الحيّزين الخاصّ والعام جزئيًّا. كان حجم البلدة صغيرًا ومستوى الحياة والاستهلاك لدى الفرد ضئيلا. كمجتمع زراعي يقتصر اهتمامه على الزراعة فقد كان التكافل المتبادل قويًّا وانصبّ على المبنى الانتمائيّ الحمائلي فاهتمّت النساء بالحفاظ على نظافة الحيّز الخاصّ والاجتماعي جزئيًّا وكان الانتظام تطوعيًّا تحتيًّا وكانت الإدارة تعتمد على صلاحيّات المختار ولم تَكُن سلطة محليّة تمتلك الصلاحيّة لتصريف شؤون الحيّز العامّ المحدود.

مرّت على البلدة عمليّات تمدين في واقع سياسة حكومية مقيّدة لم تهتمّ بتطوير الحيّز العامّ في البلدات واستبعدت البلدات والسكّان القرويّين من الإشراك الفعّال في عمليّة إنتاج وتصميم وتملك الحيّز العامّ. في واقع متغيّر من السكّان المتمدّنين واستبعادهم عن المشاركة الفعالة في تصميم وتملك الحيّز العامّ انتهج السكّان العرب استراتيجية صراع البقاء (مناع، 2016؛ خمايسي، 2010). بقي سلّم الأولويّات متمحورًا في تطوير الحيّز الخاصّ، أي استعمال أراضٍ مملوكة لأيدٍ خاصّة بالأساس للسكن ولمناطق عمل وافتقر للاهتمام بالاحتياجات ولأهمية تغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ وخاصّة للأراضي العامّة المفتوحة.

في هذا الإطار، احتفظ السكّان بالأراضي الخاصّة للسكن ورفضوا تطوير الأراضي العامّة التي شملت شبكة طرق وأراضي عامّة خضراء ومباني عامّة. وأُلقيت المسؤوليّة على السلطة الرئيسية لتلبية هذه الاحتياجات. تطلّبت القدرة الاقتصادية المحدودة للأسرة استثمارًا أكبر لطرح عروض إسكانية لجيل الأبناء والحفاظ على الأراضي الخاصّة للأجيال القادمة كجزء من الالتزام بين الأجيال (خمايسي، 2007). لم تَكُن لغالبيّة البلدات العربيّة في هذه المرحلة سلطات محليّة وكانت عمليّة الحُكم البلدي في بداياتها

في البلدات العربيّة (الحاج وروزنفلد، 1990). واهتمّت هذه السّلطات البلدية في الدرجة الأولى بصراع بقائها وواصلت العمل بموجب نماذج تقليدية بدون مجابهة السكّان المحليّين. وانصبّ استثمارها في المرحلة الأولى بسبب شحّة الموارد التي تمتلكها على تمديد البنى التحتيّة الأساسية مثل الطرق من خلال الاعتماد على وزارات حكومية خاصّة مثل وزارة التربية لإقامة مدارس في البلدة.

التفكير باستمرار البقاء على خلفيّة شحّة الموارد وإقصاء الدولة المنهجي للسكّان العرب خلق ظروفًا لرفض التخطيط أو تطوير حيّز عامّ على أرض عامّة أو على أرض دولة، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة لتغيير استعمال جزء من أراضٍ خاصّة للصالح العامّ واتخذت مبادرات قليلة لتجنيد الموارد. عدا ضعف التخطيط الذي تميّزت به البلدات فقد طلبت بعض السّلطات المحليّة، على الغالب، ميزانيّات ضئيلة بصورة مدروسة ولم تخصّص موارد لمواجهة تطوير الأراضي العامّة وصيانتها. أكّدت روح الزمن والمكان وخصائص المجتمع والحُكم المحليّ من الخمسينات وحتى أواخر التسعينات على سلّم أولويّات البقاء والوجود وتلبية الاحتياجات الخاصّة الفورية. وما زالت قطاعات معيّنة من الجمهور العربي تنتهج خطاب ولغة صراع البقاء لتعليل شحّة الأراضي العامّة بضعف المُناخ العامّ في البلدات العربية.

يتنامى في العقد الأخير اتجاه جديد من تغيير سلّم الأولويّات من صراع البقاء الوجودي إلى الرفاه وهناك اختلاف في وجهات النظر لدى الجمهور العربي. يعتبر البعض تطوير الحيّز العامّ محصّلة لمجمل الاحتياجات الوجودية وتلبية لاحتياجاته الأساسية فيما يعتبره البعض الآخر جزءًا من الرفاه وارتفاع مستوى الحياة وجودتها. ينتقل التناقض بين الوجود والرفاه حول التطوير العامّ من المستوى الجماهيري/الحمائلي إلى مستوى السلطة المحليّة. تطالب السّلطات المحليّة اليوم بتطوير الحيّز العامّ كجزء من مخطّطات تطوير أساسية ضرورية وتبذل الجهود لتجنيد الموارد لهذا الغرض حيث يطلب بعضها تنفيذ الحصص التخطيطيّة المعدّة للصالح العامّ في المخطّطات الهيكليّة والمفصّلة المتواجدة في مراحل الإعداد مبكرًا، فيما يميل البعض الآخر إلى تأجيل هذه الطلبات خشية

التسبّب بتوتر مع مندوبي المجتمع المحليّ، ولا سيّما أصحاب الأرض الذين تحوّل من أراضيهم أجزاء للصالح العامّ.

يطالب جيل الشباب والطبقة المتوسّطة النامية اليوم بتطبيق ومنالية الأراضي العامّة لتطوير الحيّز العامّ ويشكّلون فئات ضغط على السّلطات المحليّة لتحويل التطوير من منظور الكماليات إلى منظور تلبية الاحتياجات الأساسية في البلدة العصرية. وقد رصدت الدراسة تأثير البلدات والمدن اليهودية العصرية كنموذج للتقليد يعجّل من تطوير أراضٍ للصالح العامّ في البلدات العربية. ونشير أيضًا إلى أنّ أنظمة قطرية مثل أنظمة وزارة المواصلات ووزارة التربية ووزارة جودة البيئة تشجّع تحويل منالية الأراضي للصالح العامّ في البلدات العربيّة من حالة الكماليّات والرفاه إلى حالة وجودية. يساهم ازدياد تخصيص الأراضي لتطوير البلدات العربيّة ومن ضمن ذلك تنفيذ مفهوم تخطيط تطويري يشمل تخصيص أراضٍ غير مبنية حتّى الآن ومعدّة لتطوير مستقبلي في الانتقال على مستوى المفاهيم من الاستدامة بين الأجيال الحمائلية إلى استدامة جماهيرية واستعداد لتحويل أجزاء من أراضٍ خاصّة للصالح العامّ.

يغدو تطوير الحيّز العامّ على هذا النحو جزءًا هامًّا في ترتيب أولويّات الجمهور العربي لكنّنا ما زلنا نفتقر للزخم التنفيذي الملموس لتطوير الحيّز العامّ كجزء لا يتجزأ من النسيج البلدي والفيزيائي والجماهيري والمشهدي.

بين الحيّز العامّ في البلدات والحيّز خارج البلدات

نلمس في الحيّز العامّ تراتبيّة حدائق عامّة (حديقة حاضرة، مدنية، بلدية، حارتية وحدائق جيوب)، متنزّهات، أحراشًا وحدائق وطنية. كما نجد في أراضي المباني العامّة تراتبيّة إدارية؛ الأولى – داخل البلدة وتخضع لمسؤوليّة السلطة المحليّة العربيّة داخل وبجوار المناطق السكنيّة ولاستعمال المواطن العربي بوتيرة كبيرة داخل حيّز الانتماء في الدائرة الأولى؛ الثانية – تشمل أراضي خارج منطقة نفوذ البلدة وإذا كان المواطن العربي فعلًا يستهلكها ويستعملها غالبًا بوتيرة كبيرة إلا أنّه لا يشعر بأيّ انتماء إليها حيث يفتقر إلى صلاحيّة ومسؤوليّة العناية بها حتّى إذا كانت موجودة في نطاق منطقة نفوذ سلطته المحليّة. يتمثّل هذا التفريق في بعض الحالات بحالة اغتراب بل وحتى يتسبّب في

حدوث شعور بالتهديد والتقييد. لا ينظر المواطن العربي إلى الأحراش والحدائق الوطنية بمثابة حيّزات عامّة لديه أي مسؤوليّة أو انتماء إليها حتّى إذا كان يستهلكها ويتجول في أرجائها وهي موجودة على مقربة من بلداته. استعمال المواطن العربي للحيّزات العامّة المفتوحة في مدن يهودية مثل كرميئيل والعفولة والناصرة العليا أو رعنانا غير محبذ بالنسبة للجمهور اليهودي أو السّلطات المحليّة التي تديرها. يُعزى هذا الرفض إلى كون هذه الأراضي لخدمة السكّان دافعي الضرائب المدنيّين (يدفعون مقابل هذه الخدمة بصورة غير مباشرة عن طريق ضرائب الأرنونا في المدينة التي يقطنونها)، ويجب تجنّب المسّ بها بسبب الإفراط في استعمالها. إلّا أنّ المواطن العربي، كما يدّعي مواطنو البلدات اليهوديه ورؤسائها، لا يدفع الضرائب ولا يشعر بمسؤوليّة عن هذه الأراضي التي تتضرّر أحيانًا بسبب إفراط الاستعمال على حدّ ادّعاء مندوبي المدينة اليهودية.

ينظر قسم ملحوظ من الجمهور العربي إلى الأراضي العامّة المفتوحة مثل الأحراش والحدائق الوطنية والمتنزّهات الموجودة خارج منطقة نفوذ بلدته بالكثير من الاغتراب والإنكار. إن هذا الموقف هو نتيجة مباشرة لسياسة الإقصاء من الحيّز التي تمارسها المؤسّسة الاسرائيلية ضدّ العرب فتستبعدهم من إدارة وتملك الحيّز العامّ ومن استعمال الأحراش والحدائق الوطنية والأراضي المفتوحة للصيانة ومجمّعات المناظر الطبيعية، الأراضي المحميّة من الناحية البيئية، الإعلان عن مواقع أثرية، وتُعتبر هذه السياسة الإقصائية جزءًا من صندوق الأدوات الذي تستعمله السلطة الرئيسية لتضييق الخناق على البلدة العربيّة ولمنع تطوّرها. المفهوم والتوجّه الإقليمي الذي يعبّر عن المواقف والخطاب العامّ العربي تجاه الحيّز العامّ فوق المحليّ ناجمان عن نزاع جيوسياسي عميق يركّز على المركّبات الإقليمية. يكون ردّ فعل المواطنين العرب على السياسة التي تتّبعها مؤسّسات الدولة والمؤسّسات الصهيونية القومية لتهويد الحيّز والهيمنة عليه ردّ فعل سلبيًّا. استعمال التحريج والإعلان عن الأراضي المفتوحة كوسيلة جيوسياسية (كلياوت، 1990) لتقييد تطوّر السكّان والبلدات العربيّة يعززان الإحساس بالحصار الذي يرافق العرب منذ قيام الدولة وواقع النقص، المتأثر بحالة الحرب والمناكفة بين "بينهم وبين شعبهم وبين دولتهم ". كما أنّ بعض الأحراش المعلن عنها حسب المخطّط

الهيكليّ القطري "تاما" 22 للحرش والتحريج وخطة "تاما" 8 للحدائق الوطنية يعلن عنها أحيانًا بمثابة أراضٍ صودرت من مواطنين عرب. غايتها أحيانًا الهيمنة على الأراضي أو محو القرى المهجرة التي كان يقطنها فلسطينيون تعرّضوا للتهجير عام 1948 (حسب روايتهم)، أو من يعتبرون حاضرين غائبين بموجب قوانين الدولة. وعليه فالحاضرون الغائبون مواطنو دولة إسرائيل وحصلوا على مكانة مدنية إلّا أنّ الدولة ترفض إعادة أراضيهم إليهم (خمايسي، 2016).

كما أن إدارة هذه الأحراش من قِبَل سلطة المحميّات الطبيعية والصندوق القومي لإسرائيل وهيئات تشمل جزءًا من أبرز مؤسّسات الحركة الصهيونية تعيق من إمكانية التعاون معها من قِبَل السّلطات المحليّة العربية. محاولة إطلاق مشاريع لتطوير أراضٍ عامّة محاذية للبلدات العربيّة بين الصندوق القومي لإسرائيل وبلديات عربيّة مثل شفاعمرو واجهت صعوبات عديدة بسبب النقد الذي توجّهه إليها تيارات سياسية ونخب معيّنة. تمّت عرقلة تشجيع المشاركة في تطوير أراضٍ مفتوحة محاذية لبلدات عربيّة موجودة خارج منطقة نفوذها وهي تتواجد الآن ضمن مسؤوليّة وصلاحيّة تطوير وحيازة الصندوق القومي لإسرائيل. وهكذا مثلًا تُعلّل حرائق الأحراش أحيانًا سواء كانت متعمّدة أم لا على أنّها ناجمة عن عدوانية المواطنين العرب تجاه الأحراش التي تمثّل هيمنة المؤسّسة الصهيونية على الأرض. كذلك، تتحوّل بعض الأحراش المجاورة لبلدات عربيّة إلى ساحتها الخلفية التي تُلقى فيها قمامة منزلية وقمامة ورشات البناء بحيث تتراكم في الطرق المارّة منها عِلمًا بأن هذه الطرق كونها رئات خضراء فإنّها تخدم عموم السكّان إلّا أنّها تتحوّل إلى مكاره بيئية بسبب القمامة والملوّثات التي تغطيها. عدم الشعور بالانتماء والإضرام المتعمّد وغير المتعمّد للنيران وأحيانًا أعمال التخريب تمسّ بالأحراش التي تشكّل جزءًا من الأرض المفتوحة التي يستعملها عموم السكّان ومن ضمنهم السكّان العرب أيضًا. يتمثّل الصراع والتوتر الجيوسياسي أيضًا بشكل حدود مناطق النفوذ، تحديد النطاق والتخطيط الحيّزي للبلدات العربيّة ممّا يزيد من الاستهتار وعدم الاعتناء بالأراضي المفتوحة والرئات الخضراء التي تخدم الجميع.

شكل 28: إلقاء قمامة قرب طرق تجتاز الأحراش المحاذية لبلدات عربيّة (طريق في حرش ميرامية في شرق كفر كنّا)، ممّا يرمز إلى مشهد غير نظيف في بيئة محاذية للبلدة

يستعمل الجمهور العربي هذه الأراضي كونها أراضي مفتوحة لعموم الجمهور، فهي تشكّل مركزًا للترفيه وخاصّة لسكّان لا يمتلكون حدائق خاصّة حول البيت، أو يبحثون عن قضاء أوقات ممتعة في أحضان الطبيعة. رغم حدوث تغيير في نظرة العرب لهذه الأراضي ورغم إدراكهم أنّ الواجب والمصلحة المدنية يتطلّبان منهم الحفاظ على هذه

الأراضي والاعتناء بها وتجنّب إلقاء القمامة فيها فما زالت هناك نظرة عدائية وشعور باغتراب ما حيال هذه الأراضي.

بدأ الجمهور العربي في تذويت حقيقة أن الأحراش هي جزء من المشهد والأداء الوظيفيّ للبلدات في برامج تخطيطيّة لمخطّط رئيسي/ هيكليّ شمولي حيث تتحوّل الأحراش المجاورة للبلدات إلى جزء من منظومة البلدات كمتنزّه حضري لخدمة مجمَل السكّان فتتحوّل الأرض المفتوحة من قيد إلى رافعة، إلى فرصة وإلى جزء من منظومة استعمالات أراضي البلدة كما يحدث مثلًا في كفركنّا. سيتم اعتبار مِساحة حرجية في المنطقة اسمها المحضر متنزّهًا حضريًّا في المخطّط الهيكليّ الشمولي لقرية كفركنّا عِلْمًا أنّ هذا المخطّط موجود في مرحلة متقدّمة من الإعداد وقدم لمؤسسات التخطيط لايداعه.

يستهلك بعض المواطنين العرب الأراضي الموجودة خارج البلدات في إطار المخطّطات الهيكليّة والنسيج المبني للبلدات اليهودية المجاورة حيث يزورونها بوتيرة كبيرة ويستعملون منشآت ثابتة فيها ويرفضون ادّعاءات سكّان المدن العبرية/ اليهودية حول استعمال المواطنين العرب لهذه الأراضي. ونظرت المحاكم مرارًا في محاولات بعض السّلطات المحليّة اليهودية لجباية رسوم من السكّان "الخارجيين" مقابل استعمالهم لأراضيها. وصدرت قرارات حكم مختلفة حظرت أو سمحت باستعمال الأراضي العامّة المفتوحة بصورة مشروطة من قِبَل سكّان خارجيين. يحدث توتر بين العرب واليهود حول استعمال مِساحات عامّة في المدينة اليهودية بسبب رفض استعمال العرب لها (خوري، 2012؛ ا.ا. 2014). يدفع هذا التوتّر رؤساء السّلطات المحليّة العربيّة إلى التفكير بتطوير حيّز عامّ في نطاق بلداتهم والمطالبة بمناليّة متساوية للعرب فيما يتعلّق باستعمال أراضٍ في المدن اليهودية. إقصاء المواطنين العرب من الأراضي العامّة خارج البلدات في المدن اليهودية المجاورة والخشية من استغلال المِساحات العامّة للأحراش والمتنزّهات والحدائق الوطنية المحيطة بالبلدات العربيّة يستلزم تطوير مِساحات عامّة جيّدة ولائقة في نطاق مخطّط البلدة الهيكليّ المفصّل الذي أُعِدَّ أو أنه موجود حاليًّا في مرحلة الإعداد. تزداد هذه الظاهرة على خلفيّة مطالبة السكّان العرب للمؤسّسة بتلقي حقهم في أراضٍ مفتوحة

في أماكن سكنهم مثلهم مثل أي مكان حضري آخر في البلاد والعالم فتعجل من عمليّة إعداد المخطّطات الهيكليّة المفصّلة. ترمز المطالبة بتلقي الحقوق في المِساحات العامّة المفتوحة إلى الانتقال من القرويّة إلى المدنية وهو انتقال يقوده الجيل الثالث في البلدات العربية. ساهمت هذه التحوّلات وما زالت تساهم في تطوير وتعزيز اتجاه تخطيط أحياء جديدة تتضمّن أراضي عامّة مفتوحة وسدّ شحّة الأراضي المبنية بما يليق بمدينة عصرية خُططت في المرحلتين الأوليين لتخطيط البلدة العربيّة التي لم تتضمّن تخصيص كميات لائقة من المِساحات العامّة المفتوحة. يشمل الحقّ في تلقّي أراضٍ عامّة مفتوحة مستويين: الموجود في البلدة السكنيّة والموجود في المنطقة التي تضمّ أحراشًا وحدائق وطنية أو أراضي مفتوحة في مدينة يهودية مجاورة.

الفصل 7: مشهد ومظهر البلدة

مشهد البلدة هو المظهر الخارجي لمنظومته الفيزيائية التي تشمل أراضي مبنية وأخرى مفتوحة. تحيط الأراضي المبنية بالبناء الخاصّ والعامّ القائم في المنظر الطبيعي للبلدات. تشمل الأراضي المفتوحة ثلاث مركّبات: أراضٍ مفتوحة متطوّرة في الحيّز البلدي ومستغلة لشبكة الطرق والساحات والميادين؛ أراضٍ مفتوحة لحدائق عامّة أو أراضٍ غير مبنية؛ وأراض زراعية أو أحراش ومحميّات طبيعية محيطة بأراضي مبنية وقائمة داخل المنظومة البلدية.

مشهد البلدة الفيزيائية بمختلف مركّباتها هو منظومة مركبة ومدمجة من أسس اجتماعية ثقافية، اقتصادية، بنيوية، وظيفية، بيئية، قيمية؛ تكنولوجية ومُناخية، مثل عمليّة وطريقة البناء، النظام التخطيطيّ والإداري البلدي. عوامل مثل الانصياع للتعليمات والأوامر وحجم التجاوب مع الطلبات العامّة تؤثّر عليه؛ علاقات القوى بين العوامل المبلورة للمشهد والأدوات ولغة إنتاج المنظر تعبّر عن القدرات وقيم منظر المجتمع/ الدولة/ السكّان. لا بدّ من الفهم العميق لمختلف هذه المركّبات للتوصّل إلى استنتاجات حول الحالة الراهنة للمشهد والمظهر البلدي، ولماذا ثمّة تفاوت في البلدات العربيّة وبين البلدات، وكذلك بينها وبين البلدة اليهودية المجاورة؟

يتطلّب استحضار وتعليل مركّبات مشهد ومظهر البلدة فهمًا عميقًا للمركّبات والجدلية\ التشبيك القائم بينهما مع إعارة اهتمام للعوائق القائمة أمام إنتاج صورة مشهدية مرغوبة من قِبَل المواطنين. قد يتطوّر مشهد البلدة عضويًّا كمنتج موحّد لتطوّر دامج بين العوامل والمركّبات المختلفة؛ كما يمكن أن يكون مخطّطًا ومدروسًا نتيجة تخطيط مسبَق يعتمد على طريقة ومنطق تخطيطيّ تصميمي. ثمّة اختلاف في وجهات النظر بشأن القيم الجمالية المختلفة وملاءمتها لبيئة البلدة العربية. هناك من يعتقد أن التطوّر العضوي المتنوّع يمكنه تمثيل الجمهور العربي بدون تدخل خارجي وعليه فهو أجمل من الناحية المشهدية. ويعتقد آخرون بأنّه يفضّل المبادرة إلى مشهد مخطّط يحرص على التجانس ومراعاة الاحتياجات الوظيفية المستقلبية، ومن ضمن ذلك توفّر المِساحات

العامّة المفتوحة المصمّمة للمنظر البلدي. ليس المقصود هو مناقشة أولويّات ونواقص التنوّع في المظهر الخارجي بالمقارنة مع التجانس، وكلاهما حاضر في البلدات العربيّة بصورة غير متساوية بسبب عمليّة تطوير منظر ومشهد البلدة العربيّة ممّا يعبّر عن مضامين وظيفية ونيوية واجتماعية ثقافية.

طريقة وعمليّة البناء السكنيّ كعامل مصمّم للمشهد

بما أن غالبيّة البناء في البلدات معدّة للإسكان فإنّ استعمال الأرض هو ما يقرر تصميم المشهد والمنظر البلدي. التوجّه التقليدي لتوفير البناء للإسكان يسمى بناء أو تصميما معماريا محليّا بطيئًا معناه بناء "شعبي "، بيتي، محليّ، أصلاني – يعبّر عن روح الزمان، المكان والثقافة (فوكس، 1989؛Canaan ، 1933) يتطوّر هذا البناء عضويًّا بموجب مفهوم "هندسة معمارية بدون مهندسين معماريين" حيث يتمّ التصميم بصورة تزايدية بموجب قدرات واحتياجات أصحاب المساكن (كرويانكر، 1985؛ Amiry and Tamari، 1989). في ضوء استعمال هذه الطريقة تطوّرت طريقة البناء المخطّط والمصمّم من قِبَل طاقم مهني يشمل مهندسين معماريين، مخطّطي منظر/ مشاهد، مخطّطي طرق وبنى تحتيّة ينفّذها بصورة مدروسة مقاولون مسؤولون عن إقامة مبانٍ كثيرة ومنها البناء الصناعي أيضًا. يقتني الفرد بهذه الطريقة من البناء المدروس والمخطّط شقّة سكنيّة بعد الانتهاء من عمليّة تشطيب البناء بوجود بنى تحتيّة عامّة متطوّرة. يرمي البناء المدروس والمخطّط إلى تلبية الاحتياجات المجتمعية المتزايدة ويميل إلى انتهاج مبدأ التجانس والتكامل في التصميم المدني الذي ينتج نسيجا حضريا متجانسا. تختلف هذه الطريقة عن البناء العضوي التراكميّ الذي يتطوّر مع مرور الزمن بدون تخطيط شامل يصمّم النسيج البلدي. بين هاتين الطريقتين طريقة ثالثة هي الطريقة الهجينة التي تسعى إلى دمج الطريقتين معًا بنسب متفاوتة من مكان لآخر ومن زمن لآخر. الطريقة الهجينة هي الطريقة الأكثر رواجًا في البلدات العربيّة وهي تؤثّر على تصميم المشهد والمظهر فيها.

شكل 29: مشهد ومظهر البلدة العربيّة (مثال لقريتي كفر مندا (تحت) وكفر كنّا (فوق) وتطوّر حوش عائلي "عصري" وحدائق حول المساكن في الوسط في كفرمند)

السكن الهجين في مشهد البلدة

قضية الأصالة (authenticity) في البناء والمشهد البلدي تطرح على الأجندة في كلّ مجتمع ولدى المواطنين العرب بشكل خاصّ. هل يعبّر البناء أصلا والحيّز العامّ في البلدات العربيّة عن أصالة السكّان أم أنهما مفروضان من قِبَل سلطة رئيسية غير مصغية بالضرورة لبُعد الأصالة؟ في عصر العولمة الذي يميل إلى فرض لغة عالمية في قطاع البناء أيضًا، هل يمكن الحفاظ على الأصالة والخصوصية اللتين تعبّران عن روح المكان، الزمان والثقافة؟ نظريّة المهيمن المستعمر التي أوجزها العديد من الباحثين مثل هومي (Homi، 1990، 1994)، سعيد (Said، 1993) حاولت تقدير مدى تأثير الحاكم على تصميم شخصية وأنماط سلوك المواطن المحكوم. واضح بداهة أن المهيمن سعى إلى تكريس هيمنته على المواطن المحكوم بينما يتطلّع المواطن المحكوم إلى تقليد الحاكم والتصرّف مثله بسبب نجاحه في فرض هيمنته. يطمس المواطن المحكوم فرادته وأصالته ويدمج في حياته مركّبات تشوّشه وتشوّهه وتشوّش محيطه حتّى يعود إلى البحث الذاتي لإعادة بناء ذاته والتحرّر من السلطة الاستعمارية. استعملت المعطيات النظريّة الاستعمارية في بعض الدراسات التي حاولت تعليل أنماط سلوك المجتمع العربي في إسرائيل (بشارة، 1999).

وتناول أساس نظريّ آخر نظريّة الحداثة (Al–Haj، 1995) التي تشرح تطوّر البناء في نطاق البلدات الإضافي الذي يشمل غلاف نواة البلدة وتجديد البناء في نواة البلدة (خمايسي، 1993). نرى في كلتا النظريّتين أن الحاكم يأخذ ويعطي أمّا المواطن المحكوم فيقلّد ويغيّر أنماطه السلوكية ومنظره الفيزيائي والاجتماعي. ثمّة عوامل مختلفة تؤثّر على طابع العلاقات والمنتجات الفيزيائية والسلوكية في ميزان العلاقات بين الحاكم والمحكوم. لا مفرّ في مبنى العلاقات الثنائية المنشطرة بين الأطراف في عصر ما بعد الاستعمار المتغيّر (شنهاف، 2004) من ترسيخ المعرفة والأدوات الملائمة للواقع الجديد الذي نشأ في عصر العولمة حيث تزيد التكنولوجيا والاتصال المتطوّر من الشفافية والانكشاف بين الثقافات والمناطق ويعجّلان من إنتاج المُناخ العامّ والحيّز العامّ الإدراكي والفيزيائي الجديد.

يبدو أن الدمج بين النظريّات التي تتناول العلاقات الاستعمارية، بالطابع الاثنوقراطي للدولة (Yiftachel، 2000)، نظريّة الحداثة والنظريّات الاجتماعية الثقافية تضع ركيزة جديدة لفهم العلاقات المركّبة بين المواطنين العرب واليهود ودولة إسرائيل (شنهاف، 2004) ومؤسّساتها. وإذا كان كلّ إطار نظريّ بحد ذاته يساهم في فهم تصميم العلاقات وتأثيرها على إنتاج المنظر والمشهد والحيّز العامّ للبلدة العربيّة في الواقع الإسرائيلي غير أن مكانة وأوضاع المواطنين العرب كسكان أصلانيين يخوضون عمليّة تحوّل مركّب في واقع من الإقصاء المنهجي للمواطنين العرب من تملّك وتصميم الحيّز العامّ على مستوى الدولة والمنطقة بحيث يتجمّعون داخل البلدة مع إملاء الدمج بين الأطر النظريّة لاستيفاء مختلف العوامل التي تصمّم اليوم المشهد والمنظر البلدي في المنظر الطبيعي في كافّة أنحاء البلاد، والمنظر الطبيعي، المشهد والحيّز العامّ في البلدات. تعتبر هذه النظرة المركّبة جوهر معضلات تخطيط وتطوير وإدارة البلدات العربيّة في إسرائيل وتؤثّر على عمليّات اتّخاذ القرار الفردي والجماعي.

يندمج في هذه النقطة تمامًا التوجّه الهجين (Homi؛ 1990، 1994؛ Papastergiadis، 1997)، حسب سياق مكانة وحالة السكّان العرب وفي الظروف التي تميل بصورة أكبر إلى انتهاج خطاب الحقوق المدنية والاشتراك الفعّال في تصميم الحيّز العامّ بدون التفريط بالانتماء القومي–الثقافي.

العوامل التي تؤثّر على المشهد الهجين

كانت هناك عدّة عوامل ساهمت معًا في تصميم المشهد الهجين للبلدة العربية، وهي:

أ. شكل ملكيّة الأرض.

غالبيّة الأراضي المتطوّرة في غالبيّة البلدات العربيّة هي في الأصل أراضٍ خاصّة. تمّ تحديد مخطّط تقسيم الأرض الخاصّة بناء على الحيازة والاستعمال الزراعي–الفلاحي، وقد تأثّر هذا المخطّط بظروف الأرض والطرق التكنولوجية المستعملة في العمل الزراعي. في المناطق المستوية، التقسيم تماثلي نسبيًّا، بينما في المنطقة الجبلية والمنحدرات فإنّ شكل وحدود قسائم الأرض وُضعت بموجب طبيعة تكنولوجية العمل.

خلقت منظومة تقسيم الأرض التي حُدّدت عند تسوية الأراضي شبكة طرق؛ حقوقًا في الحصول على طريق للوصول إلى قطعة أرض زراعية تتيحها للمشاة أو الحيوانات. لذا يتراوح عرض الطريق بين 6–2 أمتار وتُعْرَف باسم "متروكة ". خرج البناء من رقعة الأرض المبنية/نواة القرية أو البلدة التي لم يبرم فيها اتفاق حول الأرض (جافيش، 1990؛ خمايسي، 1993) باتّجاه الأطراف وجرى بعض التطوير المتتالي وأحيانًا بقفزات (خمايسي، 1995). تمّ البناء والتطوير بمبادرة ذاتية على خلفيّة تقسيم الملكيّة التي لم تُقسم بصورة تماثلية وصارمة ممّا ساهم في زيادة مدى الإمكانيات والمرونة في موقع البيت داخل القسيمة بدون مراعاة النظام الإلزامي الفوقي. كما أنّ قلّة مالكي القسيمة أتاحت حريّة اختيار موقع المبنى في نطاق قسيمة الأرض. وهكذا فقد ساهم شكل القسيمة وموقعها في الحيّز البلدي وحريّة مالك الأرض في البناء في أيّ موقع يريد داخل أرضه في تعزيز البناء العضوي التحتي، وخلق ما يشبه "عدم نظام" في البناء قياسًا بالبنايات المجاورة غير أن البناء تطوّر بموجب نظام وقوانين وضعها القادة حول التطوير العضوي وتقسيم الأرض بين الورثة واستغلال هذه الأراضي.

ب. **تخطيط مقيّد/ متيح.**

لقد تطوّر البناء داخل نواة البلدة عضويًّا إذا راعينا القواعد والرموز الاجتماعية والطرق التكنولوجية المتبعة في البناء (أكبر، 1995؛ خمايسي، 2013). فقد فرض الانتداب البريطاني موضوع التخطيط التنظيمي الفوقي على المدن بعد إقرار نظام بناء المدن عام 1921، وعلى القرى بعد إقرار نظام بناء المدن عام 1936. فقد وضع هذا التخطيط قواعد لتلقي رخصة بناء بموجب تعليمات تخطيطيّة عامّة متعلّقة بحقوق البناء الممنوحة من أجل توجيه وتنظيم البناء العضوي الذي تطوّر بدون مراقبة معماريين أو مهندسين. قرّر هذا التخطيط التنظيمي الحدّ الأدنى للقسيمة، كساء البناء في القسيمة، ارتفاع البناء، نسب البناء وحتى تعريف مواد البناء. كان التخطيط جزءًا من السياسة العامّة للتدخل في الملكية والنشاط الخاصّ وعمل للحفاظ على المصالح والغايات والاحتياجات العامّة والخاصّة. بخلاف المدن التي تكوّنت فيها منظومة بلدية وتخطيطيّة بدأت

بتطبيق المخطّطات الهيكليّة اللوائية المحليّة لم ينصع غالبيّة جمهور القرى لهذه التوجيهات التخطيطيّة الأجنبية وواصل في نفس النهج.

عزّزت إقامة دولة إسرائيل في عام 1948 من مكانة البلدات اليهودية المخطّطة الجديدة وبادرت إلى تخطيط بلدات يهودية جديدة بينما فُرِضَتْ قيود على تخطيط القرى العربيّة الباقية. المخطّطات الهيكليّة "مخطّطات قطاع البناء" للقرى والمدن العربيّة التي شرعت الدولة في إعدادها بين عامي 1964–1957 كانت مخطّطات مقيِّدة وشكّلت آليّة للهيمنة على الأرض وكان الهدف تحديد نطاق الأرض المبنية والحدّ من رقعة الانتشار لتعجيل عمليّة التمدين. وحتى إذا سمحت هذه المخطّطات بعمليّة تطوير واستصدار رخص بناء غير أن رقعة التطوير كانت محدودة ممّا تسبّب في زيادة الضغط على وسط البلدة وفي نفس الوقت بانفجار البناء بسبب التكاثر السكّاني وتزايد طلب العرب على المسكن. كما أنّ المخطّطات الهيكليّة التي اعتمدت لاحقًا وانطبقت على غالبيّة الأرض المبنية في البلدات تمنح حقوق تخطيط وتسمح بالبناء بسبب حقوق ملكيّة وأشكال القسائم التي نتجت على خلفيّة الاستعمال الزراعي–الفلاحي. فقد تكوّنت شبكة طرق على بنية تحتيّة معدّة لطرق زراعية – "متروكة"، وكان بعضها غير آمن أو تراتبيّ إلّا أنّها أتاحت للمواطنين إمكانية الوصول إلى بيوتهم. لم تُخصّص غالبيّة المخطّطات أراضي للمباني العامّة والحدائق. غالبيّة المباني العامّة هي مدارس بُنِيَت في أطراف الأرض المبنية بسبب مناليّة أرض بملكيّة عامّة (خمايسي، 1995).

كانت طريقة التخطيط الهيكليّ المقيّد المعتمَد للبلدات العربيّة ازدواجية: من جهة، منحت حقوق بناء (مدنية أيضًا) وخصّصت أراضي قابلة للتطوير حتّى إذا كانت محدودة، وفي المقابل، فقد شملت هذه المخطّطات توجيهات تتيح للمبادرة الخاصّة إمكانية البناء بدون ملاحق بناء ملزمة وتخطيط حاراتي مفصّل ملزم يشمل مركّبات تصميم حضري ويدمج بين الحيّزين العامّ والخاصّ ممّا يعني أن ثمّة ازدواجية بين المدنية والقرويّة؛ تخطيط مقيّد مقابل تخطيط متيح؛ فرض وإلزام مؤسّساتي بالمقارنة مع تليين شروط التطوير والبناء لسكّان يمرون في عمليّة تحوّل اجتماعي–ثقافي، اجتماعي اقتصادي واجتماعي–سياسي إقليمي حيث خلقت هذه المركّبات سياقات تتعدّد فيها الهيئات المتداخلة في

ظروف من تناقضات ومناكفات مع المؤسّسة السياسية والفئات اليهودية المقيمة في بلدات مجاورة.

ج. التطوير والبناء بطريقة البناء الذاتي.

تبنى غالبيّة المباني في البلدات العربيّة حسب مخطّط ملكيّة الأرض والتخطيط الهيكليّ المعتمد. يُشار إلى أنه ليس كلّ بناء يُقام على أرض بملكيّة خاصّة أو بموجب رخصة معتمدة وثمّة استثناءات عينية. البناء التراكميّ هو جزء من بناء ذاتي أنشئ بدون تخطيط مسبَق من قِبَل مهندس معماري يشمل البيت والنسيج المبني. يطبق البناء في البلدات العربيّة مركّبات معيّنة من البناء التراكميّ بإضافة ترتيب إداري يشمل مراعاة مطالب جهاز التخطيط وتوجيهات المخطّط الهيكليّ أو المخطّط المفصّل السارية على المِساحة، تقديم طلب لتلقي رخصة بناء، وبدأت مؤخرًا عمليّة تطبيقه بموجب طلب رخصة بناء وبواسطة تلقّي مصادقة على توطين/اشغال/ اسكان مبنى (يعرف باسم نموذج 4). هناك مركّبات متعلّقة بمشهد المبنى لا تحظى باهتمام السلطة المحليّة واللجنة المحليّة للتنظيم والبناء. قد تكون هذه عناصر تصميمية مثل مواد البناء وطلائه وعناصر تتسبّب في حدوث تغييرات في المبنى مثل الشرفات وغرف الدرج والفتحات والنوافذ والنوافر في مشهد المبنى التي تُضاف في عمليّة البناء حتّى إذا لم تراعِ تعليمات رخصة البناء أو الأخطر من ذلك بعد تلقّي نموذج التوطين/الاشغال (4) الذي يعبّر عن احتياجات مختلفة للسكّان. تُؤَجَّل أحيانًا عمليّة تلقّي نموذج التوطين بسبب عدم القدرة على استكمال عملية البناء وتُستعار خدمات عامّة مثل الكهرباء والمياه والهاتف وما شابه من الجيران أو يُعْتَمَد على تكنولوجية غير اعتيادية. التطوير والبناء الشعبي جزئيًّا أو الشعبي العصري (دمج بين مركّبات شعبية وعصرية) حسب مخطّطات معتمَدة ليست بالضرورة مخطّطة إلّا أنّها تسمح باستصدار رخصة بناء وعلى ركيزة ملكيّة الأرض التي لا توزع قسائم متماثلة ومنتظمة أنتجت قوالب أنسجة بناء تفرّق بين مشهد ومظهر البلدة العربيّة من جهة والبلدة المجاورة من جهة أخرى. هذه الحدود واضحة في مشهد مناظر البلاد بجودة ومستوى بنية شبكة الطرق ومنالية الحيّز العامّ. يتمثّل ذلك بحجم المِساحة الخضراء والأشجار الموجودة بين البنايات، ونوع ومستوى

غطاء البناء الذي يندمج مع المنظر الطبيعي وذلك لأن جلّ البناء اليوم يتراوح بين 4-2 طوابق كأقصى حدّ. يزداد عدد طوابق مباني القرية العربيّة المتمدّنة بوتيرة حوالي طابق واحد في كلّ عشرة أعوام.

العوامل المؤثرة على تطوير البناء في الحيّزين العام والخاصّ

كانت هناك عوامل مختلفة أثّرت على تطوير البناء في الحيّزين العام والخاصّ، وهي:

1. بناء وتطوير على مراحل.

تدفع قيود القدرة الاقتصادية والدورة بين الأجيال وتقليص كميّة الأراضي المعدّة للبناء الجمهور للقيام بعملية البناء على مراحل في البلدات العربيّة من خلال إضافة طوابق عامودية، أو/ وزيادة افقية- عرضية للأرض المبنية، توسيع البيوت/الشقق أو إضافة شقق عن طريق إعادة تقسيم البيت لتلبية احتياجات الأجيال القادمة التي تستصعب الحصول على مسكن (خمايسي، 2015). يشمل البناء على مراحل تشطيب البناء أيضًا؛ نلاحظ في مشهد البلدة وجود مبانٍ في مراحل تشطيب مختلفة فبعض المباني منتهية وبعضها في مراحل بناء مختلفة بينما ثمّة مبانٍ أخرى ذات واجهة مبنية أو مطلية بمواد بناء مختلفة. بسبب عدم ظهور أحياء طبقية في البلدات العربيّة واستمرار البناء الذاتي حسب احتياجات الأسرة ودورتها الجيلية ينشأ منظر هجين في مشهد البناء في البلدة. وثمّة عمليّة تجديد عضوي وتكثيف بناء على خلفيّة تخطيط ومناليّة بنى تحتيّة عامّة غير متطوّرة. يجب أن نتذكّر بأنّ البلدة خُطّطت بمواصفات قرويّة مشوّهة ومشوشة بينما تتطوّر اليوم حسب مؤشّرات ازدحام شامل بمواصفات مدنية تبحث عن هوية محدّدة. البناء على مراحل ليس بالضرورة بموجب مخطّط مسبَق وتنظيمي سواء للمبنى المنعزل وسواء على أنسجة مبنية بدون تصميم مدني يشوّش تنوّع المنظر البلدي ويقلّص الحيّز العامّ.

2. تدخل ضئيل من مؤسّسات التخطيط والسّلطات المحليّة.

بسبب طريقة البناء المزدوجة التراكميّة التي تمدّنا بغالبيّة البناء المعدّ للسكن في البلدات العربيّة نجد أن إضافات البناء منتشرة للغاية سواء في عمليّة البناء وسواء عند توطين واشغال المبنى وإنشاء إضافات عليه، كما أنّ الطريقة تشوّش الفصل الواضح بين المشهد الخاصّ والمشهد العامّ، خاصّة على امتداد شبكة الطرق الداخلية. الضعف الاقتصادي لغالبيّة الأُسَر التي تمول عمليّة البناء على مراحل يتسبّب في إطالة مدّة البناء واختيار مواد بناء تتناقض أحيانًا مع كلّ منطق جمالي. مؤسّسات التخطيط التي تمنح رخص بناء حسب مخطّطات هيكليّة تشرف جزئيًّا على عملية البناء. آليّة المراقبة الرئيسية هي منح نموذج توطين. في المقابل، تتجنّب السلطة المحليّة في البلدة استعمال وسائل مراقبة لمشهد البلدة ولعمليّة البناء. تفتقر غالبيّة السّلطات المحليّة إلى دوائر مخصّصة بتحسين ملامح البلدة وظهور شبكات اجتماعية انتمائيّة يردع عاملي السّلطات المحليّة من تفعيل آليّات إشراف للحفاظ على المشهد والحيّز العامّ. تتمخّض المراقبة العامّة الضئيلة وتعاطف السلطة المحليّة مع السكّان وقلّة الاهتمام بمشهد الحيّز العامّ على المستويين البلدي والحاراتي عن تدخّل المؤسّسات البلدية والتخطيطيّة المحليّة بشكل طفيف.

3. سلّم أولويّات الأداء الوظيفيّ البلدي.

تعتبر تقاليد الحكم المحليّ في غالبيّة البلدات العربيّة قصيرة نسبيًّا حيث ما زالت السّلطات المحليّة في مرحلة تلبية احتياجات السكّان الأساسية. يندمج الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه السّلطات المحليّة والناجم عن سياسة مؤسّساتية تنتهج التمييز وعن ظروف جيوسياسية وبنيوية واجتماعية ثقافية مع الضعف الإداري. ما زال المفهوم الذاتي للبلدة كقرية والحنين للعهد القرويّ منتشرين في خطاب السكّان وسلوكهم رغم الحياة المدنية أو المدينية جزئيًّا. في هذا الواقع الازدواجي، قلّص الاستثمار في تطوير مشهد البلدة وخاصّة في التوجيهات لتصميم البناء في الحيّزات الخاصّة من تدخّل السّلطات المحليّة لأن سلّم أولويّاتها بقي كما كان – تلبية الاحتياجات الأساسية

وتأجيل احتياجات الرفاه. نلمس مؤخرًا بوادر أولى من الاهتمام بتطوير ساحات تحتوي على نوافير في طرق شريانية ورئيسية تقطع البلدة. يشمل ممشى الدخول إلى بلدات طرعان وكابول وشفاعمرو مثلًا سربًا من الأشجار وأزهار الزينة إلّا أنّ هذه البراعم ما زالت مقتصرة على عدد صغير من البلدات بموجب مستوى الوعي لهذا الموضوع لدى رئيس السلطة المنتخَب وللتقسيم التفاضلي في الحيّز البلدي بموجب فئات المصوتين لرئيس المجلس/السلطة المنتخَب. تتكوّن البلدات العربيّة من حيّزات اجتماعية انتمائيّة حتّى يومنا هذا ويكون سلّم أولويّات رئيس السلطة المحليّة أحيانًا الاهتمام بالبلدة وتطويرها طبقا لذلك. الوعي حول صيانة وتصميم وتطوير مشهد البلدة وإنتاج المكان وصياغتة (Place Making) وإلقاء المسؤوليّة على البلدية في صيانة الحيّز العامّ والمشهد البلدي ناجمة عن شحّة الموارد المالية التي تتطلّب سلّم أولويّات آخر. ساهمت هذه العوامل في بناء سلّم أولويّات لأداء السلطة المحليّة بحيث لم يضع تطوير المشهد البلدي في أولويّة مرتفعة ضمن أدائه اليومي. تفتقر غالبيّة السّلطات المحليّة حتّى الآن إلى قانون بلدي مساعد لنصب لافتات وبالتالي فثمة تأخير في تطبيق القوانين البلدية المساعدة. عدم التطبيق المنهجي للقانون المساعد والمراقبة المحدودة لنصب اللافتات وتقسيم المسؤوليّة على المراقبة ونصب اللافتات وتحسين ملامح البلدة بين مكتب رئيس السلطة المحليّة ودائرة الهندسة ودائرة الصحة وسكرتارية السلطة المحليّة يتمخّض عن عدم تنسيق وإعاقة البناء وتطبيق خطّة عمل لتطوير مشهد ومظهر البلدة. وعليه تُنصب اللافتات في الحيّز البلدي بأسلوب غير مخطّط فلا تكون العملية متجانسة، وتستعمل فيها وسائل تكنولوجية وطرق متفاوتة ولغات مختلفة في نصب اللافتات بحيث تفتقر للتجانس والملاءمة والكمال والتماثل المشهدي. المبادرات الخاصّة من أصحاب المصالح التجارية لتخطيط وتصميم اللافتات غيرت مشهد الشارع وقد تسبّب خليط اللغات والأحجام والموقع الجغرافي والأنماط والإنارة والنظافة في ظهور مشهد بلدي هجين ولغة منظر هجينة the language of landscape، وبالتالي فقد شوّش طابع الشارع. لا تكرّس السّلطات المحليّة اهتمامًا كافيًا لنصب اللافتات وعندما يتحوّل ذلك إلى خلل بيئي فإنه يضرّ بالمنظر البلدي علما بأن نصب اللافتات يشمل رموز مواصلات وأسماء شوارع أو أي إشارة أخرى للمعلومات في الحيّز العامّ.

د. **طمس الحدود بين العامّ والخاصّ.**

تُطمس في المركّبات الثلاثة الأساسية التي تصمّم المنظر والمشهد البلدي –ملكيّة الأرض التخطيط والتطوير والبناء في الأرض – الحدود بين البُعد الخاصّ والعامّ في إدارة الحيّز وتطويره. أ). ملكيّة الأرض: البعد التملكيّ، السلطة المحليّة ليست صاحبة الأرض إلّا إذا صادرتها او استملكتها حسب المخطّط لإقامة مبنى عامّ أو شق طريق أو تطوير أرض عامّة مفتوحة. يُرْتَهَنُ جزءٌ من المِساحة من سلطة أراضي إسرائيل التي تمتلك صلاحيّة استملاك وإدارة الأراضي العامّة لبناء المباني العامّة أو لتطوير أراضٍ مفتوحة. لا تسارع السلطة المحليّة إلى مصادرة أو استملاك أو تطوير الحيّز العامّ أو المباني العامّة إلّا من خلال اتفاق بسبب الخوف من معارضة المالكين الخاصّين ومن الصدامات العنيفة بين المالكين والمستعملين مستقبلا. ولذا لا تصادر مِساحات معيّنة من الأراضي المخطّطة حسب مخطّطات هيكليّة معتمَدة لصالح أرض عامّة مفتوحة أو لمبان عامّة أو للطرق وتبقى في حيازة أصحابها وتشوّه تحويل الأراضي للصالح العامّ. حسب مخطّطات معتمَدة، أقر تحويل بعض الأراضي العامّة إلى أرض عامّة مفتوحة ومبانٍ عامّة وطرق إلّا أنّ تحويلها يتأخر ويزيد من حدّة شحّة النسيج العامّ للبلدة ويؤثّر على تصميم مظهر المشهد البلدي. تُسَيَّجُ هذه الأراضي في حالات عديدة فتتحوّل إلى مكبّات لقمامة البناء ومكاره بيئية ومشهدية ومنظرية في البلدة. وعليه يؤثّر تدخّل السلطة المحليّة المحدود في شكل تطوير الملكيّة الخاصّة بصورة مباشرة على المظهر الخارجي البلدي والحاراتي. في حالات اندلاع نزاع على الأرض بسبب تقسيمها بين المالكين الخاصّين مثل النزاعات بين الورثة وتعدد المالكين وفي ظل عدم وجود أي جهة لتتولّى مسؤوليّة تطوير الأرض وإدارتها، فإنّ هذه الأرض أيضًا تتحوّل إلى مشاع وتتعرّض لإلقاء القمامة المنزلية والبنائية والمكاره البيئية والمشهدية. إنّ مشهد البيوت هو واجهة الشوارع التي يراها الجمهور ومنها الإنارة واللافتات والألوان وتشطيب البيوت. تُعتبر هذه المركّبات عناصر خاصّة، والسلطة المحليّة التي تدير البلدة وتراقب التطوير فيها لا تسارع للتدخّل بسبب تناقض في المصالح والتحجّج بعدم القدرة والرغبة في التدخّل بمجريات الأملاك الخاصّة. للمبنى في المشهد البلدي خمس واجهات، منها سطح المبنى الذي يخصّص اهتمام قليل للحفاظ عليه رغم مظهره وانتشاره في المنظر الطبيعي

البلدي. بسبب تزويد المياه بصورة غير منتظمة فإنّ السطوح مغطاة بحاويات مياه سوداء تمسّ بالمنظر الطبيعي البلدي. لعب سطح البيت التقليدي في البناء الشعبي عدة وظائف حيث استعملته الأُسَر لأنشطة مختلفة إلّا أنّ طبيعة هذه الاستعمالات قد تغيّرت اليوم. من خلال بذل جهود بسيطة مشتركة من قِبَل السلطة المحليّة والسكّان كان يمكن تحويل السطوح إلى واجهات خضراء وتحسين المنظر البلدي.

هـ. شبكة طرق غير متطوّرة.

تلعب شبكة الطرق في البلدة عدّة وظائف. رصد استطلاع أعدّته وزارة المواصلات ووزارة البناء والإسكان لتوجيه عمليّة تخطيط الشارع (وزارة المواصلات ووزارة البناء والإسكان، 2009) حوالي 18 وظيفة متنوّعة لفضاء الشارع في النسيج المدني مثل: وظيفة شمولية للحركة والإتاحة، تطوير البنى التحتية، وظيفة مشهدية لبيوت المدينة، وظيفة كحيّز نشاط وكمكان لمكوث السكّان ورفاهيتهم. لمركّبات التخطيط المشهدية (الجمالية) والإحساسية للشارع التي تؤثّر على جودة الحياة فيه أهمية لا تقلّ عمّا يؤثّر على نجاعته الوظيفية. للطرق التي تشكّل العمود الفقري في البلدة تأثير مباشر على مشهدها. كانت الطرق في العهد القرويّ بمثابة أزقة للوصول إلى البيوت وخدمت السكّان الذين استعملوا وسائط نقل تقليدية، وقد أدّى ازدياد عدد سكّان البلدة والنشاط الاقتصادي والوظيفي فيها إلى اتساع رقعة البناء وازدياد عدد السيارات ومستوى المركبات ورغم هذه التحوّلات ما زالت الطرق تشكّل بمثابة شوارع تربط وتتيح المواصلات بين أجزاء البلدة. تعريف وتغيير هذه الاستعمالات راسخان في وعي السكّان المحليّين ومندوبي السلطة المحليّة. خوف مؤسّسات التخطيط والسلطة المحليّة من تغيير استعمال أرض لطريق معياري عند إعداد مخطّط هيكليّ بلدي يشكّل شارعًا/جادة مدنية ويساهم في تصميم المشهد الفيزيائي للبلدة يسبب تغيير استعمال مِساحة صغيرة للطريق ممّا يتسبّب في صعوبة تأدية الوظائف المتوقّعة/ المطلوبة منها في النسيج المدني نتيجة عامل ملكيّة الأرض. أصحاب الأرض المعارضون لتوسيع الطرق على أراضيهم يمارسون ضغوطًا شديدة على السلطة المحليّة لتقليل عرض الطريق. من خبرة المؤلف (ر.خ)، يمكن الإشارة إلى أنّ 90% من الاعتراضات على المخطّطات الهيكليّة البلدية

لها صلة بالطلب والمطالبة بتقليل عرض الطريق، وبطبيعة الحال فإنّ النتيجة هي تقليص الحيّز العامّ وغياب شوارع تشكّل جادات في الحيّز البلدي وتقليص الأراضي العامّة والخضراء في البلدة. لدى السكّان ادّعاءات عديدة بشأن تكريس بلداتهم كقرى صغيرة ليست بحاجة لشبكة طرق واسعة تشمل عازلا بين شبكة حركة مركبات آليّة ومسارات مشاة وتدمج أحواض النباتات التي تمنحنا الظلال وحركة الناس في حيّز الشارع. التناقض بين المفهوم الذاتي الذي يعتقد أنه لا حاجة للتوسيع والمفهوم الكلامي (اللفظي) الذي يتحدّث عن الرغبة في تقليد المدينة اليهودية المجاورة، العصرية والمنظّمة يزيد من تفاقم مشاعر التمييز والحرمان لدى المواطنين العرب. وإذا كنا نلمس في العقد الأخير استفاقة الوعي لتطوير شبكة شوارع سليمة والفصل بين المواصلات الخاصّة والعامّة ومسارات المارّة، لكن لم توضع حتّى الآن بنية تحتيّة مناسبة للطرق. أيضًا في البلدات التي تخطط وتطور الطريق الشرياني العابر للبلدة نلمس وجود مِساحة محدودة لجادة أشجار أو مِساحة خضراء، وفي حالات كثيرة هناك عازلات فيزيائية لا تتيح توفير صيانة لائقة واستغلال هذه الأراضي بصورة ناجعة تساهم في تحسين مشهد ومظهر البلدة بصورة ملحوظة.

و. **النقص في تطوير مركز بلدي**

يتطوّر في كلّ بلدة مركز يصمّم الحيّز البلدي وقد بُنِيَت المدن هي الأخرى حول ساحات حيث تطوّرت ساحة المدينة في مكان تصله غالبيّة حركة المرور في البلدة. تحدّد هذه الساحة معالم المدينة وتشكل موقعا مركزيا فيها. الساحة وشبكة الطرق الموصلة إليها والوظائف العامّة التي تتنامى بجوارها تحدّد شخصية المدينة ومراكز النشاط الرئيسية فيها. تُقَام في المدن الكبيرة عدّة ساحات يعكف التصميم المدني على ربطها ببعض. كانت في البلدات العربيّة التي تطوّرت من مبنى قرويّ ساحة تقوم بدور ساحة بلدية تكوّنت قرب أو داخل مسجد أو كنيسة، او في محيط نبع أو بئر مياه كانت الوظائف الرئيسية في القرية. وقد اندثر عنصر الساحات المدنية في البلدة المتمدّنة التي ازدادت رقعة البناء فيها وعدد سكانها بدون تخطيط مدني شامل ومسبَق يحدّد الهوية المدنية. ما زالت بعض الساحات التقليدية قائمة حتّى يومنا هذا رغم أنّها أصبحت

صغيرة جدًّا بالمقارنة مع حجم البلدة. تسبّب هدم وتجديد الأرض المبنية في اندثار ساحات وميادين البلدة. تخطط الساحات وتطوّر اليوم على الطريق الرئيسية كحلّ لمشاكل المواصلات في المدينة وليس كمركز اجتماعي عامّ لخدمة السكّان. تتسبّب قلّة الميادين والساحات في الحيّز البلدي بفقدان أراضٍ عامّة تشمل حدائق عامّة وأراضي مفتوحة وطرقا تصل بين الأجزاء المختلفة في البلدة. خلق التقسيم الاجتماعي إلى أحياء على أساس تقسيم طائفي/حمائلي توقّعات بتطوير مِساحات عامّة أو ساحات أو ميادين تكتّل النسيج الفيزيائي والاجتماعي، لكن غالبيّة البلدات العربيّة اليوم تكاد تخلو من مركز يصمّم النسيج الحضري. نجد في بلدات مثل كفر قاسم وكفر ياسيف مركزًا في الجزء القديم من البلدة وغالبيّة النشاطات الجماهيرية التي تُقَام فيه معدّة للرجال بالأساس. الحيّز العامّ والساحات هناك تفتقر لأراض مخصّصة للنساء. في باقي البلدات توجد مقاه ومطاعم على امتداد طرق المواصلات الرئيسية، مثل سخنين وكفركنّا وباقة الغربيّة، أو في مناطق مساجد رئيسية مثل عرابة، أو على مقربة من مراكز نشاطات إدارية مثل بناية السلطة المحليّة التي تخدم السكّان المحليّين.

ز. ازدياد في إنتاج القمامة

كان مستوى الحياة في العصر القرويّ منخفضًا وكانت القمامة ضئيلة واستُغلَّت كجزء من مفهوم الاستدامة في المجتمعات الزراعية التقليدية. يتسبّب ازدياد مستوى الاستهلاك لدى السكّان العرب في إنتاج كميات كبيرة من القمامة البيتية التي يتمّ اخلاؤها إلى صفائح منتشرة في الطرق بجوار البيوت بدون تخطيط مسبَق. وتيرة إخلاء السلطة المحليّة للقمامة ليست يومية بالضرورة لأسباب متعلّقة بإدارة العمليّة مع المقاولين وشحّة الميزانيّات المدفوعة للمقاول وما شابه. في المقابل، لم تتغلغل ثقافة فرز القمامة حتّى الآن إلى الوعي الجماهيري في غالبيّة البلدات العربية. هناك أُسَر عربيّة كثيرة تعاني من ضعف اقتصادي ولا تعي أهمية تخزين القمامة بأكياس خاصّة لمنع انسكابها إلى الجوانب أو لمنع انتشار الروائح الكريهة وكانت النتيجة صفائح قمامة مهملة ومتسخة فالقمامة البيتية موزّعة في كلّ الأنحاء وثمّة مستوى متدنٍّ من النظافة والصيانة مثل كنس الشوارع وإزالة المكاره البيئية والمشهدية في شوارع البلدة. تدلّ عمليّة البناء المكوّنة

من مراحل وتشمل إضافات بناء حسب الدورة الجيلية وطلبًا كبيرًا على المسكن في البلدات العربيّة على وتيرة بناء متواصل وبوتيرة مغايرة في كلّ أنحاء البلدة. تنتج عمليّة البناء كميّة كبيرة من القمامة المقذوفة على امتداد الشوارع لا تُخلى بوتيرة كبيرة وتتحوّل إلى مكاره مشهدية وبيئية. يؤثّر تقسيم البناء في أنحاء البلدة تحت اسم "بلدة في بناء متواصل "، على مشهدها وادائها.

ح. **بين المسؤوليّة عن الحيّزين الخاصّ والعامّ**

تلاشى الفرق في المجتمع القرويّ وفي القرية الصغيرة بين الحيّزين العامّ والخاصّ. ولذا فقد اعتبرت الأُسَر الحيّز العامّ جزءًا من حيّزها واهتمّت بالعناية به. خلقت التحوّلات التي طرأت على البلدة العربيّة فرزًا واضحًا بين الحيّزين الخاصّ والعامّ. خلقت الهيئات العامّة مثل الحكومة ومؤسّساتها، أو السلطة المحليّة ومؤسّساتها فرزًا واضحًا في وظائف العامّ والخاصّ. نجد لدى السكّان في كلّ البلدات تفاوتًا في القدرة الاقتصادية والوعي الاجتماعي. يتمثّل هذا الوعي وهذه القدرة بمدى صون وتطوير الحيّز الخاصّ والخاصّ جزئيًّا والاهتمام بالحفاظ على الحيّزين الخاصّ والعامّ. يحمّل السكّان السلطة المحليّة مسؤوليّة إدارة الحيّز العامّ ورعايته غير أن ضعفها الاقتصادي والإداري يتسبّب في إهمال الموضوع وفي حدوث تدهور بيئي. نضيف إلى ذلك سلوك عدد لا يستهان من السكّان الذين لا يتحمّلون أيّ مسؤوليّة ويتسبّبون في المسّ بالحيّز حيث يفتقرون للإحساس بالانتماء إلى المكان ممّا كان يحثّهم على اتخاذ خطوات تنفيذية للحفاظ على حيّز لائق عبر التعاون مع السلطة العامّة في البلدة. تندثر بهذه الطريقة حدود المسؤوليّة بين العامّ والخاصّ ويُرجأ الاعتناء بالحيّز العامّ ممّا يكرّس المسّ بمشهد البلدة والإساءات البيئية والمنظريّة.

عمليّة إنتاج الحيّز العامّ وتصميم المشهد البلدي

شحّة الأراضي العامّة والحيّز العامّ في البلدات العربيّة ناجمة مباشرة عن حصول تشويه في عمليّة إنتاج وتطوير هذه الأراضي. العمليّة ذاتها مكوّنة من عدّة مراحل وخطوات بعضها إدراكية، وبعضها إدارية، وبعضها تنفيذية تكون ضمن مسؤوليّة سلطة عامّة سواء كانت سلطة حاكمة رشيدة أو سلطة تخطيطيّة.

المرحلة الأولى في إنتاج الحيّز العامّ والتي تشمل شبكة طرق حديثة وأراضي عامّة مفتوحة وأراضي عامّة لإنشاء مبنى عامّ مثل مبنى التربية والرفاه في البلدة تتواصل في تطوير وصيانة لائقة، وعن طريق استغلالها بشكل ناجع؛ تبدأ هذه المرحلة بتطوير الوعي للحاجة الراهنة والمستقبلية للأراضي والمنشآت وهذه البنايات. هناك العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة: هل فعلا يجب تخصيص الأراضي للصالح العامّ؟ من أيّ أراضٍ يجب أن نخصّص؟ لأيّ غرض؟ وماذا سيكون تقسيمها في الحيّز البلدي؟. لا بدّ من حدوث تحول إدراكي لدى الجمهور بشكل عامّ ولدى القادة بشكل خاصّ في هذه النقطة تحديدًا سيّما وأنّهم يشكّلون نقطة الانطلاق لتنفيذ هذه العمليّة. إذا كان الوعي المسيطر هو أنّه لا داعي لتخصيص أراضٍ عامّة بسبب دوافع بنيوية مثل حجم البلدة كونها بلدة صغيرة وقرويّة أو بسبب دافع ثقافي فيجب التركيز على الحيّز الخاصّ أو التملكيّ وليس ثمّة استعداد لدى السكّان لتحويل جزء من الأرض التابعة لملكيّتهم و/أو حيازتهم للصالح العامّ حيث ستزداد العوائق الإدراكية لتطوّر الحيّز العامّ بلا توقف. ستحدث صعوبات واعتراضات تحتيّة على أي خطوة تخطيطيّة فوقية قد تقود عمليّة تخصيص وتغيير استعمالات الأراضي العامّة في الحيّز البلدي. ولذا فإنّ المرحلة الأولى هي مرحلة تعليم وتذويت وتعزيز الوعي العامّ وضمان موافقة الجهات المعنية على تطوير حيّز عامّ في البلدات العربية. يصبّ تحقيق هذه الحاجة في مصلحته على المديين القصير والطويل إذا راعينا التحوّلات والاتجاهات في تطوير البلدة.

يحدث في حالات كثيرة تغيير إدراكي فالخطاب واللغة اللذان يتكوّنان بعد تطوير الوعي و/أو على التوازي مع تطويره وإنتاجه فإنهما يتكوّنان بعد عمليّة نسخ وتقليد لأماكن ناجحة أخرى، أو عن طريق تلقّي تعليمات من مؤسّسة إدارية/ تخطيطيّة عامّة ينبغي

عليها تمثيل المجموع. تعتمد هذه التعليمات على اعتبارات مهنية ترصد الاتجاهات القائمة لضمان رفاهية السكّان التي ينبغي على السلطة توفيرها لهم.

المرحلة الثانية، هي مرحلة الإدارة والحكم حيث ينبغي تحويل الوعي العامّ إلى برنامج تطبيقي يجيب عن الأسئلة المطروحة في المرحلة الأولى: كم من المِساحات العامّة وموقعها وتقسيمها واستعمالها. نجاح هذه المرحلة مشروط بخصائص مقدرات الحكم والإدارة.

السّلطات المحليّة ومؤسّسات التخطيط غالبًا هي الهيئات التي ينبغي أن تعمل على تغيير الوعي وتقود إخراجه من النظريّة إلى التطبيق في الحيّز البلدي. تشكّل شرعيتها ومقدراتها الإدارية وانفتاحها الإدراكي مركّبًا مركزيًّا في مجمَل العمليّة. يشكّل ضعف السلطة المحليّة من حيث الحكم والإدارة والتخطيط عائقًا مركزيا أمام إنتاج الحيّز العامّ في البلدة وتطويره واستغلاله بأقصى حدّ ممكن من قِبَل الجمهور. يكون الحكم والإدارة في العديد من الحالات بين المطرقة والسدان؛ قد تتمخّض الحاجة لتطوير حيّز عامّ لائق وسليم في البلدة في ضوء الخوف المستديم من معارضة السكّان وأصحاب الأرض والنفوذ، وجهاء الحمائل، النخبة على مستوى البلدة عن وعي وخطاب عامّ يعارض تغيير استعمال الأرض للصالح العامّ بادّعاء أن لا حاجة لها بسبب صغر حجم البلدة والسكّان القرويّين وثقافتهم في عدم استهلاك حيّز عامّ مفتوح ومصادرة الدولة للأراضي وضعضعة شرعية السلطة المحليّة و/أو المؤسّسة التخطيطيّة لمصادرة أرض خاصّة. إذا كان الحكم/الإدارة ضعيفًا ولم يستطع مقارعة خطاب ولغة معارضي وجود الحيّز العامّ في البلدة بشكل عامّ أو تقسيم الأراضي العامّة المطلوبة بمقولات مثل:

"لا توجد مشكلة بالنسبة للطريق، لكن لا حاجة لأراض عامّة مفتوحة، أو لمبنى عامّ؛ وإذا اردتم تحويل أراضٍ فاقتطعوا أجزاء من أراضٍ بملكيّة الدولة التي صادرت أجزاء من السكّان المحليّين العرب".

المرحلة الإدارية/السلطوية هي مرحلة مفصّلية لإنتاج الحيّز العامّ في عمليّة التخطيط وتكون حاسمة تمامًا. بما انه تمّ وضع غايات الاستعمالات الخاصّة للأرض فقد تكون هناك صعوبة في تحويلها للصالح العامّ بعمليّة تخطيطيّة/إدارية جديدة.

المرحلة الثالثة هي مرحلة التنفيذ؛ تُشْمَل في التنفيذ مراحل زيادة الوعي، الاستعداد الإداري واستعداد السلطة الحاكمة وفي النهاية يتمّ التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع بموجب مخطّط هيكليّ يشمل موقع الأرض المطلوبة للاستعمال العامّ ومصادرتها ونقلها لصالح الجمهور وتحقيق التطوير وصيانته كما يجب ليصبح نموذجًا للتقليد من خلال إجراءات إضافية لتطوير مِساحات عامّة في الحيّز البلدي. تتطلّب المرحلة التنفيذية قدرة تنفيذية من قِبَل السلطة التخطيطيّة المحليّة التي تستلهم التشجيع من السكّان الذين يكونون المستهلكين والمستفيدين من وجود الحيّز العامّ على مستويي البلدة والحي. تشكّل المرحلة التنفيذية ترجمة للمرحلتين السابقتين – المرحلة الإدراكية والمرحلة الإدارية/السلطوية حيث تكون مرحلة محسوسة قابلة للقياس والتقييم الفيزيائي والكمي يمكن تسييرها في مسارات مجدية. سيعود نجاحها الذي يشمل تخطيطا مفصّلا وتنفيذا ميدانيًّا وتطويرًا متوافقًا مع البيئة على مستويي البلدة والحي من ناحية مشهدية وجماهيرية وفيزيائية وصيانة متواصلة وتطوير مستمر للأراضي العامّة بالنفع على الجمهور الذي يشعر بالانتماء والأمن. قد يثير نجاحها حالة من الإلهام لتحقيق المزيد من النجاحات على مستوى البلدة ومستوى عموم السكّان الذين يمرّون في عمليّة تمدين ويعيشون في بلدات صغيرة (قرويّة ومدنية) وفي تحوّلات اجتماعية واقتصادية وثقافية وادائية سلوكية.

يتعذّر فصل مرحلة التنفيذ عن توفّر الموارد ولا سيّما المالية. قد تكون بعض هذه الموارد مستقلة فيما يجنّد البعض الآخر من قِبَل السّلطات المحليّة ونظام الحُكم الرئيسي. يُشْتَرَطُ استغلالُ هذه الموارد المالية بصورة ناجعة بوضع سلّم أولويّات للسلطة المحليّة. السؤال هو، هل تعي السلطة المحليّة أهمية تطوير الحيّز العامّ، وهل هي على استعداد لمنحه درجة أعلى في سلّم أولويّاتها؟

عدا توفّر الميزانيّة التي تشكّل شرطا ضروريا لكن غير كاف، فإنّ مرحلة التنفيذ متعلّقة بموارد نفوذ السلطة المحليّة. موارد النفوذ هذه متعلّقة بمدى تأثير السلطة المحليّة على المستوى السلطوي والإداري لتطبيق المخطّطات التي أعدّتها. يعمل المستوى السلطوي على أساس صلاحيّة تمنحه الحقّ في تنفيذ اجراءات شرعية مثل شق طريق في أرض خاصّة أو مصادرة أرض لإقامة حديقة عامّة أو مبنى عامّ. قوة السلطة المحليّة على تحمل الضغوط الكثيرة، بعضها سياسية داخلية وبعضها اجتماعية انتمائيّة/حمائلية تشمل إشراكها في عمليّات صنع القرار في السلطة الرئيسية. التوجّه المحبذ لصنع/إنتاج المكان هو التوجّه التعاوني والتشاركي " Place-making Participatory Approach" الذي يساهم إلى حدّ كبير في تقسيم موارد القوة ولإنتاج ائتلافات تتيح للمجتمع المحليّ تحقيق التطوير والصيانة العامّة وتوطيد انتمائه للمكان الذي أنتجه ويستهلكه.

المراحل المذكورة أعلاه معروضة من خلال الشكل 29 فيما يلي. حيث تلخص مراحل وإجراءات وقرارات على محور التطوّر الديناميكي لعمليّة إنتاج حيّز عامّ بلدي. ليس هذا المحور ثابتًا بل يتغيّر حسب السياقات المحليّة والثقافية والإدارية/ السياسية، وبالتالي يجب ملاءمته للسياق الذي يتواجد فيه. نجد في المراحل الرئيسية للعمليّة تشبيكًا وجدلية حيث تشمل كلّ مرحلة جزءًا من المراحل الأخرى في هذه العمليّة إلّا أنّه ينفّذ من قِبَل لاعبين وفئات معنية متبدّلة يجمعها هدف متّفق عليه لتطوير الحيّز العامّ في البلدة وتطوير حيّز عامّ إدراكي وفيزيائي والحفاظ على مناعته وبقائه (resiliance) واستدامته في الحيّز البلدي. بناء العمليّة وتحريكها مشروطان بسيرورة من العمل المنتظم والتقييم المسبَق لتنفيذ تطوير الحيّز العامّ. من الجائز أن تحدث في نموذج إنتاج الحيّز العامّ الوارد في شكل رقم 29 تأخيرات وعوائق، لكننا نستطيع رصدها وإزالتها. يتيح بناء إطار النموذج التدخّل عن طريق تحديد سياسة وسلّم أولويّات وبناء صندوق أدوات ملائم لكلّ مرحلة موصى بها للسلطات المحليّة العربية.

شكل 30: إطار نموذج عمليّة إنتاج الحيّز العامّ في البلدة العربية

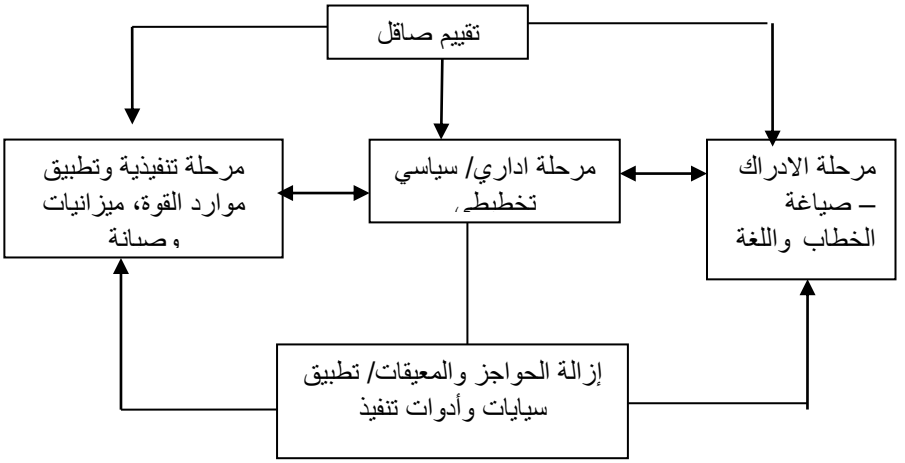

وعي مشطور: بين العاطفي والمنفعي

التقلبات والتمييز والإقصاء التي مرّت على السكّان العرب منذ إقامة دولة إسرائيل والتي تمّ تفصيلها جميعًا حوّلتهم إلى شريحة سكانية مشطورة بين الرغبة في الحفاظ والرغبة في التجديد، بين الحفاظ على رموز تقليدية والمشاركة في تحولات عالم متغيّر وعصري. نجمت بعض الحواجز والعوائق التي تعترض التخطيط التحتي لشبكة طرق سليمة وتغيير استعمالات الأرض لحيز عامّ مفتوح كاف عن عدم وجود وعي لضرورة وجود حيّز عامّ في البلدات العربيّة فيما كان بعضها عبارة عن مؤشّر لاحتجاج الجمهور العربي على الدولة التي تفرض تخطيطًا عصريًّا على شريحة سكانية تقليدية. كما لا يمكن تجاهل الأجواء الاجتماعية السياسية العربيّة ومحاولة التهرّب من تحويل جزء من الأرض الخاصّة لصالح احتياجات محليّة تخدم السكّان. وتعاملت الجماهير العربيّة بمشاعر من المناكفات والمخاوف والتهديدات وحتى الإحساس بالمؤقتية تجاه مؤسّسة تفرض عليها التخطيط ممّا خلق انطباعًا بأنّه مؤقت ليس إلّا وبالتالي فلا بدّ من رفض القرار المفروض على هذه الجماهير.

من الجهة الأخرى فقد صدرت عن المؤسّسة تصريحات لفظية تقول إنّ التطوير العصري لدى السكّان العرب في مقدّمة اهتماماتها إلّا أنّ تخصيصها للموارد لم يتوافق مع التنفيذ الفعلي على أرض الواقع. وكان سلّم أولويّات نظام الحكم منحازًا للمواطنين اليهود لضمان هيمنتهم على العرب بواسطة قالب من مصفوفة الضبط الذكي والرقيق والصارم شمل مراقبتهم وضمان تعلّقهم بالمؤسّسة وبالبلدة وبالمدينة العبرية (لوستيك، 1985). القوة والصلاحيّات التي مُنِحَتْ للحكم العسكري المفروض على العرب استبعدتهم وشكلت ذراعا من القوة لتصريف شؤونهم بمساعدة قوى محليّة تقليدية منفعية انتهازية (بويمل، 2007).

أمّا اليوم فقد تغيّرت الصورة تمامًا حيث لم تعد هناك سياسة واضحة ومنهجية لمصادرة الأراضي العربيّة بصورة حثيثة كما كانت عليه الحال في العقود الثلاثة الأولى بعد إقامة الدولة باستثناء خلافات متعلّقة باراضي عرب النقب (Shmueli and Khamaisi، 2015). تُعتمَد اليوم سياسة علنية لإشراك ودمج العرب في المجتمع من خلال اعتماد موارد مخصّصة لذلك مثل القرار الحكومي 922 من عام 2016. كما اكتسب الجمهور العربي كفاءات تحدو به إلى طرح مطالب مدنية لتحقيق المساواة في الحقوق والمواطَنَة الكاملة. يواصل الوعي العامّ التمسك باعمال الغبن التي ارتُكِبَت في الماضي ويوظّفها في الخطاب واللغة بحيث تنزع في في عدة حالات الشرعية عن الحالات التي يتوجّب فيها تخصيص أراضٍ للصالح العامّ ولتطوير شبكة طرق في المخطّطات الهيكليّة الجديدة التي تعمل على تخطيط البلدة بأدوات عصرية مدنية وتطوير حيّز عامّ مفتوح وتهيئة البلدات للمستقبل. الوضع الجديد الناشئ بعد سلسلة من التجارب الصادمة من الماضي والحنين إلى القرويّ والتقليدي تستثني إمكانية الاستعداد للمستقبل بصورة لائقة وبواسطة الأدوات المتاحة. لا شكّ في أنّ الوعي السلبي الرافض لتطوير حيّز عامّ سليم وحضاري لائق ليس في صالح العرب في عالم تكنولوجي وكوني سريع التغيّر.

يشكّل خلط المفاهيم العاطفية والإقليمية والاجتماعية والسياسية التي تقودها قوى سياسية تقليدية عائقًا مركزيًّا أمام تطوير حيّز عامّ حضاري ومتطوّر في البلدات العربية. لا يمكن عزل الوعي والمنفعة والاحتياجات اليومية عن الجانب العاطفي في العلاقات

داخل البلدة وفي علاقة البلدة بالدولة. يرى التوجّه المنفعي العصري الواقع بعيون مفتوحة فهو لا يبجّل توجّه الرواية التاريخية ويبقى مأسورا عندها، بل يحاول إنتاج وعي جديد لتنمية شراكة مدنية في إنتاج الحيّز العامّ على المستويين القطري والمحليّ. إن هذا التوجّه هو التوجّه الواقعي صاحب القراءة الصحيحة للواقع ويستعد للمستقبل بدون نسيان الماضي حيث يتوجب علينا مراجعة الماضي لاستنتاج العبر لبناء مستقبل يشمل تنمية حيّز بلدي عامّ عِلْمًا أنّ هذا التوجّه لا يكتفي بتوجيه أصابع الاتهام للمؤسّسة وإنما يرسم مسارًا عقلانيًّا منفعيًّا مسؤولا وطنيا في تحديد غايات الأرض. وقد بدأ هذا الوعي يتغلغل إلى العرب على المستوى العملي مع أن التوجّه العاطفي كما يبدو ما زال مهيمنًا نظرًا للسياق الجيوسياسي والشرخ القومي على المستوى القطري إلّا أنّ الأمور تتغيّر على المستوى المدني وفي الحياة اليومية، وبات التوجّه اليوم هو تبني التوجّه المنفعي المعاصر وباني المستقبل، بدون التفريط بالخصوصية وبالرواية العاطفية تجاه المكان والأرض.

مخاوف تقليدية إدارية سلطوية

لقد أثّر استبعاد وإقصاء الحيّز العامّ عن عمليّة صنع القرار على أنماط السلوك السلطوية والإدارية. بدأت دولة إسرائيل في الخمسينات بعد عمليّة كانت قد بدأت إبّان الانتداب البريطاني في إجراء "بلدنة/مَدْيَنة" و"دمقراطة" في البلدات العربيّة حيث اعتمد انتخاب المندوبين السياسيين والإداريين المحليّين على رموز مستوردة مفروضة على السكّان المحليّين التقليديين الذين جيروها أحيانًا لاحتياجاتهم. يعمل المجتمع العربي القرويّ حسب رموز المجتمع الأبوي المكون من نظام اجتماعي حمائلي. مراكز القوة في المبنى الاجتماعي الأبوي موجودة بيدي الزعيم الحمائلي أمّا المفهوم الليبرالي الديمقراطي فيضع الفرد في المركز ويقوم الفرد بحراك وظيفيّ وسياسي حرّ حسب رموز وأصول تمنح الفرد حريّة التعبير عن وجهة نظره ومنظومة مصالحه. يلقي التصادم بين المفاهيم بظلاله المباشرة على مدى خوف الجمهور العربي من تحمل المسؤوليّة في إدارة الحيّز العامّ من خلال آليّات سلطة محليّة شرعية ومنتخَبَة. كانت غالبيّة القيادات المحليّة في البلدات العربيّة حتّى ثمانينات القرن الماضي قيادات تقليدية إذ كان ثمّة تباطؤ في

الإجراء الديمقراطي لانتخاب سلطات محليّة ورؤسائها حيث كانت السّلطات المحليّة ضعيفة من الناحية الإدارية والوظيفية والمالية وكان مستوى استهلاك السكّان ومطالبهم للخدمات محدودًا.

لقد قلّل ضعف السّلطات المحليّة من اشتراكها في تخطيط البلدات وفي تخطيط غايات استعمال الأراضي العامّة خوفًا من المعارضة العنيفة التي يبديها أصحاب هذه الأراضي لتحويل أجزاء من أراضيهم للصالح العامّ. بقيت مسؤوليّة التخطيط طوعًا بأيدي مندوبي مؤسّسات التخطيط القطرية الذين لم يكيّفوا التخطيط لاحتياجات السكّان المحليّين ولم يخصّصوا أراضي للصالح العامّ. ففُرض التخطيط أخيرًا في ظلّ عدم وضوح غايات التخطيط من جهة والرغبة في استعمال التخطيط الحيّزي كوسيلة لفرض الهيمنة على الأرض من جهة أخرى. وافتقرت الكثير من السّلطات المحليّة إلى طاقم مهني جدي مثل مهندس، أو مخطّط مدن لمواكبة إعداد مخطّط هيكليّ، وبالتالي لم يكن ثمّة وعي للاحتياجات المستقبلية للبلدة. وانعكس ضعف المستويين الإداري والسياسي بصورة مباشرة على تطوير الحيّز العامّ.

ما زالت بعض السّلطات المحليّة تعاني من هذا الضعف وما زال البعض يخاف تحمّل المسؤوليّة عن تخطيط وتطوير بلدته وذلك رغم سياسة الإشراك، الاحتواء والدمج التي تسعى الدولة لتطبيقها على السّلطات المحليّة علمًا بأنّ هذه السياسة تشمل إقامة لجان محليّة مستقلة للتنظيم والبناء في البلديات وفي السّلطات المحليّة الكبيرة (التي يزيد عدد سكانها عن 15 ألف نسمة). لا يسارع رؤساء السّلطات المحليّة إلى قبول هذه السياسة وإلى تبني صلاحيّات ومسؤوليات التخطيط الحيّزي بسبب خوفهم من التصادم مع أصحاب الأرض والسكّان الذين يعارضون تحويل أجزاء من أراضيهم للصالح العامّ مع التنويه بأنّ قرارات الحكم بتنفيذ تخطيطات قطرية و/أو لوائية خانقة لتطوّر البلدة العربيّة تتسبّب في اعتراض بعض السّلطات المحليّة العربيّة على هذه القرارات.

الضعف المتأصل القائم لدى المستوى السياسي والإداري المحليّ والمخاوف من تحمّل صلاحيّة ومسؤوليّة تخطيط وتطوير البلدات العربيّة ولا سيّما بشأن تنفيذ تخطيط مهني يحدّد غايات الأرض وتحديد الأجزاء المقتطعة من الأراضي الخاصّة للصالح العامّ مثل

الطرق والمباني العامّة والأراضي العامّة المفتوحة وما شابه يشكّل عقبة أمام تطوير الحيّز العامّ، أضف إلى ذلك أن اللغة والخطاب اللفظي العاطفي السياسي ما زالا يردعان رؤساء السّلطات والمهندسين من تحمّل المسؤوليّة. التحمّل الفعلي لمسؤوليّة التخطيط النظامي يجب أن يكون مصحوبًا بمعايير الحفاظ على النظام العامّ وتقبّل قرارات المحاكم والتصرّف حسب رموز نظام الحُكم العامّ الذي يعمل على توجيه ومراقبة إدارات السّلطات المحليّة.

تتعالى الأصوات المطالبة بتعزيز السلطة المحليّة وتحمل مسؤوليّة إدارة الحيّز العامّ، كجزء من سياسة عامّة شرعية على خلفيّة تطوّر التوجّه المنفعي والتنشئة، البناء والتذويت الاجتماعي (Social structuring) للوعي العامّ في البلدات العربيّة حيث يشمل تحقيق المصلحة العامّة تطوير الحيّز العامّ في البلدات. تشكّل أصابع النقد التي يوجهها السكّان للمؤسّسة بسبب شحّة الأراضي العامّة في بلداتهم محفّزا للقوى الإدارية وقوى الحكم المحليّ للتصرّف السريع ممّا يعني تقليص عدد أصحاب الأرض الخاصّة ونفوذهم والتركيز على المنفعة الوظيفية التي تعزّز عمل السّلطات المحليّة وتلبّي المطالب بتخطيط يخدم عموم السكّان. يرمي تفعيل جهاز التوحيد والإفراز إلى خلق توازن بين أصحاب قسائم الأرض وتنظيم أشكالها لتكون متوفرة وتتيح عمليّة التطوير، إذ تشكّل آليّة هامّة لضمان تغيير استعمال الأراضي للصالح العامّ المعتمِد على إنتاج توازن بين حجم رفع جودة الأرض وحجم تحويل أجزاء من الأرض الخاصّة للصالح العامّ. ينتج جهاز التوحيد والإفراز مقايضة Trade off في التمليك وبين الحقوق الملكيّة وحقوق التخطيط التي تضمن تحويل أجزاء للصالح العامّ. فقط مع ضمان التخطيط وتغيير استعمالات الأرض واعتراف السكّان/أصحاب الأرض الخاصّة بأهمية تخصيصها للصالح العامّ نحصل على شرط هامّ لتطوير الحيّز العامّ.

التفاوت القائم بين البلدات العربيّة من حيث المكانة البلدية يفرّق بين التقاليد والقدرة على الإدارة والحكم والمناعة الاقتصادية والاجتماعية السياسية وعدد السكّان وتقسيم ملكيّة الأرض وتوفر أراضٍ للصالح العامّ. يعزّز هذا التفاوت الظروف لتوطيد صلاحيّة تخطيطيّة محليّة تشكّل إطارًا لإعادة تنظيم العلاقات بين السلطة الرئيسية المركزية

والسلطة المحليّة العربيّة من جهة، والعلاقات مع المجتمع المحليّ من جهة أخرى. يتطلّب هذا التفاوت مواجهة نقاط الضعف في مجال الحكم والإدارة وتعزيز الوعي المنفعي والوظيفي وتخصيص موارد من ضمنها موارد أرض عامة/دولة لتطوير الحيّز العامّ. فقط في هذه الظروف يمكن تبديد المخاوف من تلقّي صلاحيّة ومسؤوليّة التطوير البلدي. يتنامى هذا الاتجاه لدى سلطات محليّة كثيرة إلى جانب لغة وخطاب مدني جديد يزيلان التمييز ويحثان على الشراكة في إدارة وإنتاج الحيّز العامّ.

آليات تنفيذ غير مهيأة

تنتقص ترجمة الوعي والقدرة في الإدارة والحكم لتنفيذ تطوير حيّز عامّ إلى الكثير من المقومات في غالبيّة البلدات العربيّة حيث يمنع ضعف آليّات التنفيذ تطوير الحيّز العامّ البلدي ويتسبّب بمشاكل اجتماعية يُعْتَبَرُ العنفُ أخطرَها. تتولّى السّلطات المحليّة كذراع مسؤوليّة الرفاه العامّ في البلدة وتلبية احتياجات وتوقّعات السكّان وهي غير مستعدة تمامًا لمهامّ تطوير وإدارة الحيّز العامّ وصيانته. لقد تطرّقت هذه الدراسة آنفًا إلى شحّة توفّر الحيّز العامّ إضافة إلى عدم توفّر الأراضي القائمة وعدم العناية بها كما يجب وعدم وجود منالِيّة إليها. ماذا يقف من وراء ضعف آليّات التنفيذ وعدم الاستعداد لتلبية ازدياد الاحتياجات للسكّان والمطالب بتنظيم سلّة خدمات عامّة محترمة؟

أ. سلّم أولويّات وقرار مؤسّساتي هل تتعاطى مع الموضوع أم لا

تنظر قطاعات معيّنة من الجمهور إلى تطوير الأراضي العامّة المفتوحة كجزء من احتياجات رفاه وكماليات وليس كضرورة وجودية لإنتاج نسيج حضري موازن. يحوّل تغيير المفاهيم في تحديد سلّم الأولويّات جهود التخطيط والتطوير العامّ لمجالات واجراءات أخرى.

ب. الخشية من مصادرة الأراضي الخاصّة المعدّة لتوسيع طرق أو لأراض عامّة مفتوحة ولحدائق عامّة.

تصطدم هذه المصادرات القانونية بمعارضة على مستوى قيادة السلطة ومجلسها البلدي ومندوبي الجمهور التقليديين. ترتبط مصادرة الأراضي العامّة داخل البلدة وحسب

المخطّطات الهيكليّة أحيانًا بمصادرات تمارسها الدولة ضدّ أصحاب الأرض العرب، ولذا فنلاحظ حساسية كبيرة لدى المستوى التنفيذي البلدي في هذا الموضوع. يتردّد رؤساء السّلطات في مصادرة أرضٍ من أصحابها للصالح العامّ تفاديًا لضغوط الجمهور أو خشية من شرعنة اجراءات المصادرة حتّى إذا كان هدفها رفاهية السكّان.

ج. توفّر الموارد المخصّصة؛

قلّة الموارد سواء في الميزانيّة العادية أو في ميزانيّة التطوير أو في المدخولات الذاتية هي نتيجة مباشرة للضعف الاقتصادي الذي تعاني منه السّلطات المحليّة، سلّم أولويّات مشوه واعتراف محدود بضرورة تنفيذ تطوير تخطيط موجود لأراض عامّة مفتوحة وتخطيط أراضٍ إضافية. تفضّل السّلطات المحليّة استثمار مواردها المحدودة في تلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات للسكّان بدون التصادم معهم. شحّة الموارد المالية سواء التي تخصّصها الحكومة للسلطات المحليّة أو التي تطلبها السّلطات المحليّة من الدولة وقلّة المدخولات الذاتية للسلطة المحليّة من مصادرها الذاتية لا تُستثمر في تطوير حدائق عامّة.

د. ضعف المجتمع المدني.

شحّة المطالبة العامّة المنظّمة التي تمارس الضغط على السلطة المحليّة لتطوير الحيّز العامّ. ربما تنطلق هنا وهناك بعض المقولات حول عدم وجود حيّز عامّ متطوّر في البلدة إلّا أنّ هذه الأصوات لا تتكتّل معًا كفئات فعّالة لتحقيق مصلحة ما ممّا يدلّ على ضعف المجتمع المدني العربي. قلّة محاولات التنظّم حول موضوع محليّ غير مستوفٍ للمقارنة بالتنظم للاحتجاج ضدّ الدولة. تُضاف إلى ذلك خلافات داخلية في البلدة على أساس انتمائيّ حمائلي، والخوف من تفسير المطالبة بالأراضي على أنّها معارضة لسياسة رئيس السلطة. في المقابل، تخلق المطالبة بمصادرة أرض خاصّة لهدف عامّ توترات وخلافات بين السكّان قد تنزلق إلى اندلاع مظاهر عنيفة في البلدة، وعليه فموضوع المصادرة لا يُطرح على بساط البحث إلا بموافقة أصحاب الأرض الخاصّة.

هـ. عدم القدرة على ضمان صيانة وإدارة محترمة للحيّز العامّ.

رغم الشعور العامّ والوعي لضرورة تطوير أراضٍ للصالح العامّ في البلدة، هذا الشعور مصحوب بالخوف من عدم وجود خبرة في صيانة ورعاية الأراضي العامّة ممّا قد يحوّلها إلى مكاره اجتماعية وبيئية في البلدة. إذا تجوّلت في البلدات العربيّة ستلاحظ أن الأراضي العامّة التي لا تعنى السلطة المحليّة بتطويرها سرعان ما تتحوّل إلى مكاره بيئية ومشهدية. انظر على سبيل المثال ما يحدث في أرض البيادر وسط قرية المشهد. إن هذه الأرض معدّة لإقامة مبانٍ عامّة ومؤسّسات عامّة وأراض عامّة مفتوحة. تتكرّر الخلافات مع أصحاب الأرض طوال الوقت وتمنع مصادرة الأرض والبناء فتبقى أرضًا في ظروف بائسة من حيث المنظر في وسط البلدة ممّا يضرّ بمشهدها الداخلي.

صورة جوية لارض البيادر في قرية المشهد غير مطورة نتيجة لنزاع على الملكية، رغم ان المخطط الهيكلي يخصص الأرض لمرافق عامة، وتحولت عمليا لمكره بيئية

https://www.govmap.gov.il/?c=230871.8,738270.77&z=10&b=1

و. تقسيم الصلاحيّات

تقسيم الصلاحيّات بين السلطة المحليّة كذراع حاكمة واللجنة المحليّة اللوائية المسؤولة عن التخطيط الهيكليّ المحليّ وعن إعطاء رخص بناء وتنفيذ المصادرات. تتسبّب هذه البعثرة في العديد من الحالات بنشوء معيقات أمام تنفيذ مصادرة الأرض المعدّة لأراض عامّة. يتسبّب عدم الوضوح حول الوظيفة البيروقراطية والعوائق السلوكية لدى منفذي سياسة التطوير في الأراضي العامّة المفتوحة في حدوث خلافات واندثار الحدود بين الشأن البلدي والإدارة التخطيطيّة.

ز. معارضة الجيران لتطوير حيزات/أراض عامّة مجاورة

معارضة الجيران لتطوير حيزات/أراض عامّة مجاورة لهم خوفا من تجميع "الغرباء" على مقربة من بيوتهم والمسّ بخصوصياتهم. في المقابل، لا يمكن تجاهل النية الخفية لدى هؤلاء الجيران لدخول هذه الأراضي والاستيلاء عليها والتوسّع فيها وتحويلها فعلا إلى حيّز خاضع لاستعمال خاصّ، سيّما إذا كانت هذه الأراضي أراضي دولة. يتسبّب ضعف البلدية في زيادة الاستيلاء على مزيد من الأراضي وفي المسّ بالمصلحة العامّة.

ح. قدرة محدودة في فرض القانون.

تفتقر غالبيّة السّلطات المحليّة إلى القوة التي تمكنها من فرض التطوير حسب القانون، أو اللجوء إلى آليّات القانون والشرطة. يفضّل القادة المحليّون حلّ الخلافات حسب العادات المتعارف عليها وليس بموجب القانون، فتنشأ بين مندوبي المجتمع المحليّ ترتيبات تمنع مصادرة وتطوير أراضٍ عامّة مفتوحة وتعطّل الاهتمام بالمشهد البلدي.

تطوّر التشريعات القانونية وتأثيرها على توفّر أرض عامّة مفتوحة

تؤثر التشريعات والأنظمة القانونية على توفّر أراضٍ عامّة مفتوحة وشبكة طرق سليمة. يدلّ فحص مدى توفّر أراضي خاصّة يمكن تحويل أجزاء منها لأرض عامّة مفتوحة على شحّتها. وقد أظهر فحص لمخطّطات هيكليّة ل 25 بلدة عربيّة أن نسبة الأراضي العامّة المفتوحة تتراوح بين 4–2 بالمائة من مِساحة المخطّط، وأنّ ثمّة في المتوسّط بين 4–2 متر مربّع من أرض عامّة مفتوحة للفرد. كما يتبيّن أن موقع وصورة ومِساحة هذه

الأراضي ليست رئيسية حيث إنّ شكلها في حالات كثيرة غير قابل للاستغلال الناجع ولا يوجد أي تفكير لاستعمال نوعي للأرض بسبب شكلها الهندسي. كما يمكن الادّعاء بأنّه لا يوجد منطق تخطيطيّ واضح لتحديد كميّة وتقسيم الأراضي المفتوحة الموجودة في مخطّطات هيكليّة معتمَدة وينبغي أن يستفيد السكّان منها.

انقسم التفكير الذي اعتمده مخطّطو المخطّطات الهيكليّة في البلدات العربيّة إلى أربع مراحل رئيسية اسهبنا في شرحها آنفًا. الأولى، قبل إقرار قانون التنظيم والبناء – مخطّطات قطاع البناء؛ الثانية، بعد إقرار قانون التنظيم والبناء حيث كان التخطيط مقيّدًا؛ الثالثة، بدأت عند إعداد مخطّطات رئيسية هيكليّة عشية نهاية القرن العشرين؛ والرابعة، تشمل إعداد مخطّطات رئيسية وهيكليّة شمولية ومفصّلة كمكملة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. المرحلة الرابعة تمثل بداية التخطيط العالمي المتكيّف مع الثقافة المحليّة والذي يتبنّى نهجًا تخطيطيّا تطويريًّا من منطلق الفهم بأنّ التخطيط معدّ للمساهمة في عمليّة التمدين الفيزيائي لدى السكّان القرويّين، وفي المقابل تقليص المِساحة المخطّطة والمعدّة للتطوير. كان سلّم الأولويّات في التخطيط لتغيير استعمالات الأرض للسكّان وتوفير إمكانية الوصول إليها من خلال شبكة طرق غير آمنة من ناحية تخطيطيّة وخالية من التراتبيّة الواضحة التنظيمية والمنظّمة. تُشَقّ هذه الطرق فوق طرق قائمة ومتعارف عليها – "المتروكة"، وهو الاسم الذي أُطلق على أراضٍ غير مسجّلة بملكيّة خاصّة وتتيح مناليّة لقسائم زراعية. تهدف الطرق الزراعية إلى خدمة المزارعين أنفسهم وليس المواصلات الخاصّة بالمركبات الآلية العصرية السريعة بكميات ومستويات آليّة عالية. حُدِّدَت الأراضي المعدّة للإسكان حسب ازدحام المناطق السكنيّة أ، ب، ج وحُدِّدَت حقوق بناء ومِساحات قسائم مغايرة امتدادًا لتقاليد التخطيط البريطاني في إعداد مخطّطات هيكليّة محليّة. الأراضي العامّة المفتوحة المعروفة كأراض خضراء ولأراض معدّة للمباني العامّة شبه مفقودة من مخطّطات قطاع البناء التي اعتُمِدَت في المرحلة الأولى (أواخر الخمسينات وبداية الستينات). وهو نفس الحال حول الأراضي العامّة المفتوحة التي أُشِّرَت في المرحلة الثانية. الأراضي العامّة المفتوحة شبه مفقودة من المخطّطات بسبب موافقة السكّان وقيادة البلدة ومؤسّسات التخطيط سواء كان ضمنيًّا أو علنيًّا بأنّه يمكن الاستغناء عنها. البلدة قرويّة والسكّان تقليديون ولذا فالتفضيل هو

للحيّز الخاصّ وليس للحيّز العامّ المفتوح. تضعضع هذا التوجّه في المرحلة الثالثة من تخطيط البلدة العربيّة فالتمدين ونمو الوعي حول أهمية الأراضي المفتوحة بات توجّهًا جديدًا في تخطيط البلدة وأثبتت عالميّة التخطيط ضرورة وجود أراضٍ عامّة مفتوحة في الحيّز البلدي.

الأنظمة القانونية الكمية التي يقوم عليها تخطيط البلدة تشمل ترجمة لحقوق بناء شقق وأراض لإقامة مبانٍ سكنيّة وكساء أرض مبنية بالمقارنة مع الأرض المفتوحة. تطوير شبكة طرق تراتبيّة تشمل مواصلات عامّة ومواقف سيارات هو جزء من تطوّر الأنظمة القانونية وتطبيقها على أرض الواقع من خلال الاهتمام بالأراضي العامّة المفتوحة في الحيّز المخطّط. زيادة ازدحام البناء وعدد الأنفار لوحدات المِساحة وانتشار النسيج المبني من مواصفات قرويّة إلى مدنية وتراجُع عدد أصحاب الأرض الخاصّة بالمقارنة مع ازدياد عدد ونسبة مَنْ لا يمتلكون الأرض الخاصّة خلقت ظروفًا جديدة استلزمت تطبيق أنظمة قانونية للاستعداد لتلبية الاحتياجات المستقبلية للبلدة والحدّ من شحّة الأراضي العامّة المفتوحة والأراضي المعدّة لإقامة مبانٍ عامّة.

في نهاية تسعينات القرن العشرين بدأ جهاز التخطيط في إسرائيل في إعداد مرشد تخطيطيّ لتخصيص أرض للصالح العامّ بمصادقة الحكومة في عام 2005. وشُرع في تطبيقه على أرض الواقع ابتداء من مطلع الألفية الثالثة مع بدء المرحلة الثالثة في التخطيط الهيكليّ للبلدة العربية. وسبقت هذا المرشد توجيهات إرشادية من ستينات القرن العشرين حيث بدأت وزارة البناء والإسكان في إعداد مخطّطات مدروسة لإقامة بلدات وأحياء إلّا أنّها أعدّت بالأساس للبلدات اليهودية. وطُبِّقَتْ بعض هذه الأنظمة القانونية أيضًا عند إعداد مخطّطات مدروسة لبلدات عربيّة جديدة خاصّة لتجميع السكّان العرب البدو في النقب مثل رهط وحورة وتل السبع. وأُعِدَّتْ في معهد العلوم التطبيقية التخنيون دراسة وافية تكوّنت من عدّة كتب تناولت قضية إعداد توجيهات إرشادية لمخطّطات ولتحويل أجزاء من الأراضي الخاصّة للصالح العامّ. أشرف طاقم برئاسة بروفيسور موشي هيل وبروفيسور راحيل الترمان وبروفيسور يوبرت لويون وبروفيسور نعمي كرمون وآخرين على تأليف الكتب التي تحوّلت مع مرور الزمن إلى أساس الأنظمة

القانونية الخاصّة بتحويل أجزاء من الأراضي الخاصّة للصالح العامّ حسب مجالات: التربية والصحة والمجتمع المحليّ والرياضة والدين والأرض العامّة المفتوحة. ووُظِّفَت هذه الأنظمة القانونية في التخطيط الهيكليّ لمدن وقرى في إسرائيل، وطُبِّقَت أيضًا في سيرورة ومضامين المخطّطات الهيكليّة للبلدات العربية.

تمّ تبنّي توجيهات مرشد تخطيط لتخصيص أرض للصالح العامّ (2005) (المعروف باسم "الكتاب الأزرق ") في القرار الحكومي رقم 2873 من يوم 28.01.2001 وأصبحت مستندًا ملزمًا لمؤسّسات التخطيط وللوزارات الحكومية. وبُدئ تطبيقها بصورة منهجية عبر إعداد مخطّطات رئيسية وهيكليّة محليّة في إطار مشروع تخطيط 34 بلدة عربيّة وحوالى 20 بلدة اخري شُمِلَتْ في عناقيد التخطيط. حدّد هذا المرشد أدنى حدّ من حصص الحدائق والمتنزّهات – أراضٍ عامّة مفتوح في البلدات في أرض حديقة مفتوحة (متر مربع) للفرد، وهي:

– على مستوى الحيّ – 5.0 متر مربّع للفرد (3.0 متر مربّع في حديقة على مستوى الحيّ و–2.0 متر مربّع في حدائق الملاهي في الحيّ).

– على مستوى الضاحية – 2.0 متر مربّع للفرد.

– على مستوى المدينة – 3.0 متر مربّع للفرد.

يبلغ مجموع حصص الحدّ الأدنى التي يحددها المرشد 10.0 متر مربّع من أرض عامّة مفتوحة للفرد على المستوى البلدي.

في المناطق القديمة التي تمرّ في عمليّات تجدّد مدني/ حضري، يكون التخصيص على مستوى الحيّ 5.0 متر مربّع للفرد، وتكون الحصة في مجمّعات/ وحدات تخطيطيه تزيد مساحتها عن 10 دونمات بدون تنقيص – أي، 7.0 متر مربّع للفرد.

لم يتوقّف المرشد عند تحديد توجيهات كميّة وإنما حدّد أيضًا توجيهات نوعية لتخطيط الأراضي المفتوحة؛ محتويات وخصائص استعمال وتوجيهات لخصائص الأرض والموقع (مدى القرب من المنطقة السكنيّة، الطول والعرض المعقول، انحدارات).

توجيهات للمناليّة بما فيها طريق لذوي الإعاقات، وتوجيهات في موضوع مواقف سيارات تحت أرضيّة.

تلزم هذه الأنظمة القانونية المخطّطين ومؤسّسات التخطيط عند إقرار مخطّطات هيكليّة محليّة ومخطّطات هيكليّة محليّة ومفصّلة. يفصّل هذا النظام غايات الأرض المختلفة وطريقة تعليمها في الخرائط. "نظام "مفآت" (مبنى متجانس للمخطّط والتخطيط الحيزي) يشمل تصنيف الأراضي المفتوحة المخصّصة لتكون أرضًا عامّة مفتوحة: متنزّه، حديقة عامّة، ممشى، درب وما شابه. كان نظام "مبنى متجانس للمخطّط" وأنظمة مرشد توجيهات التخطيط آليّة ملزمة بإجراء تغيير في مضامين التخطيط شاملًا لاستعمالات الأراضي العامّة المفتوحة والوعي والاستعداد لتغيير استعمال هذه الأراضي التي بدأت تتنامى. وكانت النتيجة زيادة عرض الأراضي العامّة المفتوحة المخطّطة في المخطّطات الجديدة الخاصّة بالبلدات العربية.

وضعت وزارة حماية البيئة ووزارة الداخلية ووزارة البناء والإسكان في عام 2008 مرشدًا لتخطيط أراضٍ مفتوحة في المدن وقد وجّه هذا المرشد السّلطات المحليّة والمخطّطين ومؤسّسات التخطيط لإعداد مخطّطات تشمل أراضي عامّة مفتوحة في الأجزاء الجديدة المخطّطة من البلدة. وأضحى هذا المرشد مستندًا أساسيًّا لإقرار مخطّطات ولتجنيد موارد ولتخطيط مفصّل لتطوير أراضٍ عامّة مفتوحة مختلفة داخل النسيج المدني ومن ضمن ذلك في الجزء المشمول في التجدد المدني. وقسمت الأراضي العامّة المفتوحة في إطاره لثلاثة أنواع: أراضٍ عامّة مفتوحة، حدائق ومتنزّهات (أراضٍ معيارية) تشمل متنزّها حضريًّا و/أو أحياء وحديقة على مستوى الحيّ وداخل الحيّ. ثمّة نوع آخر هو الأراضي العامّة المفتوحة الوظيفية (أراضٍ غير معيارية)، ومنها محاور خضراء ورئات خضراء وجادات وممرات مشاة ومسارات للممارسة الرياضة وأراض عازلة وحدائق. وهي تشمل أبوابًا للدخول إلى المدينة وأراضي للطرق وأشرطة عازلة بين الاستعمالات وشوارع وساحات مدنية وأراضي مخصّصة للحفاظ على "الطبيعة المدينية". بدأ ظهور هذه التصنيفات في مخطّطات هيكليّة محليّة ومفصّلة وفي مخطّطات تطوير أحياء جديدة في البلدات العربيّة تنتظر التنفيذ. كما أعدّت لتطوير مشهد بلدي آخر. في عام 2014،

أصدرت وزارة الداخلية مرشدًا لتخصيص أرض للصالح العامّ وتخصيص أراضٍ للحيّز العامّ. هذا المرشد هو الأساس "لمرشد الجديد للتخطيط الذي سيليه ويحلّ محلّ المرشد الذي كان مستعملا منذ عام 2005. يصنف هذا المرشد البلدات إلى اربعة مستويات، هي:

أ. بلدة جماهيرية/قرويّة؛ 20% من الأراضي العامّة تتداخل مع المؤسّسات العامّة، 30% تكون أراضي خضراء مخططة ممنتجة ، 30% تكون أراضي خضراء طبيعية.

ب. مدينة صغيرة؛ 30% هي أراضٍ عامّة خضراء مخططة ممنتجة وطبيعية. 50% أخرى هي أراضٍ وظيفية ومتداخلة مع المؤسّسات.

ج. مدينة متوسّطة وكبيرة؛ تشمل حيًّا جديدًا في أطراف البلدة في أرض خالية؛ 70% من الأراضي تكون أراضي خضراء مخططة ممنتجة وطبيعية؛ 30% تكون أراضي وظيفية ويكون ثمّة تداخل مع المؤسّسات العامّة.

د. مدينة متوسّطة وكبيرة؛ منطقة نسيج مبنية للتكثيف/تجدّد حضري؛ 40% تكون أراضي وظيفية/أراضي خضراء طبيعية/موارد مناظر طبيعية مفتوحة؛ 30% تكون أراضي خضراء مخططة ممنتجة ؛ 20% من الأراضي تتداخل مع المؤسّسات العامّة؛ 10% من الأراضي تتداخل مع قسائم خاصّة.

تطوّر أنظمة قانونية لتحويل أراضٍ للصالح العامّ ضمن تخطيط هيكليّ ومفصّل خلق مُناخًا ملزمًا في مؤسّسات التخطيط يحظر بموجبه إقرار مخطّطات لم تُعَدّ حسب النظام القانوني والتوجيهات للصالح العامّ. بدأ يتنامى في نفس الوقت وعي وحاجة المجتمع المحليّ العربي الذي طالب بتخطيط أراضٍ عامّة مفتوحة وأراض أخرى مخصّصة/معدّة للمباني العامّة. أفضى اللقاء بين التوجيهات الملزمة الفوقية والطلبات التحتيّة إلى تطبيق أنظمة قانونية جديدة سنشاهد نتائجها مستقبلا في الحيّز البلدي، ولا ريب في أنّه يتوجّب على السّلطات المحليّة الاستعداد لهذه المرحلة.

الفصل 8: تلخيص واستنتاجات

يواجه العرب في إسرائيل تحدّيات كثيرة للاستعداد للتحوّلات والاتجاهات الحاصلة في بلداتهم. من بين هذه التحدّيات تقديم ردّ تخطيطيّ لتلبية الاحتياجات الجديدة بحيث يشمل هذا الردّ الأراضي العامّة المفتوحة وتصميم شخصية ومظهر مشهد البلدة داخليًّا وخارجيًّا. يبلغ وسيط (منتصف) السنّ لدى العرب حوالي عشرين عامًا. ممّا يعني أنّه مجتمع فتيّ ويافع وديناميكي ومنكشف على عوالم جديدة وعلى عمليّات وتغييرات تكنولوجية عصرية ويطالب بحقوق الإسكان والعمل والتربية وتطوير الأراضي العامّة المفتوحة للأنشطة الجماهيرية والرياضة البلدية. يدفع النقص الحادّ فيها بعض السكّان اليوم إلى استعمال خدمات المدينة اليهودية المجاورة، ويكشف النقاب عن التوتر بين الفئات السكّانية والذي يُعزى بالأساس إلى اللقاء غير المتساوي المنزوع حريّة الاختيار، ونتيجة للاضطرّار. شحّة الأراضي العامّة المفتوحة تقضم من البلدة حيّزات حيوية لإقامة حياة مجتمع محليّ، ولتقليص الازدحام المتزايد في البلدات العربيّة التي تطالب اليوم بحقها في تلقّي الخدمات المدنية.

انصب النقاش في هذا الكتاب على توصيف حالة الأراضي المفتوحة القائمة في البلدات العربيّة ورصد النقص وتشخيص التحوّلات والاتجاهات الحاصلة في تخطيط البلدة العربيّة مع الالتفات إلى التغييرات الاجتماعية وانتقال المجتمع العربي من مواصفات قرويّة إلى مدنية وانعكاسات هذا الانتقال. البحث عن هوية ونموذج لتطوّر البلدة العربيّة على غرار أماكن أخرى وعلى أساس النسخ والتقليد غير صحيح. المجتمع العربي في إسرائيل الذي يراوح بين التقاليد والحداثة وبين الخصوصية والعالمية، وبين الرواية العاطفية الإقليمية والخطاب المدني العقلاني والمنفعي يضع تحدّيًا نظريًّا لتفسير الواقع المركّب للسكّان، والتغييرات البعيدة المدى التي شهدها المجتمع العربي. وتبنّت الدراسة التوجّه الهجين الذي يساعد في استيضاح ما يحدث لدى المجتمع العربي كمجموع، كبلدات عربيّة وكأفراد، من زاوية التخطيط والتطوير وإدارة الأراضي العامّة المفتوحة وتصميم المشهد البلدي.

لم ينشأ التوجّه الهجين بإدراك وبتوجيه مدروس بل يعلّل مختلف أشكال تطوير البلدات العربيّة التي تربط بين الإنسان والأرض والمجتمع المحليّ وبين البيئة والمجتمع والحكم؛ وأشارت الدراسة إلى أنّ الظروف البيئية الاجتماعية الثقافية والجيوسياسية والمؤسّساتية والإدارية والدستورية أثّرت على تنظيم الحيّز لاستعمالات وغايات الأرض في البلدة وتمخّضت عن ولادة منظر ومشهد البلدة العربية. وأفضى دمج هذه المركّبات الثلاثة إلى تكوّن النسيج البلدي الذي يعتبر منتجًا ونتيجة لقرارات موحدة لأفراد يقيمون بيوتهم على أرضهم وبالأساس بطريقة البناء الذاتي والتدخّل المقيّد من قِبَل مؤسّسات السلطة القطرية والمحليّة. عدم التماثل في هذا التدخّل هو أمر واضح، وكذلك هو حال التغيير في مفاهيم وسلوكيات المجتمع العربي الذي اعتراه الحنين للحياة القرويّة فيبدي نزعة محافظة ثقافية تقليدية لروايتها التاريخية إلّا أنّه في نفس الوقت يبدي انفتاحًا تجاه الخارج في عمليّة يعبّر عنها من خلال المظاهر الفيزيائية الهندسية المعمارية عبر الإكثار من الفتحات والنوافذ والشرفات في البيت وهو ممّا يبرز في المنظر البلدي الطبيعي وفي ثقافة اللباس والطعام والترفيه. أوقات الفراغ والرغبة في الترفيه ومحاولة تطوير مجتمع محليّ يضاهي الحمولة ويمثل تزايد الطلب على الأراضي المفتوحة.

انتهجت البلدة العربيّة التي تشهد تغييرًا في حجمها وشكلها وأدائها سلّم أولويّات بدأ من الاحتياجات الأساسية واستبدل بسلم أولويّات اعتُبِر في الماضي رفاهًا وكماليات أمّا اليوم فبات حاجة ضرورية، ونعني تطوير أراضٍ عامّة مفتوحة تصمّم مشهد البلدة ومظهرها في المنظر الطبيعي. تناول هذا الكتاب بتوسّع العلاقة بين التحوّلات في تخطيط البلدة العربيّة ومدى منالية أراضٍ عامّة مفتوحة في الحيّز البلدي. وأشارت النتائج إلى شحّة منالية أراضٍ عامّة مخطّطة وإلى عوائق تمنع تطوّرها فتلحق ضررًا شديدًا بجودة حياة البلدة. أوضحت المعطيات التي أدلت بها السّلطات المحليّة ومراجعات المخطّطات الهيكليّة الخاصّة ببلدات عربيّة مختلفة والمقابلات التي أجريت مع الجهات المعنية بأن شحّة الأراضي العامّة المفتوحة والمبنية تُعْزَى بداية إلى الوعي، مرورًا بطريقة التخطيط وتعلق في مرحلة التطبيق. بموجب استطلاع أجرته جمعيّة الجليل (2015) ضمّ كلّ السّلطات المحليّة العربيّة اتّضح بأنّه في 53.5% من السّلطات العربيّة لا توجد حتّى ولو حديقة عامّة واحدة في منطقة نفوذها، بالمقارنة مع

43.7% توجد فيها حديقة صغيرة للغاية لا تلبّي احتياجات الجمهور، خاصّة بالنسبة للشباب والنساء، و–2.8% من السّلطات المحليّة تتواجد في مراحل مختلفة من إقامتها (جمعيّة الجليل؛ 2015: 109). توسّع شحّة الحدائق في البلدة وقلّة الاستثمارات وضآلة الميزانيّات من الفجوة بين المنشود والموجود وتكرّس الفجوات بينها وبين البلدات اليهودية المشابهة من حيث الحجم والموقع الجغرافي.

نختم هذه الدراسة بعدّة توصيات سياسية لا تعرض بالضرورة حسب ترتيب أهميتها إلّا أنّها جميعا قابلة للتطبيق، وهي:

1. الاعتراف بأن غالبيّة البلدات العربيّة اليوم لم تعد قرويّة تقليدية بل هي تتنامى لتصبح مدنًا متوسّطة صغيرة. يريد السكّان تلبية الاحتياجات والخدمات التخطيطيّة المطلوبة من حيث ماليّة الأراضي العامّة المفتوحة بموجب حصص وأنظمة خاصّة في مناطق جديدة مخطّطة بناء على تخطيط مبكّر.

2. تبنّي مفهوم يعترف بالتفاوت بين الثقافات، بين الفئات الجماهيرية وبين البلدات. وعليه يجب تطوير أنظمة تراعي عوائق إنتاج الحيّزات العامّة في البلدات العربيّة في إسرائيل التي تتطوّر على أرض خاصّة.

3. في المرحلة الوسطى من تطوير البلدات العربيّة التي تنتقل من مواصفات قرويّة إلى مدنية يجب زيادة الأراضي المخطّطة لتطوير البلدة بحيث تتضمّن أراضي بملكيّة الدولة قدر الإمكان، يمكن أن تقتطع منها أراضٍ أكثر قياسًا بأراضٍ خاصّة. في نفس الوقت يجب تشجيع التعامل مع أراضٍ جديدة مخطّطة لتوسيع البلدة وضمان ردّ لشحّة الأراضي المفتوحة في المخطّطات الهيكليّة المعتمدة حتّى تسعينات القرن الماضي وتخطيط أحياء جديدة توسّع مِساحة السكن والأراضي العامّة المفتوحة ويجب الاستعداد لإعادة تخطيط الأرض المبنية وفحص إمكانيات تغيير استعمال الأرض للصالح العامّ حتّى في الأرض المبنية والمخطّطة اليوم. قد تكون لهذه التوسيعات ليس فقط انعكاسات وظيفية لها صلة بتزايد احتياجات السكّان حيث ستساهم في بناء الثقة وتبديد شكوك العرب تجاه مؤسّسات الدولة.

4. التغييرات في أنماط وأساليب الحياة، خاصّة لدى الأجيال الشابة والوسطى تتطلّب تعاملًا لائقًا. الأراضي العامّة المفتوحة والحدائق والدروب والكورنيشات والأرصفة تتطلّب تخطيطًا مسبَقا ومصادرة أراضٍ خاصّة أو أراضي دولة. رصدنا نقطة التحوّل التي حدثت مع نسخ التفضيل من الحيّز الخاصّ إلى العامّ والاعتراف بالحيّز العامّ كحاجة ضرورية في المدينة العصرية. أصحاب الأرض الخاصّة مستعدّون لتحويل حتّى 40% من أرضهم الخاصّة للصالح العامّ إلّا أنّهم يطالبون بالمساواة وتحقيق جداول التوازن لتحسين أراضيهم عند تطبيق جهاز إعادة التوحيد والافراز للأراضي المخططة. يتيح هذا التغيير فرصًا لزيادة مِساحة الأراضي العامّة المفتوحة وتطوير شبكة معيارية سليمة. التحدّي أمام السلطة المحليّة هو تنفيذ المصادرة وتطوير الأراضي العامّة القائمة والمخطّطة.

5. أشارت الدراسة إلى عدم وجود جاهزية تخطيطيّة وإدارية ومالية في السلطة المحليّة لتطوير أراضٍ عامّة. تبرز الحاجة لتعزيز السّلطات المحليّة من الناحية المهنية والمالية من خلال تعزيز دوائر الهندسة والتخطيط فيها ممّا يتطلّب أن تؤسّس في كلّ سلطة محليّة يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة في المرحلة الأولى دائرة مستقلّة لتحسين ملامح البلدة ويتوجّب على السلطة المحليّة إعداد خطّة عمل لتطوير الأراضي العامّة المخطّطة بحيث تشمل شبكة طرق تمهيدًا للمبادرة إلى تطويرها. كدلالة على تحوّل الأرض للصالح العامّ يجب مصادرتها وتسييجها. وفي المقابل لا بدّ من تشريع قوانين مساعدة وتطبيقها من خلال الاستعانة بدائرة المراقبة في البلدة بالتعاون مع دائرة تحسين ملامح البلدة. وعليه، يتعيّن على السلطة المحليّة الانتقال من حالة "ردّ فعل" إلى حالة "فعل" مبادِرة ومتداخلة في التخطيط الهيكليّ المحليّ والمفصّل. يجب إعطاء السّلطات المحليّة الكبيرة التي يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مكانة لجنة محليّة مستقلّة للتنظيم والبناء. يُستعمل في غالبيّة البلدات العربيّة جهاز توحيد وإفراز يضمن تحويل أراضٍ للصالح العامّ حسب أنظمة وحصص تخطيطيّة عالمية عبر ملاءمتها للسياق التخطيطيّ والثقافي للسكّان. استعداد السلطة المحليّة للتحدّيات التخطيطيّة ولتطوير وإدارة الحيّز العامّ مستقبلًا هو أمر ضروري لتصحيح الغبن التاريخي.

6. يتوجّب على السلطة المحليّة تشريع قانون مساعد لنصب لافتات والحفاظ على مشهد البلدة بحيث يُدْمَج في قوانين مساعِدة لتحسين ملامح البلدة. يحدّد هذا القانون توجيهات واضحة لنصب لافتات الشوارع وواجهات البنايات وعلى المباني العامّة وفي البلدات والأحياء. يتوجّب على السلطة المحليّة مقابل سنّ هذا القانون وتطبيقه ضمان نظافة الحيّز العامّ من المكاره البيئية والمشهدية. وفيما يتعلّق بالتشريع، تعمل السلطة المحليّة على التربية وزيادة وعي السكّان للبيئة بالتعاون مع الوزارات الحكومية مثل وزارة حماية البيئة. يجب ضمان معالجة قضايا فرز القمامة، تدويرها، تنظيف الأحراش والمحميّات الطبيعية المجاورة للبلدة. إنّ زيادة وعي السكّان وضمان انتمائهم للحيّز العامّ وفرض القانون وتطبيق العقوبات هي المفتاح لتغيير الوضع المستقبلي الذي تحافظ فيه البلدة العربيّة على مشهدها ومظهرها.

7. لا بدّ من وجود خطّة تطوير للحيّز العامّ وإنشاء تراتبيّة للأراضي العامّة المفتوحة لإقامة النشاط العامّ. إذا تواصلت الاتجاهات القائمة من الانتقال إلى بلدات متوسّطة فستكبر الطبقة المتوسّطة العربيّة ويُتاح تطوير حيّز عامّ فيزيائي لتعزيز المُناخ العامّ. عند وضع خطّة التطوير يجب تحديد المركز الذي يحصل فيه نشاط المُناخ العامّ ومراعاة التفاوت بين البلدات العربيّة ويكون تخصيص الأراضي للمتنزّهات أو للحدائق العامّة الرئيسية داخل البلدة أيضًا ذا توجّه إقليمي وقطري.

8. يجب على الدولة في مرحلة الانتقال إلى تطوير حيّز عامّ يشمل أراضي عامّة مفتوحة طرح أراضٍ تابعة لملكيّتها أكثر من الأراضي الخاصّة. قد تشكّل أراضي الدولة آليّة تجسيرية بين العروض السكنية المطروحة والطلب على المسكن لتلبية احتياجات وسدّ نقص الأراضي العامّة في البلدة. قد يساهم التدخّل الأدواتي بتخصيص أراضي الدولة للأهداف العامّة (أمّ الفحم مثلا) وللبلدات العربيّة البدوية في النقب في إنتاج خطاب ولغة جديدة وأساس لإجراء تسويات وترتيبات بين البلدات العربيّة والدولة.

9. في إطار المخطّط الحكومي لتطبيق القرار الحكومي رقم 922 يُقتَرَح إقامة صندوق لتطوير الأراضي العامّة والحيّز العامّ في البلدات العربيّة لتعجيل تطوير الأراضي العامّة المفتوحة في البلدة. يخصّص هذا الصندوق مبلغ 100 مليون شيكل كأساس لتمويل

متساوي القيمة (Matching) من قِبَل السّلطات المحليّة ويخصّص تمويلا مرحليًّا للسلطات المحليّة لتطوير الأراضي العامّة المفتوحة القائمة ويخصّص بعض أمواله لشراء أراضٍ معدّة لاحتياجات عامّة في حالات معيّنة لتحقيق مخطّطات هيكليّة ومفصّلة. يرتكز تلقّي التمويل من الصندوق على خطّة عمل لتنفيذ تطوير الأرض.

10. تطوّر مشهد ومظهر البلدة العربيّة عضويًّا مع تدخل ضئيل. يشمل التوجّه التخطيطيّ الجديد اليوم إعداد ملاحق بناء تصمّم ملامح البناء. يُقتَرَح أن يعد لكلّ بلدة نموذج بلدي يظهر تطويرًا ثلاثي الأبعاد. قد يكون هذا النموذج فيزيائيًّا محوسبًا ويشكّل أساسًا لاستصدار رخصة بناء حسب الملحق. فيوجّه بالتفكير المسبَق تطوير البناء في البلدة بافتراض أن تتواصل اتجاهات البناء الذاتي والتكثيف والازدحام وإمكانية دمج نماذج بناء مقاولات مدروس. يرمي النموذج إلى توجيه تطوير المشهد البلدي بموجب مخطّط هيكليّ بلدي للعقدين القادمين بما في ذلك أراضٍ عامّة مفتوحة. يُحَدَّد تطوير المشهد العامّ للبلدة بموجب خصائصه ويترجم رؤيا السكّان المحليّين. يدمج النموذج بين الصورة الخارجية الموحدة للبلدة وقرارات الأفراد المتراكمة لإنتاج منظر بلدي على أساس وظيفيّ يوازن بين التوجّه التعدّدي والتوجّه المتجانِس (uniformity).

11. أكّدت الدراسة موضوع الأراضي العامّة المفتوحة والحيّزات العامّة المفتوحة ومشهد البلدة، ولا بدّ من الإشارة إلى وجود قائمة مبانٍ ومنشآت عامّة لخدمة سكّان البلدات العربيّة مثل المدارس والمكتبات والمراكز الجماهيرية وملاعب الرياضات المدمجة ومبنى السلطة المحليّة الذي يدمج عدّة وظائف منها، منشآت لأنشطة المجتمع المحليّ والفعاليّات الثقافية وقاعات العروض والمعارض في منشآت مثل اشكول بايس وغيرها. رغم توفّر هذه المنشآت فإنها لا تنتج مُناخًا وحيّزًا عامًّا ثقافيًّا لائقًا. في غالبيّة البلدات التي تتوفر فيها هذه المنشآت فهي لا تفعّل بواسطة مخطّطات وأنشطة عامّة ولا تعزّز الحياة الثقافية وحياة المجتمع المحليّ. تعاني بعض البلدات الصغيرة التي تخلو من هذه المنشآت من فراغ ثقافي صرف. لتشجيع الحيّز العامّ وانتماء السكّان للبلدة لا بدّ من زيادة نجاعة استعمال هذه المنشآت والسلطة المحليّة بواسطة وحدات الثقافة والشبيبة والرياضة وأقسام التربية والرفاه حيث يتعيّن عليها إعداد مخطّطات تطبيقية لزيادة

النشاطات الثقافية والجماهيرية في البلدات العربية. خطّة لتطوير المنشآت تجمع الموارد وتكون مركزًا للتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات التي تمتلك المنشآت. زيادة النشاطات الجماهيرية والثقافية في البلدة بتوجّه إقليمي للمساهمة في تعزيز الانتماء للبلدة وتقليص العنف والحدّ من تخريب الأملاك وإثراء حياة المجتمع المحليّ والثقافة والحفاظ على الحيّز العام المفتوح حول المنشآت والمباني العامّة في البلدة التي تؤثّر على تصميم مشهدها.

البناء في البلدات العربيّة اليوم هو دمج هجين بين مركّبات فيزيائية واجتماعية ووظيفية. وكما أسلفنا فالتوجّه الهجين غير سلبي بالضرورة ولا يلغي الخصوصية أو الأصالة. يبدو أنّه يشكّل إطارًا أساسيًّا لمفاهيم بشأن التطوّرات في البلدات العربية، غير المتجانسة والمتميزة بل ثمّة أنماط متنوّعة من بلدات عربيّة متفاوتة. أتاحت الدراسة فرصة للتفكير بإنتاج مشهد ومظهر البلدة العربيّة كدمج بين عوامل خارجية متعلّقة بالسياسة الحكومية وعوامل داخلية متعلّقة بخصائص المجتمع ووظائفه والظروف الفيزيائية البيئية. فهم تطوّر البلدة العربيّة ودمج العوامل التي تصمّمها يتيح لصنّاع السياسة المحليّة والقطرية، من مخطّطين ومطوّرين عدا الجمهور العريض القيام بتكهّنات على أساس تحوّلات واتجاهات توازن بين الرموز الإثنية المميّزة والحداثة والعالمية.

ملحق: عوائق وتحدّيات أمام تطوير الحيّز العـامّ ومشهد البلدات العربية

عوائق وتحديات في تطوير الحيز العام ومشهد البلدات العربية

استمارة مغلقة للتعبئة من قبل رئيس المجلس او أي شخص ينوب عنه

المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا وبالتعاون مع صندق فيدريخ ابرت يقوم ببحث بخصوص تطوير ومشهد البلدات العربية. إن هذا البحث سيمسح ويضع المقومات والملامح ويسحلل الاسباب والعوائق التي تقف امام السلطاتا المحلية لتوطيد موضوع الاراضي العامة في نطاقها. من اجل القيام بهذا البحث، فإننا بحاجة لمساعدتكم، رؤساء السلطات والموظفين الكبار في السلطات المحلية، في تعبئة هذه الاستمارة. إن الهدف من هذه الاستمارة هو جمع المعطيات والمعلومات توطئة لبلورة مجموعة من التوصيات لتطبيق سياسة حكومية تساهم في تطوير السلطات المحلية العربية. إننا نقدم لكم الشكر سلفا على الوقت الذي ستخصصونه لتعبئة هذه الاستمارة. إن هذه الاستمارة سوف تستعمل من أجل أهداف البحث فقط حيث سيستعمله الباحثون من اجل مسح الاوضاع ووضع التوصيات ولن يتم تحويل الاستمارة الى اي طرف ليست له صلة بالبحث.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

البروفيسور راسم خمايسي

0505245541

1. اسم السلطة المحلية: _____

2. هل توجد في بلدتك أراض عامة مفتوحة (.ع.م.) مخططة؟

أ . نعم، (لمساحة.....دونم) ب . نعم، لكنها ضئيلة جدًّا (لمساحة.....دونم) ג. لا

3. هل توجد في بلدتك أراض لحدائق عامة مفتوحة ومتطورة؟

أ . نعم (لمساحة.....دونم) ג. لا

4. هل يوجد قسم/دائرة هادفة في السلطة المحلية للعناية بالحدائق، تحسين ملامح المدينة/ البلدة؟

1. نعم (عدد العمّال.....)، 2. نعم، لكنها ضمن مسؤولية دائرة الصحّة/ مهندس البلدة 2. لا

5. هل توجد ميزانية مخصصة لتطوير وصيانة الحيز العامّ/ أراض عامة في بلدتك؟

1. نعم، (..... آلاف الشواقل)، 2. لا 3. تشمل الميزانية في ميزانية النظافة العامة للبلدة

6. ما هو المبلغ الذي تصرفه السلطة على تطوير وصيانة حدائق عامة בבلدة؟

1. لا توجد استثمارات مخصصة، 2. توجد استثمارات ومقدارها .....شاقل، ما يشكل- .....% من ميزانية السلطة.

7. هل السلطة المحلية تحصل من الحكومة على مبالغ مخصصة من أجل تطوير حدائق عامة في بلدتك؟

1. لا 2. نعم، (.حوالي .....آلاف شاقل 3. لا توجد ميزانية مخصصة وإنما تشمل في الميزانية العامة.

8. في خطة التطوير الخاصة بالسلطة المحلية، هل يقترح تطوير حديقة/ارض عامة في عام 2016-2017 ؟

1. نعم، (بمساحة حوالي .....دونم)، 2. لا، رغم أن هناك حاجة، 3. لا، لأنه لا توجد حاجة.

9. امامك عدة مقولات، يرجى الاعراب عن مدى موافقتك على كل واحدة من المقولات بحيث أن : 1. موافق بالطبع 2. موافق 3. غير موافق 4. معارض 5. معارض بشدة.

	المقولة	موافق بالطبع				معارض بشدة
1	الحيزات العامة ومشهد البلدة اليوم لا تليق بالبلدة المتطورة وتمس بانتماء السكان الى البلدة التي يسكنون فيها	1	2	3	4	5
2	السبب الرئيسي للنقص في الاراضي العامة هو الفشل التخطيطي الذي لا يخصص اراضي للاحتياجات العامة في المخططات الهيكلية	1	2	3	4	5
3	ثقافة سكاننا هي انهم لا يستهلكون حدائق عامة وانهم يعارضون تطوير الاراضي العامة.	1	2	3	4	5
4	نحن لا نعتبر تطوير الاراضي العامة بمثابة افضلية، حيث إن السكان يفضلون تزويدهم باراض للبناء وبصورة اقل للاحتياجات العامة	1	2	3	4	5
5	المبادرة لتطوير أراض عامة ليست نتيجة لمبادرة من السلطة المحلية والسكان وانما تفرض فرضا عليهم من فوق من قبل الوزارات الحزومية المختلفة مثل وزارة المواصلات او وزارة جودة البيئة او وزارة الاسكان	1	2	3	4	5
6	سكاننا يبدون توجها معاديا لموضوع الاراضي العامة وذلك لان هذه الاراضي تصادر منهم وبالتالي فانهم يعارضون استقطاعها منهم وتطويرها	1	2	3	4	5
7	السكان يفضلون استهلاك اراض عامة وحدائق عامة في البلدات المجاورة وخاصة في البلدات اليهودية حيث يشعرون هناك بحرية اكبر وبالتالي فلا داعي لهذه الاستثمارات في بلداتهم	1	2	3	4	5
8	الدولة لا تخصص موارد مالية لتطوير الاراضي العامة والحفاظ على مشهد البلدة وبالتالي، فبدون زيادرة الموارد التي تقدمها الدولة لتطوير الحيز العام ومشهد البلدة فانها لن تتطور بالفعل في البلدات العربية	1	2	3	4	5
9	السلطة لا تستثمر مبالغ كافية لتطوير اراض عامة ومشهد البلدة لانها لا تمتلك	1	2	3	4	5

	موارد من اجل هذه الغاية وذلك بسبب الضعف المالي للسلطة المحلية					
10	السلطة لا تستثمر مبالغ كافية لتطوير الحدائق ومشهد البلدة لان هذا الامر ليس ضمن سلم اولوياتها السلطة	1	2	3	4	5
11	لا داعي لتطوير حيزات عامة بما فيها حدائق عامة والحفاظ على مشهد البلدة لاننا عبارة عن قرية ولسنا بحاجة لمثل هذه الاراضي العامة فعلا	1	2	3	4	5
12	الضعف الاداري والقيادي والمبنى الحمائلي الانتمائي يشكل عائقا رئيسيا امام تطوير الحدائق والحفاظ على مشهد البلدة	1	2	3	4	5
13	ثقافة السكان تفضل الحيزات الخاصة وتشعر بأمان أكبر وبالانتماء إليها مما يتسبب في تأخير تطوير الحيز العام والحفاظ على مشهد البلدة	1	2	3	4	5
14	إقصاء المواطنين العرب من الحيز العام القطري ةالعام من قبل الدولة يؤثر على انكماش اقامة السكان في الحيز الخاص ويتسبب في خلق اغتراب وغربة للمواطنين العرب في الحيز العامّ على مستوى الدولة والبلدة	1	2	3	4	5
15	الثقافة العربية القروية التقليدية المنتشرة في البلدات العربية تشجع عدم تطوير الحيز العام; حدائق عامة، أراض عامة، ولا تعير اي اهمية للمظهر والمشهد العام الجميل للبلدة	1	2	3	4	5

16. حسب رأيك، هل تعتقد أن هناك أهمية لتطوير الحيز العام وتحسين مشهد البلدة ؟

1. نعم ب . لا

17. حسب رأيك، هل هناك عوائق تمنع البلدة من تطوير الحيزات العامة ومظهرها الخارجي؟

أ . لا ب . اذا كان الجواب "نعم"، ما هي؟ يرجى التفصيل.

1_____
2_____

3 _____
4 _____
5 _____

18. هل كنت تعتبر أن الميزانيات التي تخصصها الدولة لتطوير الاراضي العامة وتحسين ملامح البلدة هي عبارة عن عائق؟

أ . نعم ب . لا

19. هل تعتبر أن العملية التخطيطية هي عبارة عن عائق؟

أ . نعم ب . لا

20. هل تشعر بأنّ مشهد وملامح البلدة اليوم تعطي الانطباع بأن البلدة غير متطورة بالقدر الكافي وتشكل مكانا يصعب العيش فيه ويتسبب في زيادة الاغتراب بين الانسان ومحيطه؟

1. نعم 2. لا

21. ملاحظات/ اضافات/ استنتاجات

.....
.....
.....
.....
.....

يرجى اعادة الاستمارة الى البريد الالكتروني: Khamaisir@gmail.com الى فاكس: 048240231

شكرا على الجهود وتخصيص الوقت للاجابة عن الاسئلة

المصادر

إبراهيم، ع.، (1987)، **تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة**. مركز الدراسات التخطيطيّة .مصر – القاهرة.

جمعية الجليل، (2015)، **البلدات العربيّة والسلطات المحلية في إسرائيل**، استطلاع ثان، 2014، شفاعمرو: جمعية الجليل ومركز ركاز.

اهرونوفيش، ي.، (كيكي) (2007)، **توجهات لتخطيط حضري في مجتمعات المهاجرين: التعددية الثقافية مقابل التذويت**، مؤلف للحصول على شهادة الدكتوراة في الفلسفة، بئر السبع: جامعة بن جوريون (بالعبرية).

اوسترسكي–ليزر، س.، وجبارين، ي.، (تحرير) (2016)، **مواطنة مع وقف التنفيذ**، حيفا: دار نشر برديس (بالعبرية).

الحاج، م.، وروزنفلد، هـ.، (1990)، **الحكم المحلي العربيّ في إسرائيل**، تل ابيب: المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط (بالعبرية).

الموسوي هـ وحيدر صلاح. (2005). الموسوي، هاشم عبود، ويعقوب حيدر صلاح، **التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية**، دار الحامد.

الترمن، ر.، وستاف، ت.، (2001)، مواجهة واتفاق من الواجهة اللغوية: **موقف مخططات حضرية واقليمية للوسط العربيّ في إسرائيل**. دار نشر مركز دراسات السلام على اسم تامي شتاينمتس، تل ابيب: جامعة تل ابيب (بالعبرية).

اكبر،ج، (1995). أكبر، جميل عبد القادر :**عمارة الأرض في الإسلام**، مؤسسة الرسالة . بيروت.

أسامة ع.، م.، (2010)، تشكيل الفراغات والساحات العامّة في البلدة القديمة في مدينة نابلس: تحليلها ومقترحات تطويرها، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

بويمل، ي.، (2007)، **ظل ازرق ابيض**، حيفا: برديس (بالعبرية).

بشارة، ع.، (محرر) (1999)، **بين الانا والنحن: بناء الهويات والهوية إسرائيليّة**، القدس: معهد فان لير ودار نشر الكيبوتس الموحد (بالعبرية).

جبالي، ع.، (1984)، **مناطق مفتوحة في البلدات العربيّة**، بحث لنيل ماجستير من كلية الهندسة المعمارية وبناء المدن، حيفا: التخنيون (بالعبرية).

جفيش، د.، (1990). أرض وخارطة، القدس: دار نشر ياد بن تسفي (بالعبرية).

هارليف، أ.، برويس، أ.، راز، أ.، وتشرتشمن، أ.، (1999)، **مناطق مفتوحة في محيط حضري – طرق التقييم** القدس: إنسان، طبيعة وقانون.– الرابطة الإسرائيليّة حماية البيئة (بالعبرية).

خوري،ج.، (16.4.2012)، "في كريات آتا يجبون رسوم دخول للمتنزه العام"، **هآرتس**، من موقع صحيفة هآرتس (بالعبرية):
http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1685806

خمايسي، ر.، (1990)، **تخطيط وإسكان لدى العرب في إسرائيل**، تل ابيب: المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (1993)، **تجدد لب البلدات العربيّة في إسرائيل**، مؤلف لنيل الدكتوراة، قسم الجغرافية، القدس: الجامعة العبرية (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (1995)، الملكية على الأرض كعامل مصمم لحيزات اجتماعية في البلدات العربيّة، **اوفكيم بالجغرافية**، 40 –41: 43– 56 (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (1996)، **السكان العرب: الوضع القائم واتجاهات التغيير**. استرجع في تشرين الأول 2015، من موقع مدرسة سديه بوكير، تقرير كجزء من موقف حيال "تاما" 35 (بالعبرية): www.boker.org.il/meida/education/geography/tama35-2.doc

خمايسي، ر.، (2003)، "فقط توجه يعطي السكان العرب الاحساس بالشراكة النزيهة يمكنه ايجاد حل لائق لمشاكلهم". مؤتمر القدس الثالث، **أرض**:39–35 (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (2004). **معيقات في تخطيط بلدات عربية في إسرائيل**. القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (2005)، التمدين والتمدن في البلدات العربيّة في إسرائيل. **اوفكيم في الجغرافية**، (65-64)، 293-312 (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (2007)، **بين العادات والقوانين، تخطيط وادارة الأرض في البلدات العربيّة في إسرائيل**. القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (2008)، بين البيت والشقة; تحولات في مرافق السكن لدى المواطنين العرب. في: خمايسي، ر (محرر)، **كتاب المجتمع العربيّ الثالث**، القدس: معهد فان لير (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (2015)، بين **القيمة الاجتماعية والعقارية: قطاع السكن لدى المواطنين العرب في إسرائيل**، المركز اليهودي-العربيّ، حيفا: جامعة حيفا (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (2016)، بين الإنسان والأرض: هندسة تملكية وتخطيطية مفرقة، في: اوزتسكي-لزر، ش. وي. جبارين (تحرير)، **مواطنة مع وقف التنفيذ**، حيفا: دار نشر بروديس (بالعبرية).

خمايسي، ر.، (2016أ)، مخطط هيكلي لكفرمندا، تقرير مجمل، كفر كنا: مركز التخطيط والدراسات (بالعبرية).

يوم طوب، ش.، (1985)، **آثار ثقافية في تخطيط البلدات العربيّة في إسرائيل**، جبعات حبيبة مركز ابحاث السلام (بالعبرية).

يفتحئيل، أ.، (2013)، نظرية نقدية و"حيز رمادي": البدو في منطقة بئر السبع، في: كربلوس، ي. ومئير، أ (تحرير)، **بناء الحيز البدوي في النقب**. بئر السبع: مركز النقب للتطوير الاقليمي، جامعة بن جوريون في النقب، صفحة 227 – 253 (بالعبرية).

لويون ي.، وجبارين ي.، (1998)، **التخطيط الحضري في البلدات العربيّة في إسرائيل: مسائل تخصيص مناطق لاحتياجات الجمهور**، دراسة تقييمية، مركز دراسات المدينة والمنطقة، حيفا: التخنيون (بالعبرية).

لوستيك، أ.، (1985)، **العرب في الدولة اليهودية: هيمنة إسرائيل على أقلية قومية**، حيفا: مفراس (بالعبرية).

ليبس، ت.، (2010)، **الحيز العام الجديد** (بالعبرية) ، http://www.amalnet.k12.il/sites/commun/library/tv/comi0386.htm

دائرة الإحصاء المركزية، (2016)، **الكتاب السنوي الإحصائي لإسرائيل**، 67، لعام 2015، القدس: الطابع الحكومي (بالعبرية).

مئير–برودنيس، م.، (2009)، مستقبل البلدات العربيّة في إسرائيل: هل انتهى عصر التمدين المكبوح؟ **تخطيط**، 6 (1): 146–155 (بالعبرية).

مناع، ع.، (2016)، نكبة وبقاء، حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (1948 – 1956)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (بالعبرية).

وزارة المواصلات ووزارة البناء والإسكان– وزارة المواصلات ووزارة البناء والإسكان (2009)، تعليمات لتخطيط شوارع في المدن، القدس (بالعبرية).

عثمان، محمد عبد الستار (1999)، **المدينة الإسلامية** .دار الآفاق العربيّة .الطبعة الأولى، القاهرة.

جمعية سيكوي، (2016)، من موقع الانترنت (بالعبرية): http://www.sikkuy.org.il/departments/%D7%9E%D7%A8%D7%97%D7%91-%D7%A6%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A8%D7%99-%D7%9E%D7%A9%D7%95%D7%AA%D7%A3-2

عراف ش.، (1985)، القرية الفلسطينية، مبنى استعمالات اراضي، معليا، جمعية الدراسات العربيّه، القدس.

دعوى إدارية (2014)، جمعية الجليل ضد بلدية كريات آتا، رقم 27088- 07- 13، من يوم 09/14/ 2914 (بالعبرية).

فوتشتر، ب.، وشعشواع ب.، (2009)، مناطق عامة مفتوحة خضراء في مدينة تل ابيب- جوانب بيئية ومناخية، في: كيفنيس، ب (محرر). **تل ابيب يافا من ضاحية حدائق الى مدينة عالمية، القرن الاول**، حيفا: برديس دار نشر (بالعبرية).

فوكس، ر.، (1989)، البيت العربيّ المحلي: قراءة من جديد- قسم أ، **كتدرة** 89، القدس. (بالعبرية).

كليوت، ن.، (1993)، الايديولوجية والتحريش في إسرائيل: الحرش من صنيع يد البشر بواسطة الصندوق القومي الإسرائيليّ، **دراسات في جغرافية البلاد** 13، صفحة 87-106(بالعبرية).

كروينكر، د.، (1985) ، **الهندسة المعمارية في القدس – البناء العربيّ خارج الاسوار، القدس:** معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة (بالعبرية).

كوتوك، ع.، وكوخن، د.، (2015)، **توطئة لمدن مستدامة : خيارات جديدة للحياة في الحيز العام**، القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة (بالعبرية).

روفا، ي.، (2014)، حضرية، الاستدامة والحدائق الحضرية: توطئة لمفهوم جديد للحيز العام في المدينة، في: شنل، ي، روزنبر، أ، ورونين،ج، **اعتبار الاستدامة في تصميم الحدائق في المدن في إسرائيل**، حيفا: برديس دار نشر، صفحة 327 -362 (بالعبرية).

شنهاف، ي.، (محرر)، (2004)، **الاستعمار والاوضاع ما بعد الاستعمار**، تل ابيب: دار نشر الكيبوتس الموحد(بالعبرية).

شنل، ي.، روزنبر، أ.، ورونين،ج.، (2014)، **اعتبار الاستدامة في تصميم الحدائق في المدن في إسرائيل**، حيفا: برديس دار نشر (بالعبرية).

شنل، ي.، (2014)، الوظائف الاجتماعية التي تؤديها الحدائق في المدينة; في: شنل، ي، روزنبر، أ، ورونين،ج، **اعتبار الاستدامة في تصميم الحدائق في المدن في إسرائيل**، حيفا: برديس دار نشر، صفحة 217 – 248 (بالعبرية).

شنل، ي.، وسعدي، د.، (2014)، الوظيفةالاجتماعية التي يؤديها اللمتنزه في البلدة العربيّة; في: شنل، ي، روزنبر، أ، ورونين،ج، **اعتبار الاستدامة في تصميم الحدائق في المدن في إسرائيل**، حيفا: برديس دار نشر، صفحة 249 – 284 (بالعبرية).

شبيرا، ع.، وهان، أ.، (2008)، **مناطق عامة مفتوحة في المدن**، مرشد للتخطيط، دولة إسرائيل، القدس: وزارة حماية البيئة، وزارة الداخلية، وزارة البناء والإسكان (بالعبرية).

Abbott M. Lucy, (2016). The conceptual public sphere and its problems: Habermas, political action and the Arab states, *Journal of International Political Theory, vol. 12,* 3: 365-379

Akbar, J. M. (1988). Crisis in the Built Environment - The Case of the Muslim City, Concept Pte. Ltd.

Al-Haj, M. (1995). Kinship and modernization in developing societies: The emergence of instrumentalized kinship. *Journal of Comparative Family Studies 25*, 311-328.

Alfasi, N.(2014). Doomed to Informality: Familial versus modern planning in Arab towns in Israel. *Planning Theory & Practice 15* (2), 170-186.

Amin, A. (2008). Collective culture and urban public space, *City: analysis of urban trends, culture, theory, policy, action*, *12*(1), 5-24,

Amiry S., Tamari V.(1989). *The Palestinian Village Home,* London: British Museum.

Arvantidis, P. A. and Skouras, D. B.)2008). Urban green and housing values: exploring the links using empirical evidence from the UK, Conference Proceedings, *Urban green spaces - a key for sustainable cities*, *2*: 45-48.

Boland, P. and Hunhammar, S.)1999). Ecosystem services in urban areas, *Ecological Economics, 29*:293-301.

Bruns, A. (2008). Life beyond the Public Sphere: Towards a Networked Model for Political Deliberation. *Information Polity 13* (1-2): 65-79.

Canaan, T. (1933). *The Palestinian Arab House, Its Architecture and Folklore*. Jerusalem: Syrian Orphanage Press.

Carmona M., Heath, T., Toner O. and Tiesdell, S. (2003). Public Places – Urban Spaces; The Dimensions of Urban Design, Oxford: Architectural Press.

Carmona, M. (2010). Contemporary public space, part two: classification. *Journal of Urban Design, 15*(2):157-173.

Carmona, M. (2014). Re-theorising contemporary public space: a new narrative and a new normative. *Journal of Urbanism: International Research on Placemaking and Urban Sustainability*, 1-33.

Cattell, V., Dines, N., Gesler, W., & Curtis, S. (2008). Mingling, observing, and lingering: Everyday public spaces and their implications for well-being and social relations, *Health & place, 14*(3), 544-561.

Carr, S., Francis, M., Rivlin, L. and Stone, A. (1992). *Public Space*, Cambridge: Cambridge University Press.

Castells, M. (2009). *Communication Power*. Oxford: Oxford UP.

Ching, F. D.K. (1996). *Architecture Form, Space, and Order*. New York:,Van Nostrand Reinnhold.

Cohen, D., Sehgal, A., Williamson, S., Sturm, R., McKenzie, T.L., Lara, R. and Lurie, N.)2006). *Park use and physical activity in a sample of public parks in the city of Los Angeles,* RAND Corporation Technical Report, Santa Monica, CA.: Rand Corporation,

Coley, R.L., Kuo, F.E. and Sullivan, W.C.)1997). Where does community grow? The social context created by nature in

urban public housing, *Environment and Behaviour, 29*(4): 468-494.

Crompton, J. L.,)1999). *Financing and acquiring park and recreation resources*, Champaign IL: Human Kinetics.

Daily, G.)1997). *Nature's services: societal dependence on natural ecosystems*, Washington, D.C: Island Press.

Elmendorf, W. F., Willits, F. K., Sasidharan, V., and Godbey, G.)2005). Urban park and forest participation and landscape preference: a comparison between blacks and whites in Philadelphia and Atlanta, US. *Journal of Arboriculture, 31* (6): 318-325.

Farber, S., Costanza, R., and Wilson, M. A.)2002). Economic and ecological concepts for valuing ecosystem services, *Ecological Economics, 41*, 375-392.

Fenton, N. & Downey, J. (2003). Counter Public Spheres and Global Modernity. *Javnost – The Public 10*(1): 15-32.

Fraser, N. (1992). "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy." In: Craig Calhoun, ed., *Habermas and the Public Sphere*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 109-142.

Garcia, R. and White, A.)2006). *Healthy parks, schools, and communities: Mapping green access and equity for the Los Angeles region*, The City Project Policy Report, Accessed online on May 29, 2007 at: http://www.cityprojectca.org/publications/index.html

Gehl, J.)1987). *Life between buildings: Using public space*, New York: Van Nostrand Reinhold Company.

Giles-Corti, B., MacIntyre, S., Clarkson, J.P., Pikora, T., and. Donovan, R.J.)2003). Environmental and lifestyle factors associated with overweight and obesity in Perth, Australia, *American Journal of Health Promotion, 18*: 93-102.

Gobster, P. H.)1998). Urban parks as green walls or green magnets, interracial relations in neighborhood boundary parks, *Landscape and Urban Planning, 41*: 43-55.

Groenewegen, P.P., Van den Berg, A. E., Maas, J., Verheij , R. A. and de Vries, S.)2012). Is a green residential environment better for health? If so, why?, *Annals of the Association of American Geographers, 102*: 5, 1003-996.

Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Thomas Burger, Cambridge Massachusetts: The MIT Press.

Habermas, J. (1992). "Further Reflections on the Public Sphere", In: Calhoun, Craig, *Habermas and the Public Sphere*, Cambridge Mass.: MIT press, pp. 421–461.

Habermas, J. (2006). "Political Communication in Media Society: Does Democracy Still Enjoy an Epistemic Dimension? The Impact of Normative Theory on Empirical Research." *Communication Theory 16*(4): 411-26.

Hakim, B. S. (1986). Arabic-Islamic Cities: Building and Planning Principles. London: KPI/Routledge and Kegan Paul.

Hartig, T., and Cooper-Marcus, C.)2006). Healing gardens – places for nature in health care, *The Lancet*, 368: 36–37.

Haas, T., & Olsson, K. (2013). Transmutation and Reinvention of Public Spaces through Ideals of Urban Planning and Design. *Space and Culture, 17*(1):59-68.

Hayward, J.)1989). Urban parks: research, planning and social change, pp. 193-216, In: Altman, I. and Zube, E., (Eds), *Public places and spaces*, New York: Plenum Press.

Hougner, C., Colding, J. and Soderqvist, T.)2006). Economic valuation of a seed dispersal service in the Stockholm National Urban Park, Sweden, *Ecological Economics, 59*: 364-374.

Innes, J.E., Connick, S., and Booher, D. (2007). Informality as a Planning Strategy, *Journal of the Amricam Planning Assocation, 73* (2), 195-210.

Isenberg, J. P. and Quisenberry, N.)2002). *Play: essential for all children*, Association for Childhood Education International Available from: http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/00094056.2002.10522763

Jervis, R. (1997). *System Effects: Complexity in Political and Social Life*, New Jersey: Princeton University Press.

Johnson P.)2006). *Habermas; Rescuing the Public Sphere*, New York: Routledge, New York.

Kuo, F.E. and Sullivan, W.C.(2001). Environment and crime in the inner city, does vegetation reduce crime, *Environment and Behavior, 33*: 343-367.

Kuo, F. E., Sullivan, W. C., Coley, R. L., and Brunson, L.)1998). Fertile ground for community: Inner-city neighbourhood common spaces, *American Journal of Community Psychology, 26*: 823-851.

Lofland, L.H.)1998). *The public realm: Exploring the city's quintessential social territory*, New York, NY. Aldine de Gruyter.

Loukaitou-Sideris, A.)1995). Urban form and social context: cultural differentiation in the uses of urban parks, *Journal of Planning, Education and Research, 14*: 89-102.

Madanipour, A.,)2004). Marginal public spaces in European cities, *Journal of Urban Design, 9* (3): 267-286.

McIntyre, N., Cuskelly, G. and Auld, C.)1991). The benefits of urban parks: a market segmentation approach, *Australian Parks and Recreation, 27*: 11–18.

Oldenburg, R. and Brissett, D.,)1982), The third place, *Qualitative Sociology, 5* (4): 265–284.

Homi, K. B. (1990). "The Other Question: Difference, Discrimination and the Discourse of Colonialism", In: *Marginalization and Contemporary Culture*, R. Fergusn et al. (eds.), Cambridge, MA: MIT Press.

Homi, K. B. (1994). *The Location of Culture*, London and New York: Routledge.

Khamaisi, R**.** (2012). Transformation from Rurality to Urbanity of Arab localities and its Planning Implications, *Horizons in Geography*, Vol. 81-82: 123-143.

Khamaisi, R. (2014). Landscape Architecture between Legislation and Tradition, In: Hubertus Fischer, Sarah Ozacky-Lazar and Joachim Wolschke-Bulmahn (eds.) *Environmental Policy and Landscape Architecture***,** Hannover: Leibniz University, CGL-Studies, vol. 18:.193-208.

Lefebvre, H. (1991). *The Production of Space*. Oxford: Blackwell.

Lefebvre, H. (1996). The Right to the City. In: E. Kofman & E. Lebas (Eds.), *Writings on Cities: Henri Lefebvre*. Oxford, UK: Blackwell Publishers Ltd.

Lossau, J., & Stevens, Q. (2014). *The Uses of Art in Public Space*. New York: Routledge.

Lynch, K. (1972). *What Time is this Place*, Cambridge: MIT Press.

Lynch, K. (1981). *A Theory of Good City Form*, , Cambridge: MIT Press.

Madanipour, A., Knierbein, S., & Degros, A. (2013). *Public space and the challenges of urban transformation in Europe.* London: Routledge.

Maslow, A. (1954). *Motivation and Personality*, New York: Harper and Row.

Maslow, A. (1962), *Towards a Psychology of Being*, New York: Van Nostrand.

Moughtin, C. (1992)**.** *Urban Design: Street and Square*, Oxford: Butterworth- Architecture..

Mehta, V. (2014). Evaluating public space. *Journal of Urban Design*, *19* (1), pp. 53-88.

Widdersheim , M. M., and Masanori K., (2016). "Conceptual modelling of the public sphere in public libraries", *Journal of Documentation*, Vol. 72 Iss: 3: 591 – 610.

Montgomery, J. R. (1987). The significance of public land ownership. *Land Use Policy,4 (1): 42-50.*

Németh, J., & Schmidt, S. (2011). The privatization of public space: modelling and measuring publicness. *Environment and Planning B*, *38*(1): 5-23.

Omer I. and Or U. (2005). Distributive Enviromental Justice in the City: Differential Access in Two Mixed Israeli Cities, *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* – 2005, Vol. 96, No. 4: 241–253.

Papastergiadis, N. (1997). "Tracing Hybridity in Theory"In: *Debating Cultural Hybridity: Multi-Cultural Identities and the Politics o Anti-Racism.* P. Werber and T. Modood (eds.), London: Zed Books, 257-281.

Putnam, R. D. (1995). Bowling alone: America's declining social capital, *Journal of Democracy*, *6* (1): 65-78.

Rasmussen, T. (2016). Discourse as contestation, https://www.idunn.no/the-internet soapbox/chapter-3-discourse-as-contestation.

Rasmussen, T. (2016a). *The reconstructive approach on the public sphere and the Internet*. https://www.idunn.no/the-internet-soapbox/chapter-4-the-reconstructive-approach-on-the-public-sphere-and-the-internet.

Said, E. (1993). *Culture and Imperialism*. London: Vintage.

Savard, J.P.L., Clergeau. P. and. Mennechez, G. (2000). Biodiversity concepts and urban ecosystems, *Landscape and Urban Planning*, *48*: 131–142.

Schmidt, S., & Németh, J. (2010). Space, place and the city: Emergingresearch on public space design and planning. *Journal of Urban Design*,*15*(4): 453-457.

Schnell, Y., Potchter, O., Brener, S., Yaakov, Y., Epstein, Y. and Hermesh, H. (2011). Urban daily life routines and human exposure to environmental discomfort, *Environmental Monitoring and Assessment*, 184:4575–4590, doi: 10.1007/s10661-011-2286-1.

Shmueli, D.F. and Khamaisi, R. (2015). *Israel's Invisible Negev Bedouin: Issues of Land and Spatial Planning*, Switzerland: Springer Press.

Sullivan, W. C., Kuo, F. E., and DePooter, S. F., (2004). The fruit of urban nature: Vital neighbourhood spaces, *Environment and Behavior*, *36*: 678–700.

Talen, E. (2000). Measuring the public realm: A preliminary assessment of the link between public space and sense of community, *Journal of Architectural and Planning Research*, *17*, 344-360.

Thomas, D. (2016). *Placemaking: An Urban Design Methodology*, London: Routledge..

Toqan, S. and Khamaisi, R**.** (eds.) **(**2002). *Jerusalem: Heritage and Life: The Old City Revitalization Plan*, Lebanon: The Arab Press (Arabic, later translated into English).

Webster, F. (2013). "What's the Use of the Public Sphere in the Age of the Internet?" In: Francis L.F. Lee, Louis Leung, Jack Linchuan Qiu, and Donna S.C. Chu, (eds.,) *Frontiers in New Media Research*. New York: Routledge. 19-38.

Whyte, W.H. (1980). *The Social Logic of Small Urban Spaces*.Washington D.C.: ConservationFoundation.

Worpole, K., & Knox, K. (2008). *The social value of public spaces*. Joseph Rowntree Foundation. https://www.jrf.org.uk/sites/default/files/jrf/migrated/files/2050-public-space-community.pdf

Wright, S. (2012). Politics as usual? Revolution, normalization and a new agenda for online deliberation, *New Media & Society 14*(2): 244-261.

Yousef M.O. (2009). Urban Morphologies of Conflict: Palestinian life and Israeli planning in Jerusalem, submitted in partial fulfilment of the requirements for a Ph. D.Dissertation, Irvine: University of California..

Yiftachel, O. (2000). "Ethnocracy" and its Discontents: Minorities, Protests, and the
Israeli Polity, *Critical Inquiry, 26*, 725-756.

Zhang, T. and Gobster, P. (1998). Leisure preferences and open space needs in an urban Chinese American community, *Journal of Architectural Planning Research, 15*: 338–355.

Zucker, P. (1959). *Town and Square*. New York: Columbia University Press.

Abstract

The publication at hand is the translation into Arabic of a publication originally published in Hebrew in December 2016. Some of the data mentioned in the text might have changed slightly in the meantime. However, the general trends as well as the recommendations have remained unchanged.

The public space and appearance in the Arab locality in Israel serve as the research field for this article. A glimpse at the Arab locality, which is undergoing urbanization, shows a dire lack of open public spaces, including a network of roads and land for public buildings, a clear indication that its population does not place the issue at the top of its order of priorities. Moreover, these spaces are grossly unmaintained, a neglect hazardous to both the quality of life and the environment in these localities. The purpose of this study is to explore the reasons for this paucity of public land, to find an explanation for this environmental neglect, and to formulate policy recommendations. Exogenous and intrinsic factors affect the scarcity of public land. The first, are linked to the Arab population's overnight change of status, from a majority to an excluded minority, unable to appropriate, create or manage the public space on a national level, a transformation which immediately impacted the local level. Arab society is originally traditional and agrarian, and its location on the periphery in small communities further deepens its dependence on neighboring Jewish cities, whose wide public space is usually the result of initiated planning. It thus differs from the Arab locality, which generally developed organically and incrementally, on the basis of prescribed, restrictive planning. This study aims to clarify the significance of the Arabs' status in Israel as "conditional citizens", as well as their mandate and responsibility for developing a public space and shaping their own landscape.

The study is founded on the change in status of the remaining Arab population in the wake of the 1948 war, whose members became Israeli citizens, while concomitantly transforming from a traditional agrarian society, which consumes public space but does not generate it, to a semi-urban society. An economic middle class developed, short on an urban tradition, which could generate a public space and shape the landscape and physical environment. The paucity in public land was further aggravated by a vague sense of priorities among Arab local authorities, combined with the lack of awareness of their residents, who favored and emphasized private space. Similarly, the size of the locality (there being many small localities with a diminutive public space, restricted in size and variety) determines the landscape and public space.

The study includes eight chapters: A theoretic scientific framework, which explores the issue of public space and sphere, of shaping the appearance and landscape, of examining processes, trends and transformations in the development of Arab localities, as well as a review of the perceptions and views in Arab local authorities with regard to the status and character of the public space and landscape. The study examines the development of planning concepts and plans in Arab localities and their impact on the growth of public space. It identifies four stages of guided thinking, which steered the outline plans in Arab localities: The first, was prior to the ratification of the Planning and Building Law – Construction Programs; the second stage was in the wake of ratification, which restricted planning; the third began towards the end of the 20th century by drawing up outline and master plans; and the fourth at the turn of the 21st century, which included preparing master plans and general and detailed outline plans. Currently, local planning has assumed a more universal approach, taking into consideration features of local culture and adopting a progressive planning approach. The planning is designed for an agrarian society with a view to accelerating its urbanization, while concurrently restricting the area earmarked for development.

The study presents a framework of theoretical insights, which steer the creation and implementation of the Arab locality and the change it is undergoing. Two priorities guide this change: the growth of new generations, with modern needs and expectations, and a shift in the functions of local authorities. As a practicable study, several policy recommendations are proposed in conclusion:

1. Recognition that Arab localities are no longer traditional and agrarian and are fast becoming middle sized urban environments. Their populations are demanding modern services, planning to accommodate the availability of open public spaces according to standardized quotas, particularly in new areas with advance planning.
2. It appears that previously held popular perceptions with regard to a guiding rational of standardized planning, are no longer applicable. A new approach is being advanced, which recognizes cultural, intra-communal and inter-local diversity. Standardization must take into account the barriers to creating public space in Arab localities in Israel, which is developed on privately owned land.
3. In the interim stage of growing urbanization, an increase in areas earmarked for development is required, which should include as much state-owned land as possible. This is in order to allocate less privately-owned land for public spaces while addressing new areas earmarked for expansion, and to redress the existing scarcity of open spaces manifested in outdated outline plans from 1990s. Namely, aside from planning new neighborhoods and expanding housing areas and open public spaces to serve the community, the current built-up area requires re-planning. This should be done with a view to guaranteeing the provision of open public spaces in the newly planned built up areas. These extensions will impact the functions governing the population's growing needs and contribute to

building confidence between the Arab population and the state and allaying concerns.

4. The urbanizing Arab population is witnessing changes in behavioral patterns and life styles, in particular among the younger and middle generations. Both demand the provision of open public spaces, parks, footpaths, promenades and decent pavements. Such areas require advance planning and the appropriation of either privately-owned land or state land. The assertion that the Arab population gives preference to private space, has seemingly reached a turning point. Instead, and alongside it, there is growing recognition that public spaces are an essential requirement, which should be addressed by modern means, equivalent to differentiated urbanization in middle-sized towns. The interviews, meetings and polls carried out in the course of preparing master and detailed plans show that private owners are ready to allocate 40% of their land for public purposes, on the proviso that it is done equitably, using balance tables for land improvements. This development opens a window of opportunity to increasing the supply of open public spaces and developing a standardized formation. The challenge facing the local authority is to implement the appropriation of land and develop both existing and planned open spaces.
5. The study highlights the lack of administrative, budgetary and planning preparation in local authorities for developing public spaces. Local authorities should be empowered administratively and financially by strengthening their engineering and planning divisions. Initially, separate divisions should be established for city beautification in every locality numbering 10,000 residents or more. The authority is required to prepare a working plan for developing public spaces after appropriating and enclosing

them. This will indicate to residents that the enclosure has become publically owned land for development including a road network. Concurrently, by-laws should be legislated and enforced by the department for municipal inspection in cooperation with the division for city beautification. The local authority is expected to move from a responding phase to an initiating and involved phase in outline and detailed planning. Large local authorities, numbering 20,000 residents and more, should be granted the status of an independent local building and planning committee. Most Arab localities are in the throes of preparing general outline or detailed plans, which are mostly based on reparcellation. This mechanism insures the availability of public spaces conforming to universal planning regulations and quotas yet adapted to the local cultural context. The local authority's attention to the planning, administrative and developmental challenges of public space is imperative in order to redress historical misrepresentations and ensure a future outcome.

6. A by-law governing signposting and maintaining the sites should be legislated and incorporated into the beautification by-laws. It will specify clear regulations for signposting on building facades, on public buildings and at the entrance to the locality and its neighborhoods. Alongside legislation and enforcement, the local authority should assume responsibility for maintaining sanitation and environmental protection in public spaces. Concurrently it should act alongside government ministries to educate and create residential awareness to nearby forests and nature reserves. Raising awareness and guaranteeing the residents' sense of affiliation to the public space, alongside enforcement and punitive measures is the key to bringing about change in a future meticulous landscape.

7. The development plan for the public space should provide a hierarchy of open public areas where public activities will take place. In urbanizing Arab localities, the middle class is expected to grow, given current trends. Developing a physical and accessible open public space will likely empower the public sphere. On the development plans, the public hub where activities are likely to be held should be demarcated, indicating the diversity among Arab localities. Allocating grounds for a central park or a large public garden which will host public activities should comprise a regional and national orientation.
8. In the shift toward developing public space with open grounds the state is required to allocate more state-owned land than that privately owned. State-owned land can serve to bridge supply and demand and respond to the needs and paucity of public space in the locality. This instrumental intervention by allocating state-owned land for public purposes (as in Umm Al Fahm and Bedouin towns in the Negev), will contribute towards a new dialogue and terminology and form the basis for compromise and resolution between the Arab localities and the state.
9. Within the framework of government decision no. 922, it is proposed to establish a fund for developing public areas and space, which will accelerate the development of open public areas in Arab localities. This fund will raise 100 million NIS and will be the basis for matching funding by local authorities. It will pledge interim financing to local authorities for the development of existing public open areas. In part it will finance the purchase of lands for public use, and in part to implement outline and detailed plans. Eligibility for finance will be contingent upon a working plan for development.

10. The landscape and appearance of the Arab local authority developed organically, with little intervention. The current planning approach, implemented in Arab localities too, involves preparing constructional appendices which shape structures. It is proposed to prepare a three-dimensional development model of a locality. It can be both physical and computerized and be used to obtain building permits according to the aforementioned appendix. The model will initially serve as a conceptual model for the constructional development in the locality, given that current trends of dense, concentrated self-construction will prevail, alongside the possibility of comprising entrepreneurial models of building. It is intended as a guiding basis for developing the appearance of the locality in accordance with a general outline plan for the next two decades. It will delineate the general appearance of the locality based on its characteristics and will translate the vision of the local population. It will incorporate the collective appearance and the cumulative decisions of individuals for shaping the landscape, based on the functional balance between the diverse approach and the uniform approach.

Construction in Arab localities today is a fusion of physical, functional and social factors. This hybridism is not necessarily a negative outcome and it is not mutually exclusive to uniqueness or authenticity. It would appear to be insightful with regard to current developments in Arab localities, which are not uniform and singular but an indication of compound and diverse forms of settlement. The study opened a porthole into creating the appearance and landscape of the Arab locality, in and of itself the result of exogenous factors linked to government policy, and intrinsic factors, associated with social, functional and physical-environmental characteristics. An insight which fuses and includes factors impacting the development of the Arab locality and factors

which shape it, enables decision-makers on state and local levels, planners and developers as well as the public at large to evaluate existing conditions. Thus, they will be able to make calculated forecasts in planning and developing Arab localities, based on shifts and trends which balance between singular and universal codes as they head towards urbanization as part of a global trend.

אוניברסיטת חיפה
University of Haifa
جامعة حيفا

המרכז היהודי-ערבי
المركز اليهودي-العربي
The Jewish-Arab Center

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

PUBLIC SPACE AND LANDSCAPE IN ARAB LOCALITIES IN ISRAEL

Eliminating Barriers and Undertaking Development Challenges

Rassem Khamaisi

ISBN 978-965-92634-4-8